وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

M/332.495
2013/42

الموضوع:

منعكسات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية

مـــــذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيـــل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص نقود ومؤسسات مالية

من إعداد الطلبة
- توهامي حنان
- حسيني كهينة

تحت إشراف الأستاذة
كردوسي أسماء

السنة الجامعية: 2012-2013

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال..... 1-1.

قائمة الجداول.....1-1

المقدمة.....أ-ب-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للاتفاقية العامة للتجارة "GATTS"

تمهيد.....1

المبحث الأول: مفاهيم حول التحرير المالي والصرفي.....2

المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي والمصرفي.....**2**

أولا: مفهوم التحرير المالي و المصرفي.....**2**

1-تحرير القطاع المالي المحلي.....**3**

2-تحرير الأسواق المالية.....4

المطلب الثاني: دوافع وأهداف التحرير المالي والمصرفي.....4

أولا: دوافع التحرير المالي.....**5**

ثانيا: أهداف التحرير المالي.....5

المطلب الثالث: أساليب وإجراءات التحرير المالي والمصرفي.....**6**

المطلب الرابع: شروط ومزايا التحرير المالي والمصرفي.....7

أولا: شروط التحرير المالي و المصرفي.....**7**

ثانيا: مزايا التحرير المالي و المصرفي.....**7**

المبحث الثاني: ماهية الخدمات المالية والمصرفية.....**9**

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية.....**9**

المطلب الثاني: خصائص الخدمة المصرفية.....**10**

المطلب الثالث: تقسيم الخدمات المصرفية.....**12**

المطلب الرابع: الخدمات المصرفية التي تشملها الاتفاقية.....**15**

المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية "GATTS" 17

المطلب الأول: نشأة ومبادئ الاتفاقية العمة للتجارة في الخدمات.....**17**

أولا: نشأة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.....**17**

ثانيا: مبادئ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.....**19**

1-الالتزامات العامة.....**19**

2-الالتزامات المحددة.....**23**

المطلب الثاني: مفهوم تحرير تجارة الخدمات والخدمات المالية والمصرفية.....**25**

المطلب الثالث: أسباب وفوائد تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية "GATTS" **25**

أولاً: أسباب تحرير تجارة الخدمات.....**25**

ثانياً: فوائد تحرير تجارة الخدمات.....**26**

المطلب الرابع: المزايا والتحديات التي تواجه تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية "GATTS" ".....**27**

أولاً: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....**27**

ثانياً: التحديات التي تواجه تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (السلبيات).....**28**

خلاصة **30**

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد.....**31**

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري بين التقييد والتحرير.....**32**

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات.....**32**

أولاً: تشكل النظام المصرفي الوطني.....**32**

ثانياً: الإصلاحات المصرفية في 1971.....**36**

ثالثاً: الإصلاحات المصرفية في 1986.....**38**

رابعاً: الإصلاحات المصرفية في 1988.....**39**

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد الإصلاحات.....40

أولاً: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10.....**41**

ثانياً: أهداف قانون النقد والقرض.....**42**

ثالثاً: مبادئ قانون النقد والقرض.....**43**

المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي الجزائري الحالي.....**44**

المبحث الثاني: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية.....47

المطلب الأول: العوامل الدافعة لطلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة.....**47**

المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة.....**49**

المطلب الثالث: العراقيل المتسببة في تأخر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة....**51**

المطلب الرابع: شروط إستفادة الجزائر من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية.....**52**

المبحث الثالث: آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية.....55

المطلب الأول: الاثار الايجابية.....**55**

المطلب الثاني: الاثار السلبية.....**56**

المطلب الثالث: استراتيجية مواجهة الاثار السلبية.....**57**

خلاصة **60**

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة قالمة-

تمهيد.....61

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة قالمة-
.....62

المطلب الأول: نشأة الوكالة.....**62**

المطلب الثاني: أهداف ووظائف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-قالمة-
.....63

أولا: أهداف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –قالمة-
.....63

ثانيا:وظائف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - قالمة -
.....63

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك محل الدراسة (وكالة قالمة).....64

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.....71

المطلب الأول: أهمية الدراسة و هدفها.....**71**

أولا: أهمية الدراسة.....**71**

ثانيا: أهداف الدراسة.....**71**

المطلب الثاني: مشكلة الدراسة و فرضياتها.....**72**

أولا : مشكلة الدراسة.....**72**

ثانيا: الفرضيات.....**72**

المطلب الثالث: إعداد الاستبيان.....**72**

أولا: مجتمع الدراسة.....**72**

ثانيا: إعداد الاستبيان.
.....72

المبحث الثالث:تحليل نتائج الدراسة.....74

توزيع العينة الجغرافية.....**74**

المطلب الأول: تشخيص الوضعية الحالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية**..... 80**

المطلب الثاني: آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية.....**94**

أولا: الآثار الإيجابية.....**94**

ثانيا:الأثار السلبية **106**

ثالثا: الإستراتيجيات التي تمكن البنوك التجارية من زيادة قدرتها التنافسية.....**114**

خلاصة.....**122**

الخاتمة.....**123**

قائمة المراجع.....**127**

الملاحق.....**131**

المقدمة العامة

شهدت البيئة الدولية تغيرات هيكلية في أواخر سبعينات القرن العشرين أثمرت عن العديد من المتغيرات التي كانت لها اثأر على الأوضاع السياسية و الاقتصادية لمختلف دول العلم، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الارتباط مابين الدول وتعميق ظاهرة تداول وانفتاح الأسواق العالمية، وان كانت البيئة المصرفية كجزء من البيئة الدولية شهدت هي الأخرى تغيرات بالغة الأهمية، لعلى أهم هذه التغيرات التي شهدتها الساحة المصرفية الدولية هي أعادة هيكلة النظام القانوني والتوجه العالمي نحو تخفيف وإزالة القيود بين السواق المالية والمصرفية الأمر الذي أدى إلى تغيرات واضحة في المناخ العام للصناعة المصرفية.

هذا وتشكل الخدمات المالية و المصرفية قطاعا كبيرا في جميع الاقتصاديات المتقدمة و النامية منها، شهدت تجارة الخدمات المالية و المصرفية تزايدا مستمرا تحت تأثير العديد من العوامل أهمها ظاهرة العولمة، واستخدام الأدوات المالية الجديدة في المجال المصرفي و التقدم التكنولوجي بما يحمله من فرص وما يفرزه من تحديات، حيث كان لانتشار ظاهرة العولمة أثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة المالية و المصرفية و التي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرير المالي و المصرفي.

وفي ظل هذه التطورات أضحى التعاون في الخدمات المالية و المصرفية أمرا حتميا تفرضه الظروف و المصالح المشتركة، الأمر الذي دفع بالمجموعة الدولية إلى محاولة تنظيمه في إيطار منظمة التجارة العالمية، حيث تعد اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الجاتس) ونها الخدمات المالية و المصرفية أول جهة متعدد الأطراف سيهدف وضع القواعد التي تحكم الخدمات المالية و المصرفية، هذه الاتفاقية تعتبر احد النتائج الهامة التي تمخضت عن جولة الأرغواي، ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على النظم المصرفية سواء في الدول المتقدمة أو النامية البحث عن آليات لتحديث العمل المصرفي التي يمكن من خلالها محو الآثار و التحديات التي تفرزها عملية تحرير تجارة الخدمات على عمل البنوك و المؤسسات المالية، وعموما يتطلب وضع الآليات و الاستراتيجيات التي تزيد من القدرة التنافسية لبنوك الدول النامية على وجه الخصوص.

والجزائر على غرار بقية الدول النامية تتسم بمنظومة مصرفية استحوذت فيها الدولة على النصيب الأكبر وبإمكانيات متواضعة يغلب عليها الطابع التقليدي بالرغم من الإصلاحات المصرفية في هذا المجال، كما أن البيئة المصرفية تفرض على

الجزائر انفتاحا يتماشى ومتطلبات العصر، المر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية تعيد ترتيب نفسها للاندماج في الاقتصاد العالمي و مواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك العالمية، خاصة وان الجزائر تستكمل آخر الخطوات استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التوقيع على تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس).

إشكالية البحث :

في ظل رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ونتيجة لتأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي جاءت بها هذه المنظمة على الأنظمة المصرفية وما لهذا الأخير من أهمية بالغة في النظام الاقتصادي الجزائري فان التساؤل الذي يطرح نفسه هو:

ماهي الاثارالمتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على عمل البنوك التجارية في الجزائر؟

ومن خلال هذا التساؤل فقد تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

* مامدى استعداد وقدرة البنوك التجارية الجزائرية على التكيف مع التحرير المصرفي؟

* هل الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر كافية لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات المصرفية؟

* إلى أين وصلت البنوك التجارية الجزائرية في تحديث نظامها المصرفي؟

* ماهي التحديات التي تتوقع من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة على البنوك الجزائرية وماهي إستراتيجية مواجهة الآثار السلبية؟

فرضيات الدراسة:

1- عرفت الساحة المصرفية الدولية العديد من التطورات أهمها قيام المنظمة العالمية للتجارة وما تمخض عنها من اتفاقيات.

2- البنوك الجزائرية تدخل المرحلة الراهنة بمنظومة مصرفية يغلب عليها الطابع العمومي وهل فيها المنافسة و الإبداع.

3- إن إبرام الجزائر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و الصرفية سيدفع بالسلطات إلى زيادة الاهتمام برفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من واقع البيئة المصرفية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية التي تعمل ضمن ضغوط وتحديات داخلية و خارجي خاصة و أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها من الالتزام بقوانين المنظمة خاصة من خلال التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية سوف يجعل السوق الجزائرية أكثر انفتاحا، مما يخلق تحديا كبيرا يتمثل في زيادة شدة المنافسة و الذي يؤدي بدوره بالتأثير على بنوكا سواء بالإيجاب أو السلب، وبالتالي فان أهمية الدراسة تكمن في معرفة التحديات وإيجاد إستراتيجية لتعظيم الآثار الايجابية و التقليل من الآثار السلبية.

أسباب اختيار الدراسة:

مع اقتراب انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ورغم استبعاد تحرير تجارة الخدمات وخاصة المصرفية في الوقت الحالي، إلا أنها عاجلا أم أجلا ستكون مجبرة لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات المصرفية الأجنبية، و الذي يعتبر من أهم القطاعات تأثرا من التحرير، لذلك على الجزائر أن تكيف نظامها المتعلق بالبنوك التجارية بغية التقليل من الأخطار المحتملة و الزيادة من المنافع المنتظرة ، لذلك كان سبب اختيار البحث إبراز اثر التحرير سواء ايجابي أو سلبي.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر أو منعكسات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك التجارية في الجزائر وهذا من خلال إبراز الآثار الايجابية ة السلبية لهذا التحرير.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الموضوع فقد اهتم به العديد من الباحثين في ظل بيئات مصرفية مختلفة ومن بين تلك الدراسات نذكر مايلي:

1- دراسة خالد بن عبد الله سينور عام 2002 بعنوان منظمة التجارة العالمية و أثارها على الاقتصاد المصرفي السعودي، عبارة عن رسالة ماجستير في الاقتصاد و الإدارة، قدمت بجامعة بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

2- دراسة بداوي مصطفى، عام 2004 بعنوان المنظمة العالمية للتجارة و تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير قدمت بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة البليدة.

3- دراسة عبدالقادر بريش 2006، تدخل ضمن ايطار نيل شهادة دكتوراه، من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، وجاءت تحت عنوان التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية

4- دراسة فاطمة بوسالم، عام 2011، بعنوان اثر تحرير تجارة الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية – دراسة حلة الجزائر-، الدراسة عبارة عن رسالة الماجستير في العوم الاقتصادية، جامعة منتوري فسنطينة.

المنهج المتبع في الدراسة:

كان المنهج التاريخي و الصفي التحليلي هو الناسب في هذه الحالة، وهو الذي يساعدنا في طرح القضية العامة في شكل نظري، لإعطاء صورة واضحة عن الدراسة و أبعادها المختلفة ثم ندرج تطبيقا في الجزائر.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات تتمثل في كتب ودوريات متخصصة، وأوراق بحث في الملتقيات العلمية،بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات و البحوث على شبكة النت.

صعوبات الدراسة:

واجهت الطالبتان خلال فترة قيامهما بإعداد الدراسة العديد من الصعوبات من أهمها:

* صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب الخاص عن الجزائر

* صعوبة في إجراء دراسة الحالة وذللك من جانبين:

- رفض بعض البنوك التجارية لاستقبالنا ورفضها لإجراء هذه الدراسة

- نقص عدد الموظفين اللذين قاموا بالإجابة على الاستبيان حيث تم الإجابة على 15 استمارة من مجموع 30 استمارة

هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وقسم إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول التحري المالي والمصرفي، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية الخدمات المالية و المصرفية.

أما فيما يخص الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الجهاز المصرفي وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قسم ثلاث مباحث المبحث الأول النظام المصرفي الجزائري بين القيد والتحرير، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الجزائر ومنظمة التجارة العلمية، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى أثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية.

أما الفصل الثالث عبارة عن دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة، قسم إلى ثلاث مباحث الأول تناولنا فيه تقديم عام لوكالة قالمة، أما الثاني تطرقنا إلى منهجية الدراسة، أما الثالث

تمهيد الفصل الأول:

شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تحولاً جذرياً في السياسة الاقتصادية الدولية نحو الليبراليات التي تعمل على توحيد الاقتصاد العالمي وإزالة العوائق التي تحول دون حرية تدفق عناصره وحرية عوامله، وقطاع تجارة الخدمات الدولية ليس في منأى عن هذه التحولات، خاصة في ظل الزيادة المتنامية لهذا القطاع، وبالتالي الظروف والمصالح المشتركة، وتجسّد هذا في إطار ما يُعرف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATTS)، والتي تمخضت عن إحدى مفاوضات المنظمّة العالمية للتجارة، حيث شملت هذه الاتفاقية عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وبالتالي أصبح الاتجاه العالمي نحو التحرير المالي والمصرفي، وتّم الانتقال من التحرير الداخلي للبلد نحو التحرير المتعدد الأطراف.

ومن هذا المنطلق سنحاول إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالتحرير المالي والمصرفي والخدمات المالية والمصرفية، وكذلك تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية "GATTS ".

المبحث الأول: مفاهيم حول التحرير المالي والمصرفي:

إنّ التحرير المالي جاء في إطار حركة تحرير اقتصادي شامل تدعمه تحولاّت اقتصادية محلية وعالمية خاصة في أعقاب نشوب أزمات زعزعت الاستقرار المالي

لبعض الدول، وبالتالي تَطلّب الأمر إعادة النظر في السياسات والبرامج المؤدية إلى نشوب تلك الأزمات والاختلال في التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول**: مفهوم التحرير المالي والمصرفي:**

يعتبر التحرير المالي والمصرفي إحدى المكوّنات الرئيسية للتحرير الاقتصادي، ويُقصد بالتحرير المالي والمصرفي إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية، وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية والمصرفية. (1)

وينحصر مفهوم التحرير المالي والمصرفي في إطار ضيق كالسياسات الخاصة بتخفيف الرقابة على أعمال الأسواق المالية ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال، وغالباً ما تكون عمليات التحرير المالي واسعة تشمل الإجراءات التي تساعد على كفاءة وسلامة النظام المصرفي وتنمية الأسواق المالية. واستبدال الرقابة المباشرة بخلق آليات وأدوات رقابية غير مباشرة. (2)

والتحرير المصرفي بالمعنى الضيّق يُعّرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة. (3)

أمّا بالمعنى الواسع فالتحرير المصرفي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطليق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخوصصة بنوك القطاع العام، وتشميع القطاع الخاص على إنشاء البنوك والسماح للبنوك الأجنبية بالدخول إلى السوق المصرفية المحلية. (4)

([1]) رمزي زكي، **"العولمة المالية"**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 73.

([2]) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، **"السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي"**، الطبعة الثانية، دار السداد، الخرطوم، 2007، ص 38.

([3]) رمزي زكي،مرجع سبق ذكره، ص 75.

([4]) بريش عبد القادر، **"التحرير المالي المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية"**، رسالة دكتور قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 62.

ومن جانب آخر يُعرّف التحرير المالي والمصرفي من خلال ثلاثة جوانب هي:

1- تحرير القطاع المالي المحلي:

ويشمل تحرير القطاع المالي تحرير ثلاثة متميزات هي:

أ- **تحرير أسعار الفائدة:** وذلك عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدنية وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال وطالبيها بغرض الاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ولا يُمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عن حد معين.

ب- **تحرير الائتمان:** وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذلك ومع سقوف ائتمانية عليا على القروض الموجهة لباقي القطاعات الأخرى.

ت- **إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالي فيها على البنوك وتحرير المنافسة البنكية:** وهذا بإلغاء وإزالة كل القيود والعراقيل التي تُعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية. [1]

2- تحرير الأسواق المالية:

هذا التحرير يكون بإزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت المسعرة في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

3- إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الإقراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتدفقات رأس المال، حيث يعتبر تحرير تدفق رأس المال أحد جوانب تحرير القطاع المالي

(1) بريش عبد القادر، ***نفس المرجع ***مرجع سبق ذكره، ص 70.

والذي يعني حرية تحرير التدفقات النقدية والمالية العابرة لحدود البلد والخارجة منه في إطار التكامل المالي والاقتصادي العالمي. [1]

ثانياً المطلب الثاني**: دوافع وأهداف التحرير المالي والمصرفي:**

إنّ موجة التحرير المالي والمصرفي التي يشهدها العالم المعاصر تنطلق من العديد من الاعتبارات من أهمها: أنّ الدولة البنكية مساهم سيء ومسؤول عن الإدارة السيئة وأنها لا تعرف كيف تُعالج الأزمات البنكية لمؤسسات ائتمانية خاصة من جهة، وأن تتقلص سلطتها الإشرافية من على سوق الائتمان من جهة أخرى.

أولاً: دوافع التحرير المالي المصرفي:

إن التحرير المالي والمصرفي تحته دوافع أهمها: [2]

- أن التحرير المالي ظهر كنهج ضروري يتعين ويوجه لإدارة محيط نقدي يميل إلى التقلب أكثر فأكثر.
- ظهور الحاجة إلى تحديث القطاع البنكي من أجل تكييف قواعد التسيير مع التطورات التي تعرفها الأدوات المالية والأسواق المالية، نظراً لما تشهده الساحة من تحرير لحركة رؤوس الأموال.
- يؤدي التحرير إلى زيادة التنافس في المحيط المالي وتقوية فاعلية تعبئة المدخرات وبالتالي تقوية النظام المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: أهداف التحرير المالي والمصرفي:

إن الهدف الأساسي من التحرير المالي والمصرفي يتمثل في بناء نظام مالي فعال، كما توجد له أهداف عامة نلخصها فيما يلي: [3]

- إجراءات التحرير المالي والمصرفي تشتمل على إلغاء القيود على أسعار الفائدة وعلى الرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك نظير الخدمات التي تقدمها.
- يهدف التحرير المالي إلى تعميق استقلالية المؤسسات المالية عن طريق إلغاء القيود التي تُكبل النظام المصرفي والمتمثلة في السقوف الائتمانية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال تحسين أطر السياسات النقدية وتطوير الأدوات غير المباشرة في مجال تنفيذ هذه السياسات وإلغاء أو تقليل السياسات الخاصة بتحفيز أو بتمييز قطاعات معينة في السياسات التمويلية وإزالة الرقابة المباشرة على الائتمان.

([1]) عبد المطلب عبد الحميد، **"العولمة واقتصاديات البنوك"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 35 .

([2]) عبد الباسط وفا، **"القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 17.

([3]) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- إلغاء القيود على حساب رأس المال والسماح بفتح تلك الحسابات في الأسواق الخارجية وتحرير التجارة في الخدمات المالية عن طريق إزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والسماح بامتلاك العملات الأجنبية والانفتاح على الأسواق المالية الخارجية دون عائق أو تحيز.
- تعميق الإجراءات الاحترازية وأطر الرقابة المصرفية الداخلية وتحسين الشفافية وزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية والبنوك.

المطلب الثالث: أساليب وإجراءات التحرير المالي والمصرفي:

إن أساليب التحرير المالي والمصرفي تختلف من دولة لأخرى وتتوقف هذه الأساليب على أهداف السياسة الاقتصادية العامة، فهي إما إجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، أو لتحسين الأساليب وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: [1]

1- إلغاء القيود على سعر الفائدة وإطلاق الرسوم والعمولات وزيادة استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية، وإلغاء القيود الإدارية كالسقوف الائتمانية.
2- تحسين السياسة النقدية من خلال تطوير الأدوات غير المباشرة لها كنقص الائتمانات التفضيلية في قطاعات الأولوية وتخفيف القيود المباشرة على الائتمان.
3- تشجيع المنافسة في القطاع المالي كتقليل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق أو الانسحاب منه، توسيع نطاق عمل المؤسسات المالية وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص الأجنبي والمحلي.
4- دعم تنظيم واعي لهيكل الجهاز المصرفي والإشرافي، يتضمن تكوين رأس مال البنك وتحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الحماية للمودعين والمستثمرين.
5- ويرى معظم الاقتصاديون أن أفضل السبل للتحرير المالي والمصرفي هو أن يتم بشكل تدريجي.
6- **المطلب الرابع: شروط ومزايا التحرير المالي والمصرفي:**
7- على البلد الراغب في التحرير المالي والمصرفي أن يلتزم ببعض الشروط والتي تعتبر من بين متطلبات هذا النوع من التحرير والتي نوردها فيما يلي: [2]

أولاً: شروط التحرير المالي والمصرفي:

([1]) عبد الله فكري محمد الوكيل، **"تقييم أداء البنوك في ظل سياسات التحرير الاقتصادي"**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 1997، ص 16.
([2]) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

أ- **ضمان المنافسة:** إن التحرير المالي والمصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

ب- **ضمان عدم تجزئة السوق:** إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة امتلاك هذه المشروعات لبنوك قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

هذا وقد أجمع الاقتصاديون على أنه من متطلبات التحرير المالي والمصرفي أن يتواكب هذا الأخير مع تحرير تجارة الخدمات خاصة منها المالية والمصرفية، وهذا النوع من التحرير كان في إطار جهود دولية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حيث أدرج قطاع الخدمات ضمن مفاوضات المنظمة، والتي تمخض عنها ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، هذه الأخيرة شملت عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية.

ثانياً: مزايا التحرير المالي والمصرفي:

في ضوء اتساع بوادر العولمة المالية، والعجز الذي تعاني منه الكثير من البنوك، كان عليها تحرير نشاطاتها وخدماتها، لتترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ويتحمل التحرير المالي والمصرفي في طياته مزايا يعمل على تباينها مؤيداً هذا التحرير منها: [1]

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة.
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في الإدارة.
- ترك المبادرة تقوي السوق للعمل.
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض.
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن واستخدام الأساليب التسويقية الحديثة، وتطوير الخدمات المصرفية.

(1) صلاح الدين حسن السيسي، **"قضايا مصرفية معاصرة"**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004، ص 120.

المبحث الثاني: ماهية الخدمات المالية والمصرفية:

يعتبر القطاع المصرفي أكثر أهمية في الاقتصاديات الدولية الإقليمية من خلال ما يقدمه من خدمات، هذه الأخيرة تعددت بفضل التقدم التكنولوجي، كما انفردت هي الأخرى بخصائص تميزها عن غيرها من الخدمات التي تقدمها المنظمات الأخرى غير البنوك.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية:

تعرف الخدمات المالية والمصرفية على أنها أي خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمة مالية، وتشمل جميع أنواع التأمين والخدمات المالية المتصلة بالتأمين وجميع الخدمات المصرفية.

كما تعرف الخدمات المالية حسب ما ورد في اتفاقية الأورغواي بأ**** تلك الخدمات التي تعني بمنح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص والخدمات المصرفية. [1]

والخدمات المصرفية هي جزء من بين الخدمات المالية، ومفهومها لا يختلف كثيراً عن مفهوم الخدمة بشكل عام، حيث أنها تمثل نشاط أو عمل يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد والمنظمات أو المكان الذي تقدم من خلالها.

وعليه يمكن أن تعرف الخدمة المصرفية بأنها: "ذلك النشاط غير الملموس الذي يقدمه البنك ويهدف إلى إشباع حاجات ورغبات العميل، حيث أن مخرجاتها ليست منتجات مادية، وهي بشكل عام تستهلك عند وقت إنتاجها وتقدم قيمة مضافة، فالخدمات المصرفية تمثل مجموعة من الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء وعادة ترتبط بخدمات الإيداع والائتمان والاستثمار".[2]

كما تعرف الخدمة المصرفية بأنها: "تمثل نشاط أو عمل يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد المنظمات أو المكائن والتي تقدم من خلالها وأن مستوى الإشباع للمستفيد يرتبط بمستوى أداء الأفراد والمكائن وذلك لعدم ملموسية هذا النشاط أو العمل وأن هذه الخدمات قد يرتبط تقديمها بمنتج أو قد لا يرتبط".[3]

وبشكل عام فإن مفهوم الخدمة المصرفية يشمل على بعدين أساسيين هما المنفعي والخصائص. [4]

([1]) محلوس زكية، **"أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 45.

([2]) محمد محمود مصطفي، **"التسويق الاستراتيجي للخدمات"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 51.

([3]) محمود جاسم الصميدعي وآخرون، **"التسويق المصرفي - مدخل استراتيجي كمي تحليلي-"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 58.

([4]) صباح محمد أبوقاية، **"التسويق المصرفي بين النظرية التطبيق"**- دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 69.

1- **البعد المنفعي:** والذي يتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى العميل إلى تحقيقها من استخدامه للخدمة المصرفية، حيث تختلف المنافع من مستفيد لآخر وذلك لاختلاف الإحتياجات والرغبات ولعدم سهولة قياس وتقييم المنفعة بشكل دقيق وإنما تعتمد عملية التقييم على المستفيد وعلى مستوى الإشباع الذي يحصل عليه.
2- **البعد الخصائصي:** ويتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي تتصف بها الخدمة المصرفية والتي سنأتي على ذكرها في النقطة الموالية.

المطلب الثاني: خصائص الخدمة المصرفية:

لا تخرج هذه الخصائص عن تلك التي في الخدمات بنحو عام، وبعناصرها المعروفة، ولكن الذي يلاحظ ولأهمية هذه الناحية أن الخصائص تأخذ سمة واسعة وشمولية كافية للعديد من الجوانب والخصائص هي:

1- **عدم القابلية للمس:** حيث يصعب على عميل البنك أن يلمس الخدمة المقدمة إليه على نحو حسي، فهناك غياب للمؤثرات المادية المتاحة في تسويق المنتجات السلعية، فليس من المتصور أن يرسل البنك للعميل عينات من الخدمات المصرفية. كالإعتمادات المستندية، الحسابات الجارية بغرض رؤيتها قبل تعامله مع البنك. [1]
2- **عدم القابلية للإنفصال:** تتطلب الخدمة المصرفية حدوث تفاعل مباشر بين العميل ومقدم الخدمة، حيث يعتبر العميل نفسه عاملاً مشاركاً في عملية تقديم الخدمة.حيث تشير هذه الخاصية إلى ظاهرة تزامن إنتاج واستهلاك الخدمة، بمعنى أن خدمات البنوك ينتجها العاملين به ويستهلكها عملائه في نفس الوقت. [2]
3- **عدم القابلية للتخزين الفنائية:** لا يمكن تخزين الخدمة المصرفية لحين الحاجة إليها في وقت لاحق ويشار إلى تلك الخاصية بفنائية الخدمة، وبالتالي إنصراف العميل دون حصوله عليها.
4- **السرية:** حيث تعد من الصفات المميزة للخدمة المصرفية، فقواعد العمل المصرفي تقضي بالمحافظة على أسرار العملاء المائية وعدم إفشائها، ويتعرض موظفي البنوك للمسائلة في حالة إتباع ذلك. [3]

([1]) طارق طه، **" إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنيت** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 259..

([2]) ناجي معلا، **" الأصول العلمية للتسويق المصرفي"**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة 3، 2007، ص 70.

([3]) الحداد عوض، **"التسويق – استراتيجيات التسويق المصرفي والخدمات المصرفية"**، دار الكتاب الحديث، 2006، القاهرة، ص 52.

5- **عدم التجانس:** تتصف الخدمة المصرفية بعدم التجانس وصعوبة التنميط فنفس الخدمة المصرفية يمكن أن تختلف باختلاف البنوك التي تقدمها، كما أن الخدمة المقدمة من طرف البنك تتفاوت من موظف لآخر.

6- **تقلبات الطلب:** قد يحدث تقلب في أصناف معينة من الخدمة لأسباب طارئة أو ظروف موسمية مثل: الطلب على القروض للمشاريع السياحية الموسمية أو بطاقات الائتمان أو قروض الطلبة عند كل فصل جامعي ...إلخ. [1]

7- **كثافة العمل:** يبقى قطاع الخدمات المصرفية ذا كثافة عمل عالية، الأمر الذي يزيد من كلفة الإنتاج، ويؤثر في سعر المنتجات، وإن الخدمة الشخصية عالية الكلفة، وهي مهمة لتعزيز ملائمة الخدمة للزبون، والخدمات المصرفية مقابل ذلك تزيد من استخدامها للتكنولوجيا.

8- **الانتشار الجغرافي:** امتلاك شبكة فروع في أي مصرف ذي حجم و مجال واسع وبشكل متتابع للتزويد بالمنافع الملائمة ولملاقاة الحاجات المحلية والوطنية والعالمية. [2]

9- **تعدد وتنوع الخدمات المصرفية:** يتعين على المصرف تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي تنوع احتياجات الزبائن. [3]

10- **صعوبة تقييم الخدمات المصرفية:** لأنها غير ملموسة يصعب لمس خصائصها المادية المنفعية، وبالتالي فالزبون لا يستطيع تقييم شراءه للخدمة المصرفية، وهذا يؤثر على المزيج التسويقي للخدمة المصرفية. [4]

وبالإضافة إلى الخصائص السابقة هناك خصائص أخرى ثانوية نذكر منها: [5]

- لا يمكن شراء الخدمات المصرفية بغرض إعادة بيعها.
- الخدمات المصرفية خالية من التلوث.
- الخدمات المصرفية تعرض مباشرة على الزبائن، أي لا يدخل في دائرة توزيعها أي وسيط.
- تتم مشاركة الزبون في إنتاج الخدمات المصرفية.

المطلب الثالث: تقسيم الخدمات المصرفية:

يمكن تقسيم الخدمات المصرفية إلى: [1]

([1]) طلعت أحمد عبد الحميد، **"الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"**، مكتبة الشقري، القاهرة، مصر، 1998، ص 281.

([2]) تيسير العجارمة، **"التسويق المصرفي"**،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005، ص 33.

([3]) زكي خليل مساعد، **"تسويق الخدمات وتطبيقاته"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003، ص 57،58.

([4]) محسن الخضيري، **" التسويق المصرفي – مدخل متكامل لحل المشكلات البنكية-[4]"**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1999، ص 25.

([5]) معراج هواريـ أحمد أمجدلان، **"التسويق المصرفي –مدخل تحليلي استراتيجي-"**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 95.

1- **الخدمات المصرفية بالتجزئة:** وهي ذلك الجزء من الخدمات المصرفية الذي يتضمن الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة، وتتسم الخدمات المصرفية بالتجزئة بثلاث سمات أساسية هي:

- التعامل في عدد كبير من الصفقات بقيم مالية صغيرة.
- تقديم الخدمات من خلال شبكة واسعة من الفروع.
- تغير الطرق التي يتم من خلالها تسويق هذه الخدمات بفعل التكنولوجيا الجديدة.

وتشمل الخدمات المصرفية بالتجزئة: عرض الأدوات الادخارية و الوساطة في الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية، وقروض المستهلكين وتمويل الإسكان وخدمات المدفوعات، ومجال واسع من الخدمات الاستشارية.
ويعد هذا النوع من الخدمات المصرفية عنصراً رئيسياً في صناعة الخدمات المالية في معظم البلدان، ويلعب دوراً أساسياً في تعبئة الموارد المالية، كما أن تلك الخدمات من أكثر الخدمات المالية خضوعاً للوائح والقيود على الأسواق المالية في أعقاب الاتجاه العالمي نحو التحرر وإزالة القيود على الأسواق المالية في أعقاب الاتجاه العالمي نحو التحرر وإزالة القيود على الأسواق المالية. حيث ظهرت كعنصر رئيسي في استراتيجيات توسع كثير من البنوك.

2- **الخدمات المصرفية بالجملة:** تعد أسواق الخدمات المصرفية بالجملة من الأسواق شديدة المنافسة حيث تتمتع الشركات بقدر أكبر من المرونة في اختيار عملياتها المصرفية تفوق التي يتمتع بها أفراد القطاع العائلي، وكذلك شهدت هذه الأسواق في السنوات الأخيرة طلباً متزايداً على خدمات إدارة الأصول والخصوم والذي أدى تقديمها إلى الكثير من المستحدثات المالية أدت إلى زيادة استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وقد واجهت البنوك منافسة من الشركات الكبيرة التي أقامت شركات الإدارة المالية الخاصة بها، كما قامت البنوك في مجال الخدمات المالية للشركات بتقديم مدى واسع من الخدمات المصرفية الاستثمارية. كما شهدت البلدان المتقدمة والنامية اتجاها نحو تطوير أسواق لرأس المال المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإنشاء صناديق لرأس المال المخاطر.

3- **الخدمات المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية:** تشمل هذه الخدمات أنشطة مثل: عملية الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية، خدمات السمسرة، والتعامل في السندات. وقد أصبح قطاع الخدمات المرتبطة الأخيرة. وذلك نتيجة الاتجاه العام نحو التسنيد لأنشطة الأسواق المالية الناجم عن الآثار المركبة للمستحدثات المالية وزيادة التكامل بين أسواق الأوراق المالية وأسواق النقد الذي برز خلال عقدي السبعينات والثمانينات نحو الصيرفة

([1]) سامي أحمد مراد، **"تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار الجاتس"** ، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2007، ص ص 49-51.

الشاملة. وقد لجأت العديد من البنوك في السنوات الأخيرة إلى إنشاء إدارات الأوراق المالية الخاصة بها.

4- **الخدمات المصرفية ما بين البنوك:** بقصد "بسوق مابين البنوك" هي تلك السوق التي تتعامل فيها البنوك مع بعضها البعض، وهي جزء مهم في أي نظام مصرفي كفئ. وتشمل هذه السوق على عمليات الإيداع ومعاملات سوق النقد الأخرى فيما بين البنوك، وخدمات المدفوعات والسمسرة والتعامل في الأوراق المالية والصرف الأجنبي وعمليات البنية الأساسية التكنولوجية للأسواق المالية. وقد أدى تدويل أنشطة المصارف والتمويل إلى توسيع مجال تقديم خدمات ما بين البنوك وتوسعاً كبيراً، كما أدى إلى تكثيف جهود التعاون في مجال تطوير الأدوات التي دعمت التفاعل بين النظم المالية الوطنية وقد أدى التدويل كذلك إلى بذل الجهود من قبل الجهات المسؤولة عن التنظيم والإشراف بهدف تطوير وصياغة وتنسيق الظروف التي تحكم مجال تقديم خدمات ما بين البنوك والدخول إليه.

5- **الأنشطة المالية الدولية:** أدى تسارع عملية تدويل الأنشطة المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية إلى نمو سوق الخدمات المالية الدولية نمواً سريعاً، وتشمل على أنشطة تقليدية مثل: تمويل الصادرات والواردات والتعامل في الصرف الأجنبي، وتشمل أيضاً أنشطة السندات والعملات في الأسواق الأوربية.

ومنذ أوائل الثمانينات حدث تحول ملحوظ نحو الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية خاصة أنشطة ضمان الاكتتاب في السندات الدولية وخدمات السمسرة المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية المختلفة، كذلك نمت الأنشطة خارج الميزانية بالنسبة لبعض البنوك نمواً كبيراً خصوصاً تلك المتعلقة بالإصدارات الدولية المتعددة لأدوات سوق النقد والتحوط. وقد حدثت هذه التطورات أساساً في الأسواق المالية في البلدان المتقدمة وفي بعض الأسواق الناهضة في البلدان النامية.

أشكال تجارة الخدمات المصرفية:

هناك أشكال متعددة للتجارة الدولية في الخدمات المصرفية منها: [1]

الشكل الأول: تقديم الخدمات المالية بواسطة مؤسسة في بلد ما إلى مستهلك الخدمة في بلد آخر، أي تقديمها عبر الحدود، وهذا الشكل أقرب نسبياً لمفهوم التجارة الواضح.

الشكل الثاني: توريد الخدمات المالية عبر إنشاء شركات تابعة أو فروع أو وكالات بواسطة المؤسسات المالية المقيمة في بلد آخر بخلاف الدول المضيفة ويرتبط هذا الشكل من التجارة بالاستثمار عموماً.

([1]) سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ومما زاد في أهمية التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية هو التقدم الملحوظ في مجال تكامل الأسواق المالية العالمية، وبروز اتجاه عالمي لتحرير هذا النوع من الخدمات في وقت زاد فيه مدها نحو خارج حدود الدولة.

المطلب الرابع: الخدمات المصرفية التي تشملها الاتفاقية "الجاتس":

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات "GATTS" أنه بعد استبعاد الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية. وعليه يمكن تلخيص الخدمات المالية والمصرفية التي تشملها الاتفاقية فيما يلي: [1]

1- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.
2- الإقراض بكافة أشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
3- التأجير التمويلي.
4- خدمات المدفوعات والتحويلات. بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية.
5- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
6- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:
   - النقد الأجنبي.
   - المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها.
   - أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقيات الآجلة.
   - الأوراق المالية القابلة للتحويل.
   - الأوراق الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك.
7- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل. وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
8- أعمال السمسرة في النقد.
9- إدارة الأموال، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
10- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.
11- تقديم وإرسال المعلومات المالية وملكية البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.
12- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى، وذلك لكافة الأنشطة سالفة الذكر، وتشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 120، 121.

لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان وإجراء البحوث، وكذلك تقديم المشورة للاستثمار وإدارة المحافظ للأوراق المالية، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التملك، وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات.

ويراعى في تحرير تلك الخدمات المصرفية والمالية المبادئ والأساسية التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية التجارة في الخدمات "GATTS ".

المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية "الجاتس":

لقد اعتبرت الحكومات في الدول النامية القطاع المالي كقطاع استراتيجي، وأخضعته لمختلف أشكال الرقابة، مما أضر بسياستها، الأمر الذي دفعها إلى تطبيق منهج الإصلاحات ومن جهة أخرى فقد سعت الدول المتقدمة إلى إزالة القيود عن تدفق السلع والخدمات من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات. والتي توجت الجولة الثامنة منها بإدارج الخدمات ضمن جدول الأعمال، وكان ذلك لإخضاع تجارة الخدمات للمبادئ والأحكام العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات ومنها الخدمات المصرفية وتحريرها.

المطلب الأول: نشأة ومبادئ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

أولاً: نشأة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي سبقتها ظاهرة الكساد العالمي في الثلاثينات زاد تأزم الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم، ونتج عنه إتباع سياسات حمائية شديدة التقييد من قبل العديد من دول العالم، مما أدى بدوره إلى انكماش حركة التجارة الخارجية وتضاؤل حجمها، مما دفع بعض الدول إلى تركيز الجهود الدولية نحو إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لذلك تم التوقيع على اتفاقية "بريتن وودز" في عام 1944 والتي بمقتضاها أنشأت ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية هي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير. [1]

أما المؤسسة الثالثة فقد نشأت فكرتها من خلال الرغبة في إصلاح الجانب التجاري و إقامة نظام عالمي جديد يعتمد على مبدأ الميزة النسبية تحت قيادة منظمة التجارة الدولية، تهدف في المقام الأول إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وفي 1948 تم إعداد "ميثاق هافانا " لتنظيم التجارة الذي وقعته 53 دولة. إلا أن الولايات المتحدة اعترضت على مشروع "هافانا"، واستمر هذا الموقف حتى عام 1950. إلى أن رفضت رسماً التصديق على الوثيقة. وخاصة الجزء الخاص بإنشاء منظمة للتجارة الدولية خوفاً أن تنتقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية، إلا أن الرفض الأمريكي قد جاء مصاحباً لموافقة الولايات المتحدة على توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق تدفقها، ووقع على هذه الاتفاقية في أكتوبر 1947 مندوبو 23 دولة والتي أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT".[2]

([1]) سامي أحمد مراد، **"دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية"جاتس" في رفع أداء الخدمات المصرفية"**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2005، ص 23.

([2]) سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

جولات الجات:

تعتبر المفاوضات التجارية وسيلة الجات في تحرير التجارة العالمية من خلال إقامة نظام تجاري عالمي، مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة، حيث لها قوة الالتزام من جانب تلك الدول المتعاقدة، وفي إطار هذه الطبيعة التفاوضية تضمنت الجات منذ نشأتها في يناير 1948 وحتى تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ثماني جولات للمفاوضات متعددة الأطراف وهي كالآتي: [1]

1- جولة جنيف الأولى 1947: شاركت فيها 23 دولة.
2- جولة أنسي 1949: شاركت فيها 13 دولة.
3- جولة توركاي 1950-1951: شاركت فيها 38 دولة.
4- جولة جنيف الثانية 1955-1956: شاركت فيها 33 دولة فقط.
5- جولة دبلن 1959-1962: شاركت فيها 26 دولة.
6- جولة كنيدي 1963-1967: شاركت فيها 53 دولة.
7- جولة طوكيو 1973-1979: شاركت فيها 99 دولة.
8- جولة أورغواي 1986-1993: شاركت فيها 125 دولة.

وقد كان محور الإهتمام في هذه الجولات هو تشجيع النمو والتنمية الاقتصادية وإزالة تشوهات التجارة وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر استقراراً وانفتاحاً حيث ركزت الجولات السبع الأولى على تخفيض التعريفة الجمركية بينما ركزت جولة أورغواي على محاولة إزالة القيود غير الجمركية. حيث تعتبر هذه الأخيرة من أكثر الجولات طموحاً، فقد أشارت إلى تعاظم أهمية الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من البلاد الصناعية، ومن ذلك خدمات البنوك، شركات التأمين، المقاولات والنقل...إلخ.

إلى جانب ذلك أثارت الولايات المتحدة موضوعاً جديداً وهو الملكية الأدبية والفنية والصناعية. [2] وتعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات "GATS" من أهم نتائج الجولة إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهذا نظراً لما حققته الجولة من نجاح في وضع إطار متعدد الأطراف متفق عليه للتجارة في الخدمات، وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات وفتح أسواق الدول أمام هذا النوع من التجارة. [3]

وقد مرّت اتفاقية الجات على هذا النحو بكثير من التطوير والتعديل إلى أن تمت جولة أورجواي 1993 التي انتهت إلى إقرار اتفاقية جديدة وقيام المنظمة العالمية للتجارة.

وفي أبريل 1994 تم عقد الاجتماع الوزاري في مدينة مراكش وشاركت فيه 117 دولة، حيث وافقت تلك الدول على إنشاء منظمة التجارة العالمية، على أن تعرض نتائج

([1]) عبد الملك عبد الرحمان مطهر، **" الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية"**، دار أشتات للنشر والبرمجيات، دار الكتب القانونية، مصر، ص 72، 73 .

([2]) سعيد النجار، **" الجات والنظام التجاري العالمي"**، جمعية النداء الحديث، القاهرة، 1993، ص 34.

([3]) عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، (فريق خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية)، **" الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات جاتس وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية"** ، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 47 .

الجولة على برلمانات الدول الأعضاء للتصديق عليها حيث تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير 1995. [1]

ثانياً: مبادئ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تضمنّت اتفاقية الجاتس القواعد والمبادئ والتي تنظم التجارة العالمية في الخدامات والتي ورد ذكرها في أجزاء التفاقية المختلفة، وسنطرق فيما يلي إلى الالتزامات العامة والمحددة:

1/ الالتزامات العامة:

- **معاملة الدولة الأولى بالرعاية:**

ووفقاً لهذا الالتزام، يخطر على الدول الأعضاء القيام بأية معاملة تمييزية في مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب، وأية ميزة تتعلق بتجارة الخدمات تمنحها إحدى الدول الأعضاء لبلد عضو آخر في الاتفاقية أو لدولة ليست عضواً بالاتفاقية تطبق فوراً على كافة أعضاء الاتفاقية، وذلك دون أن تكون أقل رعاية أو تفضيلاً عن ذلك البلد العضو وبدون أي قيود أو شروط.

ويتضمن هذا الإلتزام أيضاً، عدم التمييز بين مقدمي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل. [2]

- **الالتزام بالشفافية:**

تلزم إتفاقية الجاتس الأعضاء بنشر كل الوثائق من قوانين محلية واتفاقيات دولية والإجراءات التي تنظم كل من أنشطة الخدمات أو تؤثر فيها وإخطار مجلس التجارة في الخدمات، بأي تعديلات عنها وبالجديد منها، وحيث يتعذّر النشر يجب أن تتاح هذه المعلومات بأي طريقة أخرى (مادة 3). [3]

- **التحرير التدريجي:**

وقد نصت الاتفاقية بالمادة 19 والخاصة بالتفاوض حول التعهدات والالتزامات المحددة على أنّ عملية تحرير الخدمات هذه ينبغي أن تُراعي أهداف السياسات الوطنية ومستويات التنمية في مختلف الدول الأعضاء. كما ينبغي توفير المرونة المناسبة لمختلف الأعضاء من البلدان النامية لفتح عدد أقل من القطاعات وتحرير أنماط أقل من العمليات، مع التدرج في توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق بما يتلاءم مع أوضاعها التنموية عند إتاحة وصول موردي الخدمات إلى أسواقها.

كما طالبت الاتفاقية بدخول الأعضاء في جولات للمفاوضات متتابعة تبدأ بعد مرور خمس (05) سنوات كحد أقصى منذ بدأ نفاذ اتفاقية المنظمة ودورياً بعد ذلك، بهدف رفع مستوى التحرير تدريجياً. [4]

([1]) سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

([2]) رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **" تحرير التجارة الدولية وفق الاتفقية الجات في مجال الخدمات جاتس"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 174.

([3]) سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(4)عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سبق ذكره، ص 108.

- **القواعد والإجراءات المحلية:**

تقضي اتفاقية الجاتس بأن تكون القواعد التنظيمية والنواحي الإدارية المتعلقة بالأنشطة الخدمية التي التزم العضو بتحريرها، موضوعية ومناسبة، وبحيث لا تُشكل حواجز تجارية، كما تقضي بضرورة وجود تنظيمات محلية تكفل التطبيق العادل والسهل لاتفاقية الجاتس (المادة 6).

وفيما يتعلق بالخدمات المالية فقد سمحت اتفاقية الجاتس لأي عضو أن يتخذ الإجراءات الوقائية المناسبة بهدف حماية المستثمرين والمودعين و حقوق حملة وثائق التأمين والمكتتبين في الأوراق المالية ولضمان سلامة واستقرار النظام المالي. وكذلك سمحت لأي عضو بالامتناع عن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعمال وحسابات العملاء أو المعلومات السرية أو المعلومات الموجودة لدى الوحدات العامة والمتعلقة بالملكية (البند 2 من ملحق الخدمات المالية).

- **اتفاقية تكامل أسواق العمل:**

يسمح اتفاق الجاتس للدول الأعضاء أن تبرم اتفاق للتكامل في أسواق العمل يستثنى فيه مواطني أطراف الاتفاق من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل، ممّا يسهّل استخدام العمالة وتفضيلها على العمالة في الدول غير الأعضاء في الاتفاقية (المادة 5 مكرر).

- **الاحتكارات والممارسات التجارية المقيّدة للتجارة في الخدمات:**

تلزم اتفاقية الجاتس العضو الذي لديه محتكر لخدمة ما أن يعمل على عدم مباشرته لنشاطه بطريقة تتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والالتزامات المحددة التي قدّمها.

ويجوز لمجلس تجارة الخدمات طلب معلومات محددة بشأن المورد الاحتكاري للخدمة (المادة 8)، كما تعطي الحق لأي عضو متضرر من الممارسات التجارية المقيّدة للتجارة في الخدمات الدخول في مشاورات مع العضو الآخر مورد الخدمة (مادة 9).

- **الدعم:**

وبالرغم من اعتراف اتفاقية الجاتس بأن للدعم آثار مشوّهة على المنافسة ةفي تجارة الخدمات إلاّ أنّها لم تمنع أي دولة عضو من منح الدعم لموردي الخدمات المحليين بها، وأجازت لأي عضو يتأثر سلباً بهذا الدعم الذي يقدمه عضو آخر أن يعقد مشاورات معه.

كما حثّت الاتفاقية الدول الأعضاء بالدخول في مفاوضات متعددة الأطراف في المستقبل في مجال الدعم، مع الأخذ بعين الاعتبار بشيء من المرونة في أهمية هذا الدعم للبلاد النامية وتطبيق برامجها الخاصة بالتنمية (المادة 15).

- **المشتريات الحكومية:**

تقضي اتفاقية الجاتس بعدم خضوع المشتريات الحكومية من الخدمات بغرض الاستهلاك الذاتي لقواعد المعاملة الوطنية والنفاذ إلى الأسواق ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ويتم خلال سنتين من نفاذ اتفاقية المنظمة عقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المشتريات الحكومية في مجال الخدمات (المادة 13).

- **المدفوعات والتحويلات:**

تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بعد فرض أية قيود على المدفوعات والتحويلات الدولية، والتي تتعلق بالعمليات الجارية، ويحظر فرض قيود على إجراءات تحويل النقد الأجنبي، مع السماح بحرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

- **إجراءات الوقاية الضرورية:**

تسمح اتفاقية الجاتس لأي دولة عضو باتخاذ إجراءات وقاية طارئة بسحب أو تعديل التزاماتها المحددة بالتحرير بعد عام واحد فقط من بدء تنفيذها بشرط أن يبرهن العضو لمجلس التجارة في الخدمات أنّ التعديل أو الانسحاب لا يحتمل انتظار مرور الثلاث سنوات التي يقضي بها الاتفاق في الأحوال العادية (مادة 10).

- **الإعلان عن المعلومات السرية:**

ليس في اتفاقية الجاتس ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها الإضرار بالمصالح التجارية المشروعة أو بالمصلحة العامة (مادة 3 مكرر).

- **الاستثناءات العامة:**

لا تُطبق اتفاقية الجاتس على الإجراءات الضرورية لحماية الآداب العامة، الحياة، الصحة، الإنسان أو الحيوان أو النبات أو للحفاظ على النظام العام أو الإجراءات الضرورية لضمان احترام القوانين أو الأنظمة التي لا تتعارض مع أحكام اتفاقية الجاتس مثل تلك المتعلقة بمنع حالات الغش أو حماية البيانات الشخصية ونشرها وحماية سرية السجلات والحسابات الشخصية مع مراعاة عدم استخدام ذلك كوسيلة لوضع قيود على التجارة في الخدمات (مادة 14).

- **الاستثناءات الأمنية:**

لا تُطبق اتفاقية الجاتس على المعلومات اللازمة للحفاظ على المصالح الأمنية الأساسية أو المتصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتوريد خدمات لأغراض عسكرية (مادة 14 مكرر).

- **الاعتراف:**

حيث أجازت الاتفاقية في المادة 7 للعضو بمنح التراخيص والإجازات أو الشهادات لموردي الخدمات أن يعترف بالتعليم أو الخبرة المكتسبة أو المتطلبات المستوفاة أو بالإجازات والشهادات التي يمنحها بلد آخر، ولكن لا يجوز للعضو أن يمنع الاعتراف بطريقة تجعل منه وسيلة للتمييز بين البلدان عند تطبيق العضو لمقاييسه ومعاييره.

2/ الالتزامات المحددة:

تضمنت اتفاقية الجاتس أن يرفق كل عضو فيها ببروتوكول انضمامه إلى الاتفاقية جداول التزاماته المحددة أي الجداول التي تتضمن أنشطة الخدمات الرئيسية والفرعية التي يلتزم بتحريرها والتي توضح أيضاً القيود الموضوعية في كل نشاط.

- **النفاذ إلى الأسواق:**

والمقصود بها هو الإلغاء التدريجي للقيود الموضوعة على مقدمي الخدمة أو على إجمالي قيمة المعاملات الخدمية أو على إجمالي عدد عمليات الخدمة أو الأفراد المستخدمين، كذلك الإلغاء التدريجي للقيود التي تتناول الكيان القانوني أو المشروعات المشتركة التي تقدم الخدمة، أو أية قيود على رأس المال الأجنبي. حيث نصت الاتفاقية في مادتها 16 أن تلتزم الأطراف بالسماح بدخول أسواقها لموردي الخدمات من الأطراف الأخرى بالشروط التي تّم الاتفاق عليها والموضحة في جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة.

- **المعاملة الوطنية:**

حيث يهدف هذا المبدأ إلى إتاحة الفرصة المتساوية بين السلعة الوطنية والأجنبية فور دخولها عبر الحدود، كما لا يجوز فرض رسوم أو ضرائب تُميّز بينهما، كما لا يجوز وضع قيود أو إجراءات للتفرقة في قنوات التوزيع الداخلي بين الإنتاج المحلي والمستورد.

- **الالتزامات الإضافية:**

تتيح الاتفاقية للدول الأعضاء القيام بالتفاوض على إضافة تعهدّات أخرى لم تقم بتسجيلها في جداولها والتي تتعلق بالتدابير الجديدة المؤثرة في الخدمات بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمؤهلات والتراخيص والمقاييس، ثم تقوم بعد ذلك بتسجيلها في جداول تعهداتها وتلتزم بها.

المطلب الثاني: مفهوم تحرير تجارة الخدمات والخدمات المالية والمصرفية:

أولاً: مفهوم تحرير التجارة في الخدمات:

يشمل تعبير الخدمات جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية، ويقصد بها أي خدمة على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات.

ويمكن تعريف التجارة في الخدمات على أنّها المعاملات الاقتصادية غير المنظورة والتي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين، والمقيمين هو الذين يحصلون على دخولهم من الدولة بصفة مستديمة، في حين أنّ السائحين والمهاجرين مؤقتاً فهم غير المقيمين. [1]

كما ورد تعريف التجارة في الخدمات في الوثيقة الختامية لجولة أورجواي في المادة الأولى من الاتفاقية، حيث عُرّفت التجارة الدولية في الخدمات على أنّها توريد خدمة: [2]

1- من أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر.
2- من أراضي عضو إلى مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر.
3- من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما إلى عضو آخر.
4- من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد الخدمة لعضو ما إلى أراضي عضو آخر.

([1]) بنك الإسكندرية، النشرة الإقتصادية، المجلد السادس والعشرون، 1994، ص 61.
([2]) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة 41، العدد الثاني، الصادر في 1998، ص 25.

وتتسّم التجارة في الخدمات عموماً بثلاث خصائص أساسية تُميّزها عن التجارة في السلع وتتمثل في: [1]

1- أنّ عملتي إنتاج الكثير من الخدمات واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت وغالباً في نفس المكان، ومن خلال توافر حد أدنى من الاتصال المباشر بين منتج الخدمة ومستهلكها، الأمر الذي يوحي بضرورة انتقال المستهلك إلى بلد منتج الخدمة كي يستطيع تلقي الخدمة، أو ضرورة إجراء جانب من جوانب عملية الإنتاج في بلد المستهلك أو انتقال بعض عناصر الإنتاج عبر حدود بلد المنتج والمستهلك، وهذا يختلف عن التجارة في السلع، حيث تنتج السلعة في بلد ما وتنتقل عبر الحدود إلى بلد آخر يتم استهلاكها.

2- يتم تبادل الخدمات المنفصلة بطريقة مشابهة لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها، ويكون انتقال الأفراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر، هما الشكلين الأساسيين لتقديم الخدمات.

3- أنشطة الخدمات تقوم بتنظيمها السلطات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي أنّ هناك تدخلاً في عمل أسواق الخدمات لضمان تحقيق أهداف السياسة الوطنية كتدخل الدولة في خدمات البنوك والتأمين وعلى ذلك فإن معظم المعوقات في مجال تجارة الخدمات تفرضها الحكومة من خلال اللوائح الحكومية وهي عوائق معقّدة لا يمكن قياسها على عكس تجارة السلع التي يّفرض عليها رسوم جمركية يمكن قياسها وتخفيضها بسهولة عن طريق تعديل اللوائح الحكومية.

ثانياً: مفهوم تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

ينصرف تعريف تحرير التجارة أساساً إلى إزالة القيود التي من شأنها أن تمنع التفاعل لآليات العرض والطلب في مجال السلع والخدماتـ أما مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات فينصرف إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تُقلل التحيُز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين. [2]

كما يُقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية المتعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات بحيث يخضعان معاً لنفس الآليات والاتفاقيات، ويتم ذلك بإزالة العقبات التي تمنع وصول الموردين الأجانب إلى الأسواق المحلية وعدم التمييز بين الموردين المحليين والأجانب. [3]

المطلب الثالث: أسباب وفوائد تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية "الجاتس":

([1]) حسن حجازي محمد، **" آثار تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار اتفاقية جولة أورغواي على البنوك المصرية"**، رسالة معهد التخطيط القومي، غير منشورة، 1995، ص 10، 11.

([2]) حسين عبيد، **"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"**، مرجع سبق ذكره، ص 6، 7.

([3]) محمد مفوت قابل، **" الدول النامية والعولمة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 18-20.

أولاً: أسباب تحرير تجارة الخدمات:

لقد جاء في مقدمة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الأسباب التي دعت إلى تحرير تجارة الخدمات والتي نلخصها فيما يلي: [1]

1- وجود بعض التشوهات في بعض الأسواق.
2- القيود المتعددة التي تخضع لها تجارة الخدمات وما يغلب عليها من نزعة حمائية في معظم دول العالم ممّا يُشكل عائق على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية.
3- الاعتراف المتزايد بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات وأثرها على التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي.
4- الرغبة في إقامة نظام متعدد الأطراف لتجارة الخدمات بهدف التوسع في هذه التجارة في إطار من الشفافية والتحرير كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف.
5- الرغبة في زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وزيادة صادراتها الخدمية من خلال تعزيز قدراتها الداخلية وإمكانياتها التنافسية وكفاءتها في تحرير تجارة الخدمات.
6- الأخذ في الحسبان التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية بسبب الظروف الاقتصادية.
7- الاعتراف المتبادل بحق الأعضاء في سن القوانين الخاصة بتوريد الخدمات ووضع أنظمة جديدة بشأنها من أجل تحقيق أهداف السياسات الوطنية.
8- الإقرار بحاجة الدول النامية في ممارسة هذا الحق نظراً لاحتياجاتها التنموية.

ثانياً: فوائد تحرير تجارة الخدمات:

لقد أثبتت عدة دراسات فوائد تحرير تجارة الخدمات وأهمية المردود الإيجابي لتحرير هذا القطاع، وتتمثل هذه الفوائد فيما يلي: [2]

1- رفع كفاءة أداء قطاع الخدمات بفروعه المتعددة وخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلك.
2- تيسير الحصول على خدمات جديدة ومتميّزة بين أطراف متباعدة من خلال وسائل الاتصال المتطورة.
3- تهيئة المناخ والظروف المواتية لجلب التدفقات الاستثمارية المصحوبة بالتقنيات والمعرفة المتقدمة.

([1]) صلاح الدين حسن السيسي، **" الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة – دراسة نظرية وتطبيقية-"**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 164..

([2]) مصطفى رشدي شيحة، **" اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 176، 177.

4- زيادة فرص العمل لذوي المؤهلات العالية والمهارات الفنية في حقل الخدمات.

5- تنظيم العلاقة بين الدول الأعضاء المتعاملين في حقل الخدمات وفق قواعد مدونة السلوك المتفق عليها.

كما توجد مزايا من وراء تحرير تجارة الخدمات للمؤسسات العاملة في هذا القطاع، حيث يسمح التحرير لهذه المؤسسات بتحقيق كفاءة عالية من هذه الخدمات وفقاً لموقفها التنافسي، أمّا بالنسبة للمستخدم فإن التحرير سيضع أمامه خيار اقتناء الخدمات بأسعار تنافسية من مختلف بقاع العالم. [1]

المطلب الرابع: المزايا والتحديا التي تواجه تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية "الجاتس":

إنّ تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ينجر عنه آثار منها الإيجابية والتي تضيف أشياء جديدة على النظام المصرفي وتساعد على تطويره، وأخرى سلبية قد تكون سببا في أزمات حادة تعرقل مسيرته.

أولاً: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

إنّ الكثير من الدراسات والتحليلات أشارت إلى أنّ هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق الاتفاقية لعّل أهمها: [2]

1- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقرار.

2- اتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير تجارة الخدمات المالية يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف تكلفة الخدمات المصرفية وتحسين الإدارة وزيادة الكفاءة.

3- تحرير تجارة الخدمات يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء.

4- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفة أفضل للممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات.

5- يتيح تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده، كما تمكن كذلك من تخفيض مخاطر السوق وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.

([1]) عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.

([2]) حداد محمد، **" العولمة وانعكاساتها على الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص 159، 160.

6- عملية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تؤدي إلى تحسين السياسة النقدية، فالسوق الائتمانية، وأدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عملية السوق المفتوحة التي تساعد على تطوير وتنمية أسواق المال.

7- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يؤدي إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة المالية من مخاطر ومخاطير.

ثانياً: التحديات التي تواجه تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (السلبيات):

إنّ عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يمكن أن تؤدي إلى عدة مخاطر الأمر الذي يخلق العديد من التحديات أمام حكومات العديد من الدول، وأهم هذه المخاطر ما يلي: [1]

1- تزايد الخوف من أن تُسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وأنها سوف تضمن استخدام مواقعها في السوق المحلية.

2- التخوف بأن لا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يُشار إليها بالاختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معيّنة (أقاليم معيّنة).

3- يؤدي التحرير إلى حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية ولعّل ذلك يعتبر من أهم التحديات والآثار السلبية للعولمة.

4- التخفيض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع المصرفي.

5- يمكن أن يُؤثر سلباً وبطريقة مباشرة على الاستقرار المالي ويؤدي إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب وبذلك فإن عمليات التحرير المالي تعوض استقرار الاقتصاد الكلي والنظام المصرفي والمالي.

([1]) طارق عبد العال حماد، " التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الاسكندرية –عين شمس-، 2004، ص ص 36-50.

6- هناك تخوف من أنّ تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يؤدي إلى تزايد التعامل مع المشتقات المالية والتي ينظر إليها دائماً على أنّها منطقة خطر ولها مخاطر سوقية معروفة.

7- التخوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السوق المصرفية العالمية، وهو ما يتطلب على الحكومات أن تسعى بكل الوسائل الممكنة لإعداد البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في بيئة أكثر تنافسية، ويتم ذلك من خلال محاولات تخفيض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة أو الاستثمار في تكنولوجية مصرفية حديثة وتشجيع التحول نحو الاندماج المصرفي.

8- إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية قد يسمح بفشل أحد البنوك أو أكثر وإفلاسها وهو ما يمكن أن يُؤدي إلى أزمة في السوق المصرفية، حيث أنّ فقد الثقة يُؤدي إلى الاندفاع والهجوم على البنوك لسحب ما فيها من أموال المودعين والمُفوضين، وأنّ هذا بدوره من الممكن أن يُزعزع الثقة في الجهاز المصرفي كله و يُهدد بقوة استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادي.

9- تحرير قطاع الخدمات المالية يتطلب مناخ مستقر للاقتصاديات الكلية حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم والعجز الكبير في الموازنة وأسعار الصرف غير المدعومة باقتصاد كلي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي العالمي.

خلاصة الفصل

في ظل الاتجاه العالمي الواضح نحو المزيد من حرية التجارة ونظراً للأهمية النسبية لتجارة الخدمات في الاقتصاد العالمي أصبح قطاع الخدمات واحداً من أهم القطاعات التي مسّتها عدوى التحرير والانفتاح واستدعى الأمر تدويل هذه الخدمات في إطار جهود متعددة الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، وبالضبط في مفاوضات الأورغواي، التي عالجت موضوع تحرير تجارة الخدمات والخدمات المالية والمصرفية منها، وهذا من أجل ضبط عمليات التحرير المالي والمصرفي في إطار دولي. حيث لم تتوانى الدول المتقدمة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بكل جوانبها خاصة في جانبها المالي والمصرفي، وأصبح موضوع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يُعد حيزاً عالمياً، ما كان للجزائر أن تغفله أو تنأى عنه بعيداً عن الركب العالمي، والجزائر بمنظومتها المصرفية المتواضعة من حيث الهيكل والموارد والخدمات المقدمة تستكمل جهودها استعداداً للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوافق على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية للاندماج في الاقتصاد العالمي للدفع من أداء منظومتها المصرفية وتعزيز قدراتها التنافسية.

تمهيد الفصل الثاني:

للقطاع المصرفي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، فهو يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد الجزائري نظراً لضعف وغياب السوق المالية. إنّ رغبة الجزائر في الإندماج في الاقتصاد العالمي، بناءً على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. توّجب العمل على تدعيم المنظومة المصرفية ومواصلة الإصلاحات المطبقة عليها خاصة في ظل المتغيّرات الدولية و سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تؤثر على هذا القطاع عن طريق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

وبالموازاة مع هذا، واستكمالاً لمسارات الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات والتي مسّت جميع القطاعات ومنها القطاع المالي والمصرفي، فإنها قامت باصلاحات مالية ومصرفية، كان إصدار قانون النقد والقرض من أهمها.

يتم من خلال هذا الفصل محاولة معالجة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ومختلف الإصلاحات المالية والمصرفية المتبنّاة استعداداً للانضمام إلى OMC ، وواقع الصناعة المصرفية في البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري بين التقييد والتحرير:

بادرت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام بنكي يواكب نموذج التنمية الاقتصادية بعد تدمير كل البناءات القاعدية، ومن بينها المؤسسات المالية

واستبدالها بأخرى فرنسية منذ السنوات الأولى من احتلال المستعمر الفرنسي، حيث كان بنك الجزائر والمجلس الجزائري للقرض مجرد هيئتين تنفيذيتين لنظيرتهما الفرنسية، كذلك البنوك التجارية التي كانت تنشط تحت وصاية مثيلاتها في فرنسا.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات:

أولاً: تشكل النظام المصرفي الوطني:

لقد مرّ الجهاز البنكي الجزائري خلال الفترة 1962-1970 بعدّة تطورات تبعاً لرغبة السلطات في امتلاك نظام بنكي خاص يستجيب لمّا تتطلبه احتياجات تلك الفترة، وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين:

1- فترة ما قبل التأميم 1962-1966:

كان بالجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف والمنشآت المالية والخاصة (بنوك تجارية وبنوك أعمال ومؤسسات مالية بل كان بها حتى بنك إصدار دون أن تكون له كل الحقوق التي لمثله في الدول ذات السيادة) إلاّ أنّذلك الجهاز البنكي الذي نشأ في تلك الفترة هو في الحقيقة امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم. [1]

إلاّ أنّ السلطات الجزائرية انتهجت نظاماً اقتصادياً مغاير للنظام الاقتصادي المطبق في فرنسا الأمر الذي جعل القطاع البنكي عن تمويل المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، لذا كان من الضروري إنشاء بنوك جزائرية حيث أصبح يواجه مشكلة حادة تمثلت في الازدواجية التي ميّزته حيث وجد نظامين مصرفيين أحدهما قائم على أساس ليبيرالي رأسمالي والثاني على أساس اشتراكي تابع للدولة، وبالتالي عجز البنك المركزي إحتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقاً للتوجيهات الجديدة للدولة، ومنه لم يكن أمام السلطة الجزائرية سوى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد. [2]

([1]) مليكة زغيب، حياة نجار، **" النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات- تطور وتحديات-"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، نوفمبر 2001، ص ص 42-46.

([2]) مليكة زغيب، حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

وفي هذه الفترة تم شهد*** إقامة جهاز مصرفي وطني بتاريخ 29 أوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة. وعلى إثر ذلك تّم إنشاء كل من: [1]

أ- **البنك المركزي الجزائري:**

والذي تأسس بتاريخ 1992/12/13 ويعتبر إنشاءه في حد ذاته حدثاً تاريخياً ومكسباً للجزائر بعد استقلالها. ووفقاً لقانون المالية لسنة 1965 فإن البنك المركزي قد وضع كلية لخدمة الخزينة العامة، يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد أو شرط، وعلى ذلك كان البنك المركزي لا يخرج عن كونه محاسب للخزينة العامة.

ب- **الصندوق الجزائري للتنمية:**

الفراغ الذي أحدثه تحفظ ورفض البنوك الأجنبية المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني أدى إلى التعجيل بإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في 1963/05/07بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمّا عدم قدرة هذه الأخيرة الحصول على القروض البنكية الأجنبية، وقد أوكلت له مهام منها إنجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط، تسيير ميزانية التجهيز.

2- فترة التأميم 1966-1970:

دعت الازدواجية التي تميّز بها النظام البنكي الجزائري إلى سعي الدولة التنظيمية من خلال تأميم البنوك الأجنبية ابتداءً من سنة 1966 وإنشاء البنوك العمومية تسترجع

(1) العزوز بن علي، **" محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 173.

من خلالها كامل سلطتها النقدية، وتحضرها أيضاً لخدمة المخطط الثلاثي للتنمية الذي يُغطي الفترة 1967-1969. وشهدت هذه الفترة تأسيس البنوك التالية: [1]

أ- البنك الوطني الجزائري:

تم إنشاء هذا البنك في 13 جوان 1966 نتيجة تأميم البنوك الأجنبية التالية:

- بنك القرض العقاري الجزائري التونسي الذي أمم في 1966/07/01.
- بنك القرض الصناعي والتجاري الذي أمم في جانفي 1968.
- بنك باريس والأراضي المنخفضة أُمم في جوان 1968.

وباعتباره بنك تجاري فإنه يقوم بتجميع الودائع من العائلات والأفراد بمختلف القطاعات الأخرى، وتقديم القروض قصيرة الأجل واستناداً لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري، فقد اسند إلى هذا البنك مهمة تمويل القطاع الفلاحي.

ب- القرض الشعبي الجزائري:

تأسس بموجب المرسوم الصادر في 14 ماي 1967 وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر وقد جاء خلفاً للبنوك الشعبية التي كانت متواجدة وقبل إنشاءه وهي: [2]

- البنك الشعبي التجاري والصناعي بوهران، ونظيره في الجزائر.
- البنك الجهوي التجاري والصناعي بعنابة.

كما اندمحت فيه ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي:

- البنك المختلط الجزائر- مصر في 1968/01/01.
- الشركة المارسيلية للقرض في 1968/06/30
- الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

ويقوم القرض الشعبي الجزائري بمهام البنك التجاري والمتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل للقطاع الحرفي، وفي القطاع السياحي، قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية، قطاع الري والمياه وأصحاب المهن الحرة.

([1]) الطاهر لطرش، **" تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 7، 2010، ص 188.
([2]) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 189.

ت- البنك الجزائري الخارجي:

تأسس بموجب المرسوم رقم: 67-204 المؤرخ في: 06 أكتوبر 1967 وهو ثالث بنك يتم تأسيسه وفقاً لقرارات تأميم القطاع البنكي. وقد تم إنشاءه على أنقاض 5 بنوك أجنبية وهي: [1]

- القرض الليوني أمم في 12 أكتوبر 1967.
- الشركة العامة أممت في 16 جانفي 1968.
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط أمم في 26 ماي 1968.
- بنك باركليز أمم في 29 أفريل 1968.
- بنك القرض للشمال أمم في 31 ماي 1968.

يقوم البنط الخارجي الجزائري بجمع الودائع، وتمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح قرض الاستيراد، وتأمين المصدرين الجزائريين. وتقديم الدعم المالي، وبهذا استكملت الجزائر عملية التأميم كما ألغيت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر في 01 نوفمبر 1967.

ثانياً: الإصلاحات المصرفية في 1971:

ششهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية و النقدية تماشياً مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية الصادر في 1971/06/30 والمتضمن تنظيم البنوك. وفي إطار هذه الإصلاحات تّم إنشاء البنك الجزائر للتنمية الذي نتج عن تمويل الصندوق الجزائري للتنمية، وذلك في 07 جوان 1971.

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تّم إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونوجز في إطار هذا الإصلاح إتخاذ الإجراءات التالية: [2]

([1]) شاكر القزويني، **" محاضرات في اقتصاد البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 156.
([2]) سعد طلعت أسعد عبد الحميد، **" الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"**، مكتبة مؤسسة الأهرام، مصر، 1998، ص *****.

1- إمكانية السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال، ونتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثّر على التوازن الداخلي للاقتصاد بشكل عام.

2- تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك الجزائري المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية (BAD).
- التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

3- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة.

4- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوظيف كل عملياتها المالية في بنك واحد، وهي ليست مخيّرة في عملية التوطين باعتبار أنّ المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة.

5- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزاً في التسيير.

6- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية.

7- إلزام المؤسسات بفتح حسابين فقط هما حساب الاستغلال خاص بعمليات الاستغلال، وحساب الاستثمار خاص بعمليات الاستثمار.

ثالثاً: الإصلاحات المصرفية في 1986:

نتيجة للأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار، ظهرت إصلاحات 1986بموجب القانون الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار

القانوني الذي يُسيّر المؤسسات المصرفية، حيث تّم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية، والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها. ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي: [1]

1- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراف الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية.
2- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك.
3- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.
4- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما استعادت حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها.

رابعاً: الإصلاحات المصرفية في 1988:

أدّت الإصلاحات الاقتصادية منذ 86 بإصدار قانون القرض والبنك، إلى إحداث تغيّرات عميقة على النظام المصرفي، رغم ذلك فإن استمرار الأزمة الاقتصادية دفعت بالسلطات الجزائرية في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مسّ جميع القطاعات الاقتصادية، وقد مسّت الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات بالدرجة الأولى، وذلك من خلال القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988. والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وجاء هذا القانون كحد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تّم وفق هذا القانون التأكيد على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنّها شخصية معنوية تتمتع بالستقلالية المالية. [2]

(1) العزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 183، 184.
(2) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 135.

لقد كان قانون 88-06 يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيّرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال: [1]

1- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها.
2- تحديد سقوف القروض العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القروض.
3- السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القرض.
4- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي.
5- إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.
6- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور للاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
7- الحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية

يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد الإصلاحات:

ويندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات، ويُمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسة ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، وانطلاقاً من الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي أي اقتصاد وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك وضبط المنافسة في السوق المصرفية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة

([1]) بورزامة جيلالي، **" أثر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات"**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 140، 141.

التحول الاقتصادي، وقد دلّت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أنّ التحرير المصرفي يُعد من الركائز الأساسية في ضمان عملية التحول الاقتصادي، وأنّ نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية وسياسة التحرير المصرفي. [1]

أولاً: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10:

إنّ إصدار القانون رقم: 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يُمثل منعطفاً حاسماً فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام التمويل الاقتصادي الوطني القائم على المديونية والتضخم حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميّز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأُعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعواناً اقتصادية مستقلة[2] كما تّم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجبارياً في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

ومن أهم النقاط التي تضمنّها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية

([1]) آسيا سعدان، **" تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2006، ص 86.

([2]) آسيا سعدان، نفس المرجع، ص 90.

سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات، وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها:[1]

أ- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.

ب- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني. وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة. ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

ثانياً: أهداف قانون النقد والقرض:

يهدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في: 14 أفريل 1990 إلى تحقيق مايلي:[2]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية.
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات المالية.

([1]) بلعروز بن علي، كنوش عاشور، **"دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية"**، الملتقى الدولي حول **"السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق"**، جامعة تلمسان، أيام 29، 30 أكتوبر 2004، ص 8.

([2]) العزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثالثاً: مبادئ قانون النقد والقرض:

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وانعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر، ومن أهم مبادئه ما يلي: [1]

أ- العمل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءً على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها من أساس كمي حقيقي.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والمالية:

فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ت- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للنظام

[1] العزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزاً في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي الجزائري الحالي:

شهدت نهاية سنة 2005 إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال خاص وطني- وجاء قرار مجلس النقد ولاقرض بتاريخ 28 ديسمبر 2005 والقاضي بسحب الاعتماد من البنكين الخاصين وهما: "منة بنك" و " أركوبنك" بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد والقرض، بعدما تبيّن لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك والمقدر ب، 2.5 مليار دينار وقد اتخذ قرار سحب الاعتمادمن "منى بنك" و " أركو بنك" بعد قرار اللجنة المصرفية المؤرخ في 27 ديسمبر 2005 والقاضي بسحب الاعتماد من بنك " الشركة الجزائرية للبنك ".

وبذلك يمكن اعتبار القرارات المتخذة من طرف اللجنة المصرفية بمثابة الإعلان عن فشل البنوك الخاصة الوطنية في الحفاظ على استمراريتها في السوق المصرفي الجزائري، وخلق الساحة المصرفية أمام البنوك الخاصة برأسمال أجنبي والتي أصبحت تُهيمن عليها البنوك الأوروبية. [1]

وعليه يمكن القول بأن النظام رقم 04-01 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية هو المتسبب في نهاية وخروج البنوك الخاصة برأسمال وطني من السوق المصرفية الجزائرية بالإضافة إلى التضييق الذي كانت تعاني منه البنوك الخاصة الجزائرية، وعدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي، أضف إلى ذلك تداعيات إفلاس على مستوى بنك خليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003، وسحب الاعتماد من البنك القطري "الريان" والبنك العام المتوسطية 2006 بقرار من اللجنة المصرفية، وكذا الإعلان عن تصفية بنك الاتحادي وفروعه في سنة 2007، أدى إلى سحب الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين لأرصدتهم من البنوك الخاصة. وفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشكل عام.

(1) فاطمة بوسالم، مرجع سبق ذكره، ص 254.

وبالتالي، وبعد فشل البنوك الخاصة برأس مال جزائري وخروجها من السوق، فإن الساحة المصرفية الجزائرية أصبحت تتكوّن حالياً في نهاية (2010) من 21 بنكاً و 06 مؤسسات مالية، و 07 مكاتب تمثيل معتمدة بالجزائر، وبالتالي نلاحظ أنّ الجهاز المصرفي حصل فيه تغيّر على مدى العشر السنوات الماضية. حيث خرجت بنوك معينة، ودخلت بنوك جديدة إلى السوق المصرفي، والتي حصلت على الاعتماد من طرف بنك الجزائر لمباشرة العمل في السوق المصرفية الجزائرية، وأغلبها بنوك خاصة أجنبية. [1]

ومن بين تلك البنوك التي دخلت السوق الجزائري مؤخراً نجد: "بنك بي أن بي باريباس الجزائر" وهو البنك الأوروبي الرائد في مجال الخدمات المالية والمصرفية، ويعتبر من بين أقوى المصارف في العالم، حيث أنّه فرع لبنك فرنسي، تّم اعتماده في الجزائر في 31 جانفي 2002 برأسمال قدره: 500 مليون دينار جزائري ولديه 13 وكالة منتشرة عبر كامل التراب الوطني بالإضافة إلى "بنك سيتيلام" وهو بنك أوروبي متخصص في الائتمان والقروض الاستهلاكية تّم اعتماده سنة 2006 من قبل بنك الجزائر ليباشر عملياته في السوق المصرفي الجزائري. كما دخل أيضاً إلى السوق المصرفي "بنك أش أس بي سي" وهو بنك بريطاني.

ومع نهاية سنة 2010، شددت الحكومة الجزائرية إجراءات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية العاملة بالجزائر. من خلال إعطاء صلاحيات شبه مطلقة لبنك الجزائر وهي الصلاحيات التي تضمنتها التعديلات الجديدة على قانون النقد والقرض، والتي دخلت حيز التنفيذ من وقت قريب واستهدفت الإجراءات الجديدة، بشكل مباشر وغير مسبوقة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة أو ذات رأسمال أجنبي، حيث تّم تكليف بنك الجزائر بضمان السير الحسن لجميع عمليات تلك البنوك والمؤسسات المالية. وفرضه رقابة دقيقة على جميع وسائل الدفع غير الائتمانية. ومراقبة فعاليتها وسلامتها، وضمان مراقبتها المستمرة والدورية.مع إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال.

وفي سياق الإجراءات الجديدة التي تستهدف البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية مستقبلاً صادَقَ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على تعديل القانون الخاص بالنقد

(1) http://WWW.ABRRAYA.COM/made/75664consulter 08/04/2013 a: 11:30.

والقرض للمرة الثانية منذ توليه الحكم سنة 1999، حيث سبق له تعديل القانون خلال ولايته الرئاسية الأولى في 2003، ويتضمن التعديل الجديد توسيع تطبيق القوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية على البنوك والمؤسسات المالية الفاعلة في الساحة، وعلى رأس هذه التشريعات إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلاً. الاكتفاء بحصة لا تتعدى 49%، ومنح نسبة 51% من رأس المال إلى مساهمين جزائريين، مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر. [1]

المبحث الثاني: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين وتطوير قطاعها المصرفي، الأمر الذي جعلها ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وذلك في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS" ومنها الخدمات المالية والمصرفية:

المطلب الأول: العوامل الدافعة لطلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة:

جاء طلب الجزائر للانضمام للمنظمة نابعاً من قناعة تامة حيث أنّ ذلك يتيح لها فرصاً أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، لذلك شرعت في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، لتُهيئ نفسها للانتقال إلى اقتصاد السوق، وتسعى الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف من جرّاء انضمامها إلى هذه المنظمة وأهمها: [2]

1- إنعاش الاقتصاد الوطني:

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، ممّا ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش اقتصادها عن طريق تحسين المنتجين

(1) http:// www.neurape.eu/article/17322.phpcosulter le 08/04/2013 a 11:45.

(2) ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، **" الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة"**،دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص ص 134-139.

المحليين منتجاتهم من حيث الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق.

2- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:**

إنّ تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدّمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث أنّ قانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية، إلاّ أنّه لم يتوصل إلى الهدف المنشود، إذ أنّ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى 2001، تّم تجسيد 10% منها فقط.

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يفتح لها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

3- **مسايرة التجارة الدولية:**

يتميّز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يساهم بأكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطية والمعدّات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، ممّا يتسبب في ارتفاع تكاليف الانتاج.

4- **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:**

من ةأهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتوج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، بالسماح لها بالإبقاء على تعريفه جمركية مرتفعة نوعاً ما، وكذلك مدة التحرير التي قد تصل إلى 10 سنوات بلاً من 06 سنوات للدول المتقدمة، وذلك من أجل إعطاء فرصة أكبر لتعديل تشريعاتها وسياستها التجارية وتقبل فكرة التحرير الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة.

إنّ الموافقة على طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قد يمكنها من الحصول على مجموعة من المزايا والتي نذكر منها:

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات ومنها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات، وكذلك تدابير الصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيقها، وبأحكام نيزان المدفوعات إلى 05 سنوات ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات وذلك بطلب من البد المعني.
- يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.
- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات.

5- تحول الاقتصاد الوطني:

إنّ عملية تحرير التجارة الخارجية، كانت ضمن توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك من خلال سياسات التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وقد تواصل تطبيق هاتين السياستين في الجزائر إلى نهاية 1998، وذلك نظراً للعجز الذي كان يعاني منه الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وخاصة خلال فترة تدهور أسعار البيترول.

المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة:

أبدت الجزائر نيتها رسمياً في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1987 لتتمكن من المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة الأورغواي، التي ابتدأت سنة 1986، شاركت الجزائر في هذه الجولة كطرف ملاحظ فقط، وبعد ذلك تعددت محاولات الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للانفتاح على العالم وتتجنب التهميش، حيث أرسلت رسمياً برسالة تطلب فيها الانضمام في نوفمبر 1991، وفي 07

أفريل 1994 شكّل وزير التجارة آنذاك لجنتين لتحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أمّا الطلب الرسمي لانضمامها جاء في جوان 1996، حيث قدّمت الجزائر مذكرة المساعدة لإدارة المنظمة، هذا وما تزال المفاوضات سارية إلى حد اليوم.

إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمةيعني موافقتها على الاتفاقيات المتمخضة عنها ومنها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS"، وهذا للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن هذا التحرير والاستفادة القصوى من مزايا وإيجابيات هذه الاتفاقية.

وهناك عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بها وهي: [1]

1- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية التزامات لا ينمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2- تقديم التزامات في الخدمات:

تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات المنظمة (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الإمتيازية)، أي أنّ عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أورغواي وذلك يعني أنّه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكسه ما كان سائداً أيام "الجات"، وخاصة بعد جولة طوكيو حين لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

([1]) سمير اللقماني، **"منظمة التجارة العالمية"**، دائرة المكتبة الوطنية، الرياض، 2003، ص 86، 87.

المطلب الثالث: العراقيل المتسببة في تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

منذ الموافقة على طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة سنة 1996 إلى اليوم، قطعت خلالها حوالي 10 جولات من المفاوضات، تتخللها عوائق كانت سبباً في تأخر انضمامها، يمكن ذكر أهمها: [1]

1- تصنيف الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في تفاوضاته الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة.
2- إنّ المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، والتي أدّت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة للمنظمة، كذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة.
3- عدم تطبيق للإصلاحات والتعهدات التي قدمتها الجزائر أثّر سلباً على ملفها.
4- عدم فتح خدمات الطاقة أمام التنافس الدولي وأسعارها المزدوجة بين السوقين الداخلية والدولية تعتبر من أسباب تعثر المفاوضات التي أثرّت على تأخر انضمام الجزائر.
5- التباين الاقتصادي الكبير بين الجزائر ودول المنظمة.
6- تفضيل ضم الدول المتبنية للنظام الاقتصادي الرأسمالي مسبقاً على الدول التي سبق لها وأن كانت متبنية للنظام الاقتصادي الإشتراكي، خاصة وأنها لم تكن قادرة على توفير الشروط المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومن ثّم تجاهل هذه الدول من طرف المتعاملين الأوروبيين.
7- اتساع الفجوة الرقمية بين الجزائر ودول المنظمة.

([1]) سليم سعداوي، **" الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة – معوقات الإنضمام و آفاقه-"**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 78، 79.

أمّا عن مدى جاهزية القطاع المصرفي الجزائري لتحرير الخدمات المالية المصرفية، وحسب المعلومات المتوافرة فإنه يمكن الإشارة إلى ما يلي: [1]

- إنّ تكاليف الخدمات المصرفية الحالية ستتجه نحو الانخفاض بعد الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.
- إنّ الخدمات المصرفية المقدمة حالياً من قبل البنوك الجزائرية ستتحسن وتتطور بشكل أفضل ممّا هيعليه قبل النضمام للاتفاقية.
- البنوك الجزائرية يغلب عليها الطابع التقليدي وبالتالي فإن هذه الخدمات ستتنوّع بشكل أكبر بعد الانضمام.

المطلب الرابع: شروط استفادة الجزائر من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية:

لكي يستفيد النظام المالي والمصرفي الجزائري من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط الضرورية والتي تعتبر مهمّة لنجاح انضمام الجزائر إلى اتفاقية "الجاتس"، حيث يتطلب تحضيراً دقيقاً، ومن العناصر الهامة لنجاح انفتاح الأسواق في مجال الخدمات المالية والمصرفية نذكر ما يلي:[2]

1- الإستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي:

فحدوث اختلالات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو، معدل التضخم، مستوى العام للأسعار...) سيزيد من المآخذ عن تحرير تجارة الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية المصرفية بصفة خاصة.

2- دور الدولة في تبني التشريعات الضرورية والملائمة ومراقبة النظام المالي:

وهذا لضبط سير عمل القطاع المالي والمصرفي وعدم ترك المجال لتأويل بعض اللوائح، وفي هذا المجال تندرج جداول التزامات الجزائر، والتي يجب ضبطها وتباين

([1]) بن موسى كمال، **" المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2004، ص 460.

([2]) خزندار وردة، **"تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية"**، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاداة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحلي والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 185، 186.

الخدمات المالية والمصرفية التي يمكن تحريرها والقيود في هذا المجال كما هو الشأن بالنسبة لبعض البلدان العربية كمصر مثلاً.

3- الاستقرار السياسي والأمني:

ففي ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني وسيادة الفوضى لا طائل من تحرير الخدمات المالية والمصرفية، حيث أنّ أي استثمار كان لا يتم إلاّ في ظل استثبات تام في الأمن والاستقرار السياسي.

4- توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة:

وهو مايتطلب مستوى من الإفصاح المالي عن القوائم المالية، فتظليل المعلومات وعدم صحتها سيؤدي ببعض المؤسسات المالية والمصرفية إلى تضييع مكانتها، وعدم صمودها أمام المنافسة الأجنبية.

5- توافر سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار:

إنّ التحرير المالي والمصرفي يتطلب نوعاً من التضخم المستقر، حيث لا بّد من استخدام سياسات نقدية موجهة نحو الثبات والاستقرار، وعلى صانعي السياسات النقدية وضع السياسات التي تخفض وتضبط الإقراض غير العقلاني.

المبحث الثالث: واقع الصناعة المصرفية في البنوك الجزائرية:

لعّل أهم ما يميّز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية، الأمر الذي دفع بالبنوك الجزائرية إلى السعي حثيثاً نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد التكنولوجيا من أجل ترقية وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والتطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية ولمواجهة المنافسة خاصة من قبل نظيراتها الأجنبية.

المطلب الأول: أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية ومتطلبات تطويرها:

سعت البنوك الجزائرية إلى تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع لاستكمال منظومة مصرفية تتميّز بالحداثة والعصرنة واستدراك التأخر في هذا المجال والذي يعتبر هو الآخر امتداداً لسلسلة الإصلاحات للمنظومة المصرفية.

أولاً: أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية:

1- حقيقة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية: [1]

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائقاً أمام تطوره وحاجزاً في وجه الاستثمار في هذا القطاع، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء وبالتالي تكلفة انجاز العمليات، حتى وإن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية وتنسق العمل بينها، إنّ هذه الحالة تعرض إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن وأسرع كاستعمال النقود الالكترونية، وتحديث الهياكل الأساسية لأنظمة الدفع، وفي هذا الوقت الذي أصبحت فيه الإنترنيت ملازمة لجميع الأنشطة التجارية الدولية بفضل الإتصال مع العملاء، الأمر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية ديناميكية أكبر بالإعتماد على المعرفة بتكنولوجيا التسويق عبر الإنترنيت وزيادة عنايتها لجودة ما تقدمه من خدمات.

وسعياً منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لا سيّما منذ 1997، حيث قامت شركة SATIM * والتي أنشأت في 1995/03/25 ضمن قانون 95/103 منذ 1997 المتضمن إنشاء الشركة العامة الاقتصادية (ساتيم) كشركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية عام 1996 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين البنوك، تحققت الخطوة الأولى من هذا المشروع عام 1997، بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية. لا تغطي هذه الشبكة إلاّ الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزّع الآلي محلياً. بالتالي أصبح بإمكان البنوك المحلية والأجنبية تقديم خدمة سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي، إذ بلغ عددها عام 2002 حوالي 250 جهاز، كما

([1]) عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، **"تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق** مداخلة قدمت في المؤتمر الدولي العلمي الثاني، حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، منظم يومي: 11، 12 مارس 2008، ص 12.

عملت شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسات المسؤولة عن المقاصة، كما عملت ذات الشركة على كشف البطاقات المزورة.

وتشير إحصائيات صدرت للبطاقة البنكية في الجزائر والتي كانت بتاريخ: 2006/12/25 بأنه يقدر عددها بـ 458.590 بطاقة، إلاّ أنّه في إحصائيات جديدة بتاريخ: 2007/04/30 قدر عدد البطاقات بـ 1.28 مليون بطاقة، وجاء فيه أنّه يقدر عدد البطاقات سنة ****في الوقت الراهن (2008) بأكثر من 1.3 مليون بطاقة، في حين أنّ الأرقام الرسمية تقدر عدد السكان المرشحين للحصول على هذه البطاقة بحوالي 10 مليون مرشح وهو ما يدل على تطور تكنولوجيا الصناعة المصرفية في الجزائر وارتفاع وعي العملاء للاستخدام هذه البطاقات.

وبالرغم من هذا التطور في البطاقات البنكية إلاّ أنّ إقبال الجمهور كان متواضع في البداية ومرد هذا إلى الثقافة السائدة في المجتمع، غياب ثقافة مصرفية في المجتمع، التعطيلات التي تصيب تلك الموزعات...، لكن تّم استدراك بعض النقائص ولم يجد الزبون بد من اللجوء إلى هذه الموزعات خاصة في بعض المواسم والفترات التي يكثر فيه السحب من الشبابيك البنكية.

2- جديد المشاريع الإلكترونية في أعمال البنوك الجزائرية:

تميّزت سنة 2006، بإطلاق العديد من المشاريع في إطار عصرنة القطاع المالي والمصرفي الجزائري، من أهم هذه المشاريع البدء الفعلي في استخدام نظام المقاصة الإلكترونية واعتماد نظام الدفع الإلكتروني للعمليات المصرفية الكبيرة (RTGS).

أ- اعتماد نظام الدفع الإلكتروني للعمليات المصرفية الكبرى:

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لا سيما من حيث أنظمة الدفع، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنوك العالمية بإنجاز نظام دفع إلكتروني متطور، تّم الشروع في تنفيذه سنة 2004، وشرع في تجريبه في نهاية سنة 2005، ودخل في مرحلة التشغيل بصفة نهائية في فيفري عام 2006.

ويعرف نظام (RTGS) على أنّه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري، إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك.

كما أنّ هذا النظام يستجيب للمبادئ التي أوصت بها لجنة أنظمة الدفع والتسوية التابعة للبنك التسويات الدولي ويهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني.
- تخفيض تكاليف الخدمات المالية والمصرفية عموماً والتكاليف الإجمالية للمدفوعات خصوصاً.
- تخفيض آجال التسوية واستعمال النقود الكتابية.

([1]) بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 203.

- الوصول بنظام الدفع الجزائري إلى المقاييس الدولية خصوصاً تلك المتعلقة بتسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات ما بين البنوك.
- تشجيع إقامة البنوك الأجنبية.

ب- **نظام المقاصة الإلكترونية:**

موازاة مع نظام الدفع الإلكتروني للمبالغ الكبرى تّم إنشاء أرضية جديدة للصناعة المصرفية تتمثل في منظومة المقاصة الإلكترونية التي ترتكز على المعالجة الآلية للمعطيات والموردون اللجوء إلى مستند ورقي.

ونظام المقاصة الإلكترونية يعتمد على المعالجة عن بعد لتسوية المعاملات مابين البنوك الجزائرية والمؤسسات المالية، ويعرف هذا النظام بـ "نظام الدفع للمبالغ الصغرى". حيث تّم استكمال الهيكلة المؤسساتية والقانونية لهذا النظام بوضع مؤسسة مركزية للمقاصة الأولية موطنة لدى بنك الجزائر في أوت 2004، بما في ذلك وضع هيئة رئيسية للتقيين وتوحيد إجراءات وطرق المقاصة الإلكترونية.

ويهدف نظام المقاصة الإلكترونية إلى ما يلي: [1]

- *** التبادل بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون.
- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك.
- ضمان أمن المبادلات لتفادي حدوث خسائر أو مشاكل في المحاسبة.
- تحسين تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية.
- تمكين بنك الجزائر من مراقبة الكتلة النقدية والتحكم فيها.

ثانياً: متطلبات تطوير أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية:

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لنقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الجزائرية لتتوائم مع متطلبات العصر الحديث إلاّ أنّ الفجوة التكنولوجية بين البنوك العمومية ونظيرتها الأجنبية لا تزال كبيرة، وهذا راجع إلى أن إقامة الأعمال الإلكترونية على مستوى البنوك الجزائرية يستوجب توفر جملة من المتطلبات أهمها: [2]

1- البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات:

وهناك مجموعة من المركبات اللازمة لإقامة هذه البنية منها:

- توفر الحواسيب المنزلية والمؤسسات:

حيث أنّ انتشار الكمبيوتر في الجزائر لا يزال ضعيفاً، وتدل الإحصائيات على أنّ المعدل العربي كان 7.5 كمبيوتر لكل 1000 شخص سنة 1996، وهو معدل أقل بسبع مرات عن المعدل العلمي العام، و 13 مرة عن المعدل في الدول الصناعية.

في حين أنّ في الجزائر هذا المعدل بلغ 44 كمبيوتر لكل 1000 شخص سنة 1996. وهذه نسبة ضئيلة مقارنة بالدول العربية، غير أنّ الجزائر استدركت الأمر، وسطرت

([1]) بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 121.

([2]) مزريق عاشور، معموري صورية، **" عمرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر"**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي: 11، 12 مارس 2008، جامعة ورقلة ص ص 12-15.

مشروع "أسرتك" بهدف حصول كل عائلة جزائرية على حاسوب خاصة في مطلع 2010، كما أنّ استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجزائر جد مكلف ممّا يصعب في انتشارها.

- انتشار شيكات الإتصال بكل أنواعها:

إنّ وجود شبكات الاتصال الهاتفية العادية والخلوية، وشبكات الخدمات الرقمية المتكاملة، وشبكة الآليات البصرية، وشبكة الأقمار الصناعية سيؤمن حتماً القيام بالأعمال الإلكترونية، وفي الجزائر تغطي شبكة الإتصالات غالبية التراب الوطني بشبكة تقدر ب، 22.000 كلم من الخطوط الهرتيزية و 15.000 كلم من الآليات البصرية، بالإضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية.

- توفر الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنيت":

حيث أن تطور الأعمال الإلكترونية من غير الممكن حدوثة في غياب الإنترنيت، وفي الجزائر ارتفع عدد مستخدمي الإنترنيت إلى 1.920.000 مستخدم في جويلية 2007 بعدما كان 5.000 مستخدم في سنة 2000، وعلى الرغم من ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنيت فهو لا يكفي، فهم يشكلون نسبة 5.7% من مجموع سكان الجزائر، وهي نسبة منخفضة مقارنة بتونس التي تصل فيها نسبة المستخدمين إلى 9.2% من مجموع السكان في عام 2007.

2- **الأطر البشرية:**

فالعنصر البشري هو رأس المال الدائم للبنوك، وإن توفرت الموارد البشرية في البنوك الجزائرية فهي تعاني من قلة مردوديتها وضعف كفاءتها، وهذا راجع إلى:

- ضعف التكوين القاعدي.
- بطئ عملية التأهيل والرسكلة.
- عدم وجود محفزات.
- غياب الثقافة المصرفية لدى الكفاءات البشرية.

3- **الترسانة القانونية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية:**

وهذا بإصدار نصوص قانونية تخص:

- حماية الملكية الفكرية والمعطيات الشخصية.
- التصديق على التوقيع الإلكتروني.
- تحديد إجراءات وقواعد العمل المصرفي الإلكتروني.

ونذكر بعض الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال التشريع بخصوص الأعمال الإلكترونية من بينها المرسوم 96-10 المتعلق بمجال الإيداع القانوني. والأمر 03-05 المتعلق بالملكية الفكرية، ويتطلب الأمر استحداث بعض التشريعات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني وضبط العمليات الإلكترونية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

وبالتالي فالبنوك الجزائرية مجبرة على تحديث وعصرنة نظامها واكتساب تكنولوجيا الصناعة المصرفية لتتمكن من أداء دورها في ظل المنافسة الشديدة من طرف البنوك الأجنبية والتي فرضتها التطورات العالمية.

المطلب الثاني: أسباب عجز البنوك الجزائرية على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية.

هناك عدة أسباب جعلت من البنوك الجزائرية لم ترق بعد إلى تقديم خدمات مصرفية إلكترونية مقارنة بالبنوك الأجنبية ولعّل ذلك يعود إلى: [1]

أولاً: البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات:

وتتمثل هذه البنية التحتية في استعمال وتوفر كل من الهاتف النقّال والثابت واستعمال الإنترنيت، حيث في الجزائر تمثل نسبة استخدام الإنترنيت ب، 5.83% مقارنة بالمعدل السنوي الذي يقدرب، 15.28% ولم يتجاوز استعمال الهاتف الثابت بـ 7.82%، في حين أنّ نسبة الهاتف الخلوي قدرت بـ 41،52% وهذا يدل على أنّ استعمال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات غير متوفرة بدرجة كبيرة تمكن الجزائر من إنشاء بنية تحتية من أجل تطوير هذا المجال.

ثانياً: عدم انتشار التجارة الإلكترونية:

تساهم التجارة الإلكترونية في استعمال التكنولوجيا الحديثة سواء بطاقات الدفع، أو الإنترنيت... إلخ، إلاّ أنّ الواقع الجزائري لا يشير إلى استعمالها في التعاملات وذلك لعدة أسباب:

- انتشار الأمية في شكلها التقليدي إذ تشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 07 ملايين أمي في الجزائر.
- انتشار الأمية المعلوماتية. وذلك من خلال الجهل في استعمال الحاسوب.
- حاجز اللغة، إذ تعتبر اللغة الإلكترونية هي اللغو المستعملة غالباً في التجارة الإلكترونية.

ثالثاً: الأطر البشرية ذات الكفاءة:

إنّ العنصر البشري في البنوك الجزائرية، يتميّز بضعف فعاليته واتعدام روح المبادرة والإبداع لديه، وذلك يعود إلى:

- ضعف التكوين القاعدي.
- بطء عملية التأصيل والرسكلة.
- عدم وجود المحفزات وكثرة المشاكل المهنية.
- غياب ثقافة مصرفية لدى الكفاءات البشرية.

رابعاً: عدم وجود تشريعات ضرورية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية:

لم يولِ المشرّع الجزائري أهمية للتجارة الإلكترونية، إذ لا نجد قواعد وقوانين تُنظم التجارة الإلكترونية، إذ يعود ذلك إلى عدم وجود تطبيق للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثالث: جوانب الضعف الهيكلي في النظام المصرفي الجزائري.

وتتمثل هذه الجوانب فيما يل: [2]

أولاً: التركز البنكي:

([1]) محلوس زكية، **" أثر تحرير الدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، 2009، ص 85، 86.

([2]) خزندار وردة، **" تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-238.

والمقصود به سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية، وهذا ينتج عنه انخفاض في المنافسة، ففي الجزائر وعلى الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي إلاّ أنّ القطاع العمومي لا يزال يمارس احتكار شبة كلي على أنشطة الوساطة والخدمات المصرفية. حيث أنّ هذه البنوك تمتلك في أخر سنة 2010 أكثر من 90% من إجمالي الأموال المصرفية الجزائرية، ويمكن إرجاع هذا التركز المصرفي إلى الأسباب التالية:

- الإنتشار الجغرافي الواسع لهذه البنوك، إذ أنّ فروعها تُغطي جميع ولايات الوطن.
- اقتصار تعامل المؤسسات العمومية مع هذه البنوك، أي تعامل كل المؤسسات والهيئات العمومية مع البنوك العمومية.
- ضعف البنوك الخاصة من حيث الإمكانيات والإنتشار الجغرافي بالإضافة إلى نقص الإشهار لها.

ثانياً: ضعف تغطية وانتشار وتوزيد شبكة البنوك:

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في انتشار الفروع البنكية عبر التراب الوطني إلاّ أنّ هناك سوء توزيع هذه الشبكة البنكية وتبلغ حالياً (2010) 324.1 وكالة (منها 1.072 للبنوك العمومية و 252 للبنوك الخاصة) موزعة على 314 بلدية من بين 1.541 بلدية عبر التراب الوطني، كما أنّ الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10.000 نسمة وكالة مصرفية، فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لحوالي 27.000 نسمة وهذا الوضع بعيداً كل البعد عن المعايير العالمية.

كما نجد سوء توزيع للوكالات البنكية بحيث تتمركز في مقرات الولايات، وفي الولايات ذات الكثافة في النشاط الاقتصادي والتجاري، وهي الولايات الشمالية في الوطن.

ثالثاً: تجزئة النشاط المصرفي:

لقد أدّت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي وسيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي، ما يترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق المصرفية، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

رابعاً: القروض المتعثرة:

نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الإئتمان على وجه الخصوص وبفعل التسيير الإداري للبنوك، تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة حيث فاقت القروض البنكية المتعثرة 600 مليار دينار جزائري، من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية هذه التكلفة الباهضة، فقد خصصت الجزائر لهذه العملية 100 مليار دينار على ثلاث مراحل، أو ما يفوق 1.6 مليار دولار من أجل إعادة رسملة البنوك وتطهير محافظها من القروض غير المضمونة الدفع.

خامساً: طبيعة ملكية البنوك:

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بالرغم من تحرير القطاع المصرفي منذ أكثر من 20 سنة، إلاّ أنّ القطاع العام لا يزال يهيمن على النشاط المصرفي فمن بين أكثر من 15 ممولاً خاصاً مرخصاً في الجزائر، تمتلك الدولة ستة بنوك عمومية تستأثر بحصة تفوق 90% من السوق المصرفي.

سادساً: ضعف قاعدة رأس المال للبنوك الجزائرية:

إنّ ضعف حجم رأس المال بالبنوك الجزائرية يحرمها من توسيع خدماتها ومنتجاتها والقدرة على خلق الائتمان الطويل الأجل والكبير الحجم، ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع عمليات الدمج التي ضرورة تشجيع عمليات الدمج التي ستمكن البنوك من الإستفادة من وفورات الحجم المتأتية عن ذلك.

سابعاً: غياب الوعي المصرفي:

أي ضعف نسبة مجموع عملاء البنوك بالنسبة لإجمالي عدد السكان، فالمجتمع الجزائري يفتقر إلى وجود ثقافة أو وعي مصرفي، حيث نجد أنّ الكثير من الأفراد يمتلكون مبالغ مالية، ولا يلجئون إلى البنك لإيداعها، فمنهم من يُفضل ادخارها في شكل ذهب أو في شكل سيولة، خاصة أصحاب الأعمال الذين يتجنبون التعامل مع البنوك خوفاً من الضرائب، ويمكن إرجاع قلة الوعي المصرفي في المجتمع الجزائري إلى ضعف إنتشار البنوك من جهة، وإلى تدني أسعار الفائدة من جهة أخرى.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة قالمة-.

المطلب الأول: نشأة الوكالة.

تأسست وكالة قالمة في 1982 و هي تابعة للمجموعة الاستغلالية لولاية قالمة ،و هي تحمل الرمز 821 يرأسها مدير الوكالة و هو الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الولاية ،و هو المشرف على جميع العمليات و تساعده في ذلك و تسهل مهامه الأمانة.

في نهاية سنة 2008 بلغ عدد موظفي وكالة قالمة حوالي 30 موظف ليصل عددهم في نهاية 2010 إلى أكثر من 50 موظف، من بينهم ثلاث إطارات و المتمثلين في مدير الوكالة و نائب المدير و المراقب للعمليات. أما عدد العملاء فقد بلغ حوالي 8962 عميلا و يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:[1]

- مدير الوكالة.
- نائب مدير الوكالة و هو المسؤول الأول عن المراقب.
- مراقب العمليات التي ينفذها البنك و يأخذ هذا المراقب على عاتقه مسؤولية مراقبة كل العمليات التي تحدث في البنك.

و بما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يطبق سياسة البنك الجالس فان الوكالة أيضا تطبق هذه السياسة حيث تنقسم إلى نوعين من المكاتب :النوع الأول مقابل للعملاء يأخذ الواجهة الأمامية في الوكالة و الثاني يأخذ الجانب الخلفي للوكالة، و بالتالي فالمراقب يقوم بمراقبة كل العمليات التي تحدث في هذين النوعين من المكاتب و تتكون كل وحدة من:

- **المكاتب المقابلة:** و تتم في هذه المكاتب ثلاث عمليات و هي:

- الخدمات الشخصية: و يعمل على تأدية هذه الخدمة موظف نامج للعملاء ،بالإضافة إلى أربع مكلفين بالعميل.
- الخدمات الحرة: و يتم تنفيذ هذه الخدمة عن طريق الموزع الآلي للأوراق كذا تحركات الحسابات الذي يعمل على إصدار شهادات الحسابات.
- الصندوق الرئيسي.

---

[1].www.badr bank.net

- **المكاتب الخلفية:** و تتم فيها مختلف عمليات السحب، الإيداع، تسيير الحافظة، ويعمل في إطارها موظفين في مختلف الاختصاصات مثل:الإيداع، الاقتراض، التجارة، الدعاوى و القضايا القانونية....

المطلب الثاني: أهداف ووظائف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-قالمة-.

أولا: أهداف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –قالمة-.

عند التقرب من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -قالمة- تبرز لنا عصرنة البنك على أكثر صعيد، الأمر الذي جعله يحتل المرتبة الأولى من بين البنوك الجزائرية ،وفي ظل المنافسة التي تتميز بها البيئة المصرفية في الوقت الراهن يجب على وكالة البنك بقالمة أن تعمل جاهدة لتحقيق الأهداف التي سطرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن بين هذه الأهداف نذكر مايلي:(1)

- المحافظة على مكانة الوكالة السوقية،خاصة أن المحيط أصبح جد تنافسي وذلك من خلال تعظيم الربح وتقليل التكاليف ومحاولة التحكم في المخاطر.

- محاولة قدر الإمكان تلبية رغبات عملائها المتزايدة والمتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات جديدة.

- تهيئة الوكالة بأجهزة تكنولوجية حديثة وأكثر مرونة.

- الاهتمام الجيد بالزبائن للحفاظ على العملاء الموجودين بالوكالة وجلب عملاء جدد.

ثانيا:وظائف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - قالمة -

تقوم وكالة البنك بقالمة بجميع العمليات البنكية المتمثلة في:(2)

- جمع الودائع المختلفة ودائع جارية ،ودائع الادخار وودائع لأجل من المؤسسات العمومية أو الخاصة وحتى من الأفراد.

---

(1)Revues .Badr infos. N°35 juillet –aout.Alger. 2003.

(2)Revue Badr. Rapport d'activité. Alger. 2000.

- تقديم القروض المختلفة حيث تقوم الوكالة باستثمار مواردها في الشكل قروض موجهة لتمويل أصحاب العجز المالي بغض النظر عن نوعية القروض المقدمة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

* وتجدر الإشارة إلي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –قالمة- تكاد تكون الوظائف التي تسهر على تنفيذها تشبه كثيرا الوظائف التي يقدمها بنك "BADR"إلا أن هناك بعض الاختلافات تذكر منها: أنه في وكالة قالمة لايوجد استثمار يسمى بالاستثمار في الصيد البحري، ويعود هذا الاختلاف إلي كون أن ولاية قالمة لا تحتوى على البحر الذي يمارس من خلاله هذا النشاط.

❖ **مميزاتها:**

تتميز وكالة قالمة بمجموعة من المميزات نذكر منها:

- الخدمات المصرفية عبر الانترنيت.

- نظام تسيير بالحاسوب ما يسمح بضبط عمليات دراسة الملفات.

- وجود موظفين من ذوي الخبرة الواسعة والجيدة يسهرون على تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون من سحب وإيداع ...الخ.

- حداثة مكاتب الموظفين والأجهزة الإلكترونية المستخدمة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك محل الدراسة (وكالة قالمة).

حيث يتكون من:[1]

❖ **مدير الوكالة**:هو المسؤول الرئيسي عن كل الأعمال والخدمات التي تحدث في الوكالة داخليا وخارجيا وعن ومن مهامه أيضا إعداد الميزانية الافتتاحية والمقدرة للوكالة.

❖ **السكرتاريا:**يتمثل دورها أساسا في:

_ تسجيل المراسلات الواردة والصادرة.

(1)ناصر دادي عدون وآخرون، ، مرجع سبق ذكره، ص 124.

المراسلات الواردة:هي المراسلات التي تأتي من البنوك الأخرى،وتقوم السكرتيرة بتسجيلها وختمها ثم إعطائها وتوزيعها على المصالح الخاصة بها لإجراء مهمتها بعد تفحصها من طرف المدير.

المرسلات الصادرة :تقوم السكرتاريا بجمع الوثائق اللازمة من كل مصلحة ووضعها في حامل الأوراق وتسليمها للمدير العام من أجل القيام بمراجعتها وختمها وإمضائها من أجل تفادي التزوير ثم تسجيلها على ورقة تسمى بجدول الإرسال ويتم بعد ذلك إرسالها مع المرسل.

- القيام بعملية ترتيب السجلات والوثائق والاحتفاظ بها في الأماكن الخاصة بها.

- استقبال المكالمات الهاتفية وتدوين المواعيد مع الزبائن أو استقبالهم في حالة غياب المدير وكذلك تحرير المراسلات بالحاسوب.

- **الواجهة الأمامية:**وهي مثابة الواجهة التي يتقدم لها الزبائن، حيث أنها تضمن استقبالا وتوجيها جيد لهم، ويتكون هذا القسم من:

-قطب الزبائن:وهو بدوره يتكون من مصلحة الاستقبال والتوجيه و مصلحة الزبائن الخواص و المصلحة الخاصة بمؤسسات الزبائن.

-مصلحة الاستقبال والتوجيه:تتكون من موظف يقوم باستقبال الزبائن وتوجيههم إلي مختلف مصالح الوكالة عن طريق استعمال الكمبيوتر وبالتالي يرشده إلي الموظف الذي سيتعامل معه.

-مصلحة الزبائن الخواص والمصلحة بمؤسسات الزبائن: تتكون من مجموعة من مستخدمين هم مرآة الوكالة وظيفتهم التعامل شخصيا مع الزبون والربط بينه وبين الإدارة العامة، حيث نجد كلا من:مراقب التنفيذ مستشار الزبائن والمكلفين بالزبائن،حيث تتمثل مهمة المكلفين بالزبائن في تنفيذ مختلف العمليات التي يطلبها الزبائن أي العمليات البنكية ومنها:

1- فتح وغلق حساب :إن الحساب هو عقد بين البنك والأشخاص وهناك عدة أنواع للحسابات:

أ-حسابات تحت الطلب: تنقسم إلى:

- حسابات جارية:تفتح للأعوان الاقتصادية سواء أشخاص كالتجار والصناعيين أو معنوية كالمؤسسات.

- حسابات الصكوك:تفتح للموظفين، الجمعيات، الهيئات والمنظمات غير التجارية.

- حسابات التوفير:تفتح للأشخاص من الطبعين فقط بدون فائدة أو بفائدة حسب رغبة الزبون وتقدر حاليا 3 % كما أنه يوجد حساب خاص بالقصر (توفير الأشبال) يمكن فتحه من طرف الولي أو الوصي،كما أن هذه الحسابات لا تفتح إلا بالعملة الوطنية.

- حسابات العملة الصعبة:تفتح لجميع الأشخاص من الطبيعية والمعنوية، التجارية وغير التجارية.

ب- حسابات لأجل:تفتح هذه الحسابات لوضع قيمة معينة مقابل الحصول على فوائد وهي نوعان حسابات الإيداع لأجل سندات الصندوق.

فتح حساب:عند فتح الحساب تطلب مجموعة من الوثائق تختلف باختلاف الزبائن ونوع الحساب إضافة إلى مطبوعة طلب فتح الحسابات والإمضاء على بطاقة إمضاء.

غلق حساب: يمكن غلق الحساب في العديد من الحالات:

- بناء ا على طلب من الزبون أو عند وفاته.

- خلو الحساب من الحركة لأكثر من سنه.

- إفلاس أو عجز المؤسسة.

- استمرار الزبون في منح صكوك بدون رصيد.

- تحويل مبلغ الرصيد كاملا.

2- **السحب:**هو عملية الحصول على مبلغ محدد من الرصيد سواء بالعملة الوطنية أو العملة الصعبة من حساب مفتوح بالوكالة أو بوكالة أخرى ومن أشكال السحب:

- السحب بواسطة الصك.

- السحب بواسطة دفتر الادخار.

3- **الإيداع:**وهناك عدة حالات إيداع الزبون في حسابه الإيداع في حساب الزبون من طرف شخص آخر سواء على مستوى الصندوق الرئيسي أين يسلم المودع المبلغ للقابض الرئيسي ويملا بطاقة التجزئة النقدي التي يسلمها المكلف بالزبائن حيث يقوم هذا الأخير بـ:

- تسجيل العملية على الجهاز إذا كان الإيداع في الوكالة التي يوجد بها الحساب.

- إرسالها مع أمر الإيداع ووثيقة ربط بين الوكالات تتضمن إشعار بالدفع إذا كان الإيداع في وكالة أخرى، حيث يرتفع رصيد وينخفض رصيد الربط بين الوكالات.

4- **التحويل:** هو أمر من صاحب حساب لدى وكالة الهدف منه تحويل جزء من رصيده لفائدة شخص آخر وهو نوعان.

- تحويل مباشر (تحويل مبلغ معين بين حسابين مفتوحين في نفس الوكالة).

- تحويل غير مباشر (تحويل مبلغ بين حسابين مفتوحين في وكالتين مختلفتين لنفس البنك أو بنكين مختلفين).

5- **التحصيل**: هو عملية دفع الوكالة لقيمة صك عن مؤسسة مالية أخرى غير الوكالة وقد يكون هذا الأخير:

- **كمبيالة**:ورقة إدارية تمثل اعترافا بدين.

- **سند لأمر**: وثيقة تتضمن التزاما يحتم على المدين دفع المبلغ المدين به للدائن في تاريخ استحقاقه.

6- **الخصم:** هو عملية دفع الوكالة لقيمة صك صادر عن مؤسسة مالية أخرى غير الوكالة حيث يقدم الزبون الصك للمكلف بالزبائن الذي يسلمه وثيقة تسليم الصكوك للخصم.

7- **الصرف:**هو عملية تحويل السيولة النقدية من عملة لأخرى وفق قيم محددة عن طريق ملء استمارة صرف السعر.

قطب المعاملات:وهو يتكون من الصندوق الرئيسي و مصلحة الخدمة السرية و مصلحة إدراج حسابات المدفوعات.

الصندوق الرئيسي:يتكون من قابض رئيسي ومساعدين أمامه عن الأموال التي يسلمها لهما يعمل بالتنسيق مع المكلفين بالزبائن من خلال تنفيذ عمليات الإيداع، السحب، الصرف، ويقوم في نهاية اليوم بتسجيل الإيرادات والنفقات للإيجاد رصيد الصندوق.

*** مصلحة الخدمة السريعة.**

وهي تهدف إلي تسريع العمليات الخاصة بالقروض الكبيرة والإسراع في دراسة القرض.

- **مصلحة إدراج حسابات المدفوعات:** وهنا يتم إدراج عمليات الدفع (الإيداع) وتسجيلها على جهاز الكمبيوتر كما يكون سحب ووضع النقود، الرموز التي تختلف من زبون لأخر.

- **الواجهة الخلفية:**وهي بمثابة واجهة خلفية تضمن التنفيذ الجيد للعمليات التي يطلبها الزبائن ويعتبر عملها موجه بواسطة مراقب التنفيذ وهي تتكون من:

1- **وسائل الدفع**: وتتمثل في:

-**مصلحة التحويلات:**تقوم هذه المصلحة بالعمليات الخاصة بالتحويل التي ابتدأت على مستوى قطب الزبائن، وفي إطار هذه العمليات نجد عدة حالات: التحويل المباشر – التحويل غير المباشر، صكوك الدفع.

-**مصلحة الحافظة:** تقوم بتحصيل مختلف الصكوك والأوراق التجارية سواء للزبائن التابعين لوكالات بدر أو وكالات أخرى.

حيث يقوم الزبائن بتقديم طلب للوكالة بخصم بعض السندات فتقوم الوكالة بهذه العملية بعد أن تقوم البنك بتقديم هذه السندات إلي البنك المركزي ليقوم بخصمها وهذا للحصول على السيولة، وتتم هذه العملية مقابل معدلات خصم معينة (إعادة الخصم).

-مصلحة إعادة تغطية الإعنات:يتم في هذه المصلحة تحصيل الشيكات التي تدخل و تخرج من البنك، وتقوم أيضا بإتمام العمليات التي تقوم بها مصلحة الحافظة فيما يخص الشيكات.

-مصلحة المقاصة الآلية:تتم عملية المقاصة من خلال إجماع ممثلي المقاصة لكل بنك تجاري مع مسؤول غرفة المقاصة للبنك المركزي ومن خلال هذا الاجتماع يقرضون باستبدال الأوراق التجارية وشيكات البنوك الأخرى مع الأوراق التجارية وشيكات البنك حيث يقوم الموظف من البنك المركزي بإرسالها للبنك.

أما عملية المقاصة في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة قالمة – فتتم من خلال استعمال وسائل إعلامية حديثة فهي تقوم بعملية مبادلة الشيكات والأوراق التجارية مع المؤسسات المالية الأخرى مثل:

القرض الشعبي الجزائري (CPA) البنك الوطني الجزائري(BNA)و غيرها من خلال استعمال الجهاز الكاشف (SCANER) والإعلام الآلي لذلك سميث بمصلحة المقاصة الآلية.

-مصلحة القروض:تتكون هذه المصلحة من المكلف بالقروض والمكلف بتسديد الدين.

-مصلحة التجارة الخارجية: تهتم بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل:تسير ملفات التصدير

والإستيراد.

-مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:

-مصلحة مثل متابعة ملفات القروض خاصة غير المسددة.

-مصلحة المحاسبة: تقوم بالمتابعة اليومية للعمليات التي تقوم بها مختلف مصالح الشباك الخلفي ومراقبتها خاصة فيما يخص السيولة.

الشكل رقم (01):الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة .

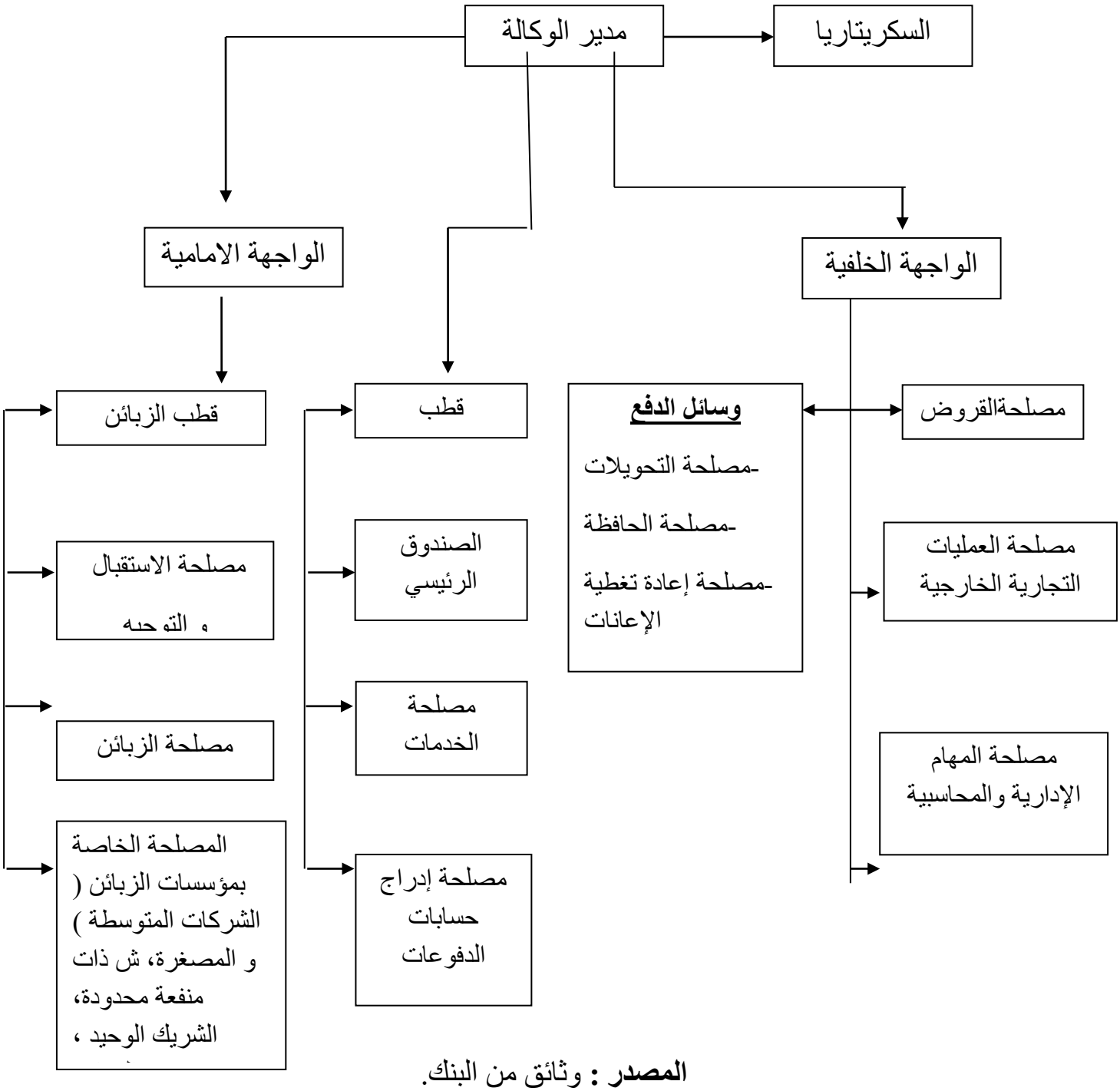

المصدر : وثائق من البنك.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المطلب الأول: أهمية الدراسة و هدفها.

أولا: أهمية الدراسة.

تأتي أهمية هذه الدراسة من واقع البيئة المصرفية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية التي تعمل ضمن ضغوط وتحديات داخلية وخارجية خاصة وأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، وما يترتب عليه من الالتزام بقوانين المنظمة خاصة من خلال التوقيع على اتفاقية GATTS،سوف يجعل السوق الجزائرية أكثر انفتاحا، مما يخلق تحديا كبيرا يتمثل في زيادة شدة المنافسة والذي يؤدي بدوره بالتأثير على بنوكنا سواء بالإيجاب أو بالسلب ، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تكمن في معرفة التحديات وإيجاد إستراتيجية لتعظيمالآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الذي يقوم به موظفي البنوك لتحقيق أهداف البنك ،خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات في أحسن صورها ، لذلك من الضروري معرفة مدى إدراك موظفي البنوك لما يدور حولهم ، خاصة حول موضوع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على ذلك.

كما تنبع أهمية الدراسة كقاعدة معلومات ، من شأنها أن تساعد صانعي القرار في البنوك الجزائرية على تبني الإستراتيجيات المناسبة، ودعم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في مجال النشاط البنكي للوصول ببنوكها إلى
وضع تنافسي، و بالتالي إلى إقتصاد أكثر حرية و منافسة.

ثانيا: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء موظفي البنك، و مدى إدراكهم لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية، و ضمن هذا السياق فإن الدراسة تهدف إلى مايلي:

- تشخيص واقع المنظومة المصرفية ، من خلال التركيز على أهم نقاط الضعف التي تتميز بها البنوك التجارية الجزائرية.

- فقياس مدى إدراك موظفي البنك لآثار التحرير سواء الايجابية أو السلبية.

- التعرف على راي موظفي البنك حول الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة الآثار السلبية، و ذلك عبر تحليل ىرائهم المعبر عنها بإجابات مباشرة من خلال الاستمارة المعدة خصيصا لذلك.

المطلب الثاني: مشكلة الدراسة و فرضياتها.

أولا : مشكلة الدراسة.

إن مشكلة الدراسة الرئيسية تكمن في التعرف على آراء موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة قلمة-وإدراكهم لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية، والتي تم من خلالها صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو واقع النظام البنكي في الوقت الحالي ؟

-ما هي الآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك التجارية الجزائرية ؟

-ما هي الإستراتيجيات الكفيلة للتقليل من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ؟

ثانيا: الفرضيات.

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات بهدف اختبارها على النحو التالي:

1- إن موظفي البنك مدركون لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية.

2- إن هناك إدراك لموظفي البنك لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوكالتجارية الجزائرية .

3- إن تطبيق اتفاقية GATTSسوف يدفع بالسلطات إلى زيادة الاهتمام برفع القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

المطلب الثالث: إعداد الاستبيان.

أولا: مجتمع الدراسة.

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية الهادفة من خلال عملية الاستقصاء ،وذلك بجمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المصرفية من وجهة نظر موظفيها ، وبالتالي يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة قالمة-.

ثانيا: إعداد الاستبيان.

حيث قمنا في البداية مع المشرف بتعيين استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة ، وقد اعتمدنا على العبارات التالية:

-موافق تماما.

-موافق.

- لا أعرف.

-غير موافق.

-غير موافق تماما.

و قد كان الاستبيان على الشكل التالي:

1-القسم الأول :ويتكون من معلومات عامة خاصة بالموظفين وذلك على النحو التالي:

- **الجنس** :وشمل الذكر والأنثى.
- **العمر** :وقسم على الفئات العمرية التاليةii :

-بين 20 و30 سنة.

-بين 30 و40 سنة.

-بين40 و 50سنة.
-أكثر من 50 سنة.
- **المستوى الدراسي:** وشمل أربع مستويات :
- أقل من ثانوي.
- ثانوي.
-جامعي.
-دراسات عليا.
- **درجة التأهيل :** وشملت .
-أقل من .14
- 14.
– 15.
-16.
-أكثر من16 .

2 -القسم الثاني :خاص بالاستفسار حول درجة الموافقة على عبارات الاستبيان التي تتعلق بموضوع الدراسة
وشمل جزئين:

- **الجزء الأول :** ويتعلق بتشخيص الوضعية الحالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ويتكون من7 عبارات.
- **الجزء الثاني :** ويتعلق بآثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية والذي قسم بدوره إلى:

-التأثير الإيجابي من عملية تحرير الخدمات المصرفية و الالتزام ببنود الاتفاقية GATTS والذي شمل 7عبارات.
-التأثير السلبي لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية على البنوك التجارية الجزائرية، وشمل الاستفسار على 4 عبارات.
-الاستراتيجيات التي تمكن البنوك التجارية الجزائرية من زيادة قدراتها التنافسية، والذي شم4 عبارات.

المبحث الثالث:تحليل نتائج الدراسة.

- **توزيع العينة الجغرافية:**
  - **توزيع العينة حسب الجنس:**

من خلال نتائج الاستبيان، كان توزيع العينة على الشكل التالي:

البيان	التكرار	النسب%

جدول رقم (1) حسب الجنس. **:توزيع العينة**

ذكر	10	66.66
أنثى	5	33.33
المجموع	15	100

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(2): التمثيل البياني للعينة حسب الجنس.

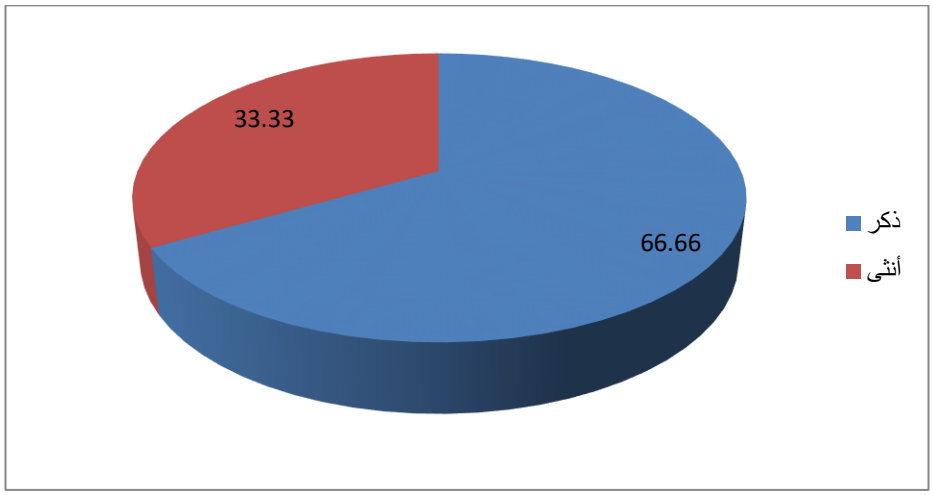

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من الملاحظ أن نسبة الذكور كانت الأغلبية إذ شكلت نسبة66.66 %بينما كانت نسبة الإناث حوالي 33.33% ، وهذا يعود أصلا إلى نقص في نسبة الإناث العاملة بالبنوك ، ويرجع ذلك طبيعة العمل في البنوك التي لا تقبل بعمل المرأة فيها إلا قليلا.

❖ **توزيع العينة حسب العمر:**

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا تشكيل الجدول التالي:

جدول رقم (2):توزيع العينة حسب العمر.

البيان	التكرار	النسب%
30-20	5	33.33
40-30	4	26.66
50-40	5	10
50-فأكثر	1	6.66
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(3): التمثيل البياني للعينة حسب العمر.

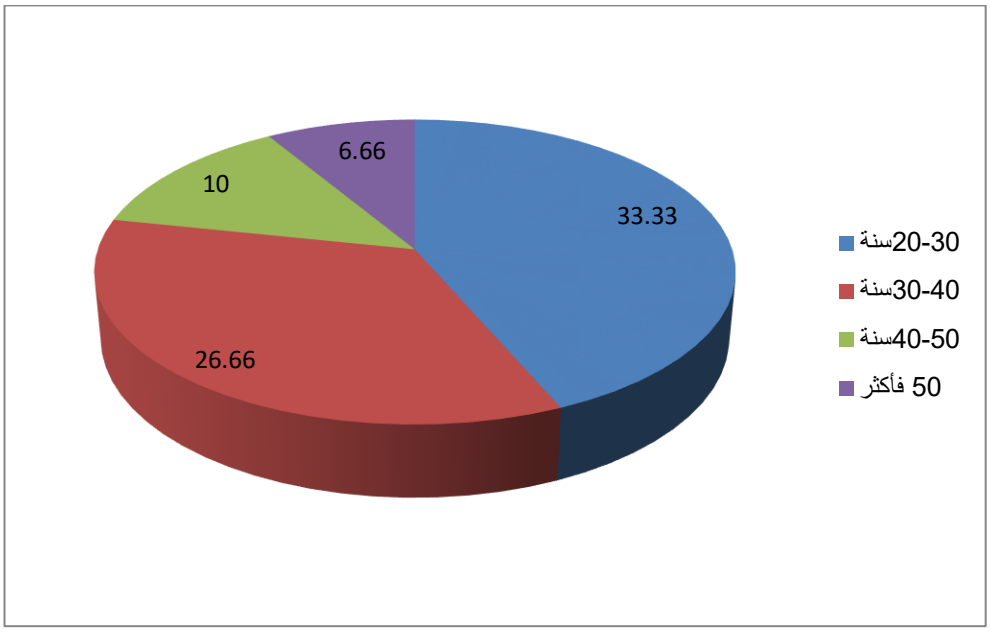

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

إذا دققنا النظر في الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن غالبية الأعمار تتراوح بين20 و 40 سنة، وذلك بنسبة قدرها 59.99% ،موزعةكمايلي33.33 %محصورة بين20و 30سنة،و26.66 محصورة بين 30-40 سنةو،كانت أدنى نسبة لكل من الفئة العمرية المحصورة بين 40و 50 سنة وكذلك الأفراد الأكثر من 50 سنة حيث كانت النسب10 % و 6.66 %على الترتيب.

❖ **حسب المستوى الدراسي:**

من خلال الدراسة الميدانية، تم توزيع العينة على الشكل التالي:

جدول رقم (3): توزيع العينة حسب المستوى الدراسي.

البيان	التكرار	النسب%
أقل من ثانوي	1	6.66
ثانوي	5	33.33
جامعي	7	46.66
دراسات عليا	2	13.33
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(4): التمثيل البياني للعينة حسب المستوى الدراسي.

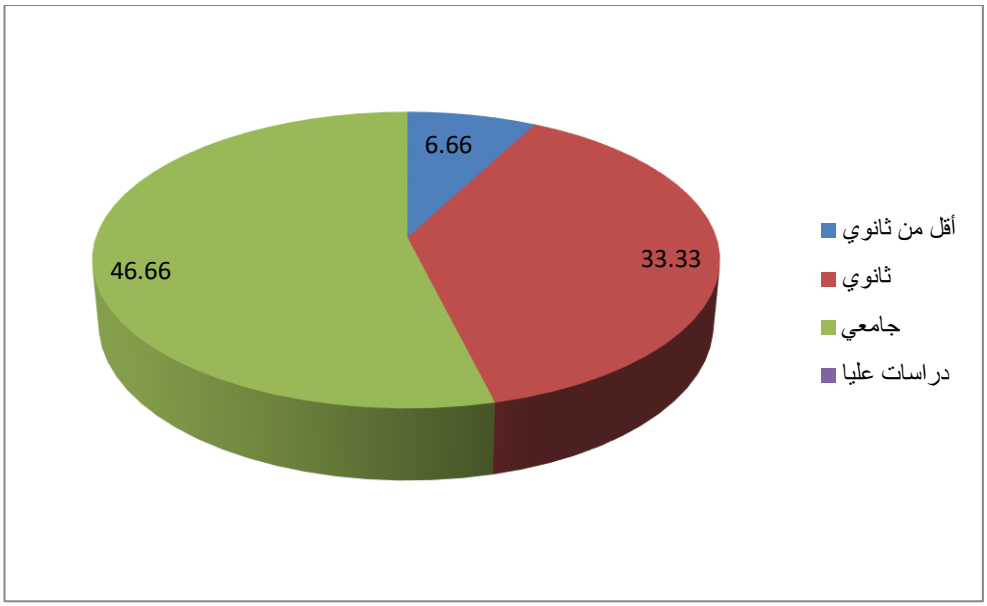

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال التمثيل البياني يمكن ملاحظة ما يلي:
أن نسبة الجامعيين في العينة احتلت أعلى نسبة إذ تقارب 46.66 %ثم يليها المستوى الثانوي بنسبة27.48 %، ثم الدراسات العليا بنسبة13.33 % ،ويعود نقص هذه النسبة إلى تفضيل أغلبية حاملي الشهادات ما بعد التدرج إلى ممارسة وظائف أخرى غير العمل بالبنوك ،كالالتحاق بالجامعات مثلا،و أدنى نسبة كانت لأقل من ثانوي بنسبة 13.33%.

❖ **حسب درجة التأهيل:**

انطلاقا من المعطيات المستخرجة من الدراسة الميدانية، يمكننا تشكيل الجدول التالي:

جدول رقم(4) :توزيع العينة حسب درجة التأهيل .

البيان	التكرار	النسب%
أقل من14	3	20
14	4	26.66
15	5	33.33
16	2	13.33

أكثر من16	1	6.66
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(5): التمثيل البياني للعينة حسب درجة التأهيل.

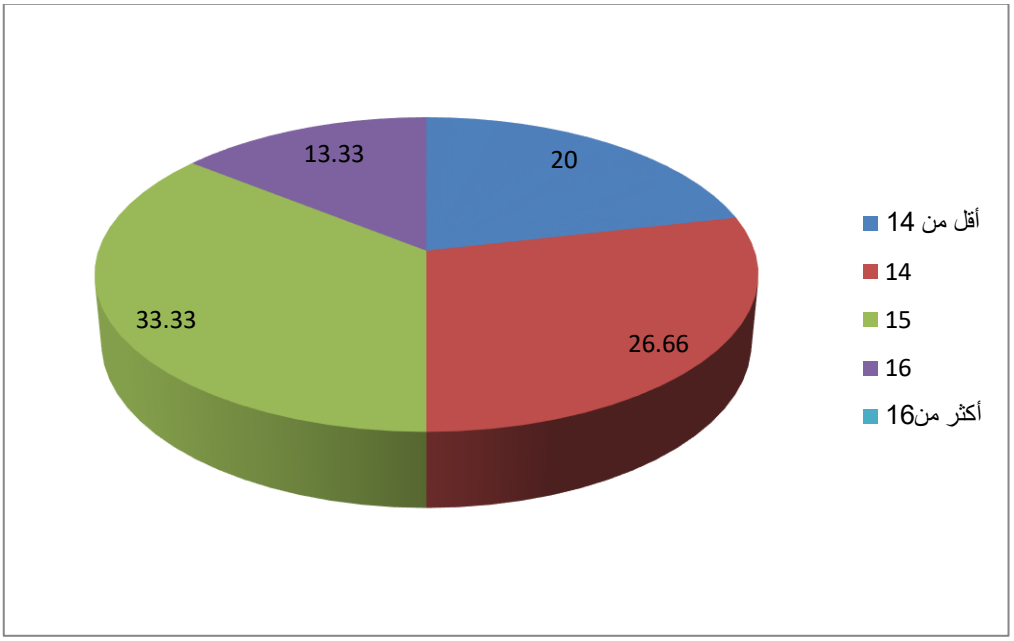

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير نتائج التمثيل البياني إلى أن درجة التأهيل 15 احتلت نسبة 33.33 %وهي أعلى نسبة، ثم تليها درجة التأهيل 14 بنسبة تقارب 26.66%، و بنسبة13.33 %لدرجة التأهيل 16، وما تم ملاحظته أن هذه النسبة أغلبيتها لأفراد العينة ذات المستوى الثانوي ،وهذا يدل على عمليات التكوين والتأهيل التي خضعت لها هذه الفئة ، وبالطبع كانت أقل نسبة لأفراد

العينة الأكثر من 16 ،وهذا طبيعي إذ أن هؤلاء الأفراد من الإطارات السامية في البنوك (كالمدراء ورؤساء الأقسام وغيرهم) .

المطلب الأول: تشخيص الوضعية الحالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

من خلال المعطيات المستخرجة من النتائج المتحصل عليها من الاستبيان ، وبالاعتماد على التكرارات و النسب وعليه يكون التحليل التالي :

1- غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك التجارية الجزائرية :

انطلاقا من المعطيات المستخرجة يمكننا تشكيل الجدول التالي :

جدول رقم (5) : اتجاه موظفي البنك حول غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك التجارية الجزائرية .

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	5	33.33
موافق	10	66.66
لا أعرف	0	0
غير موافق	0	0
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(6): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك التجارية الجزائرية .

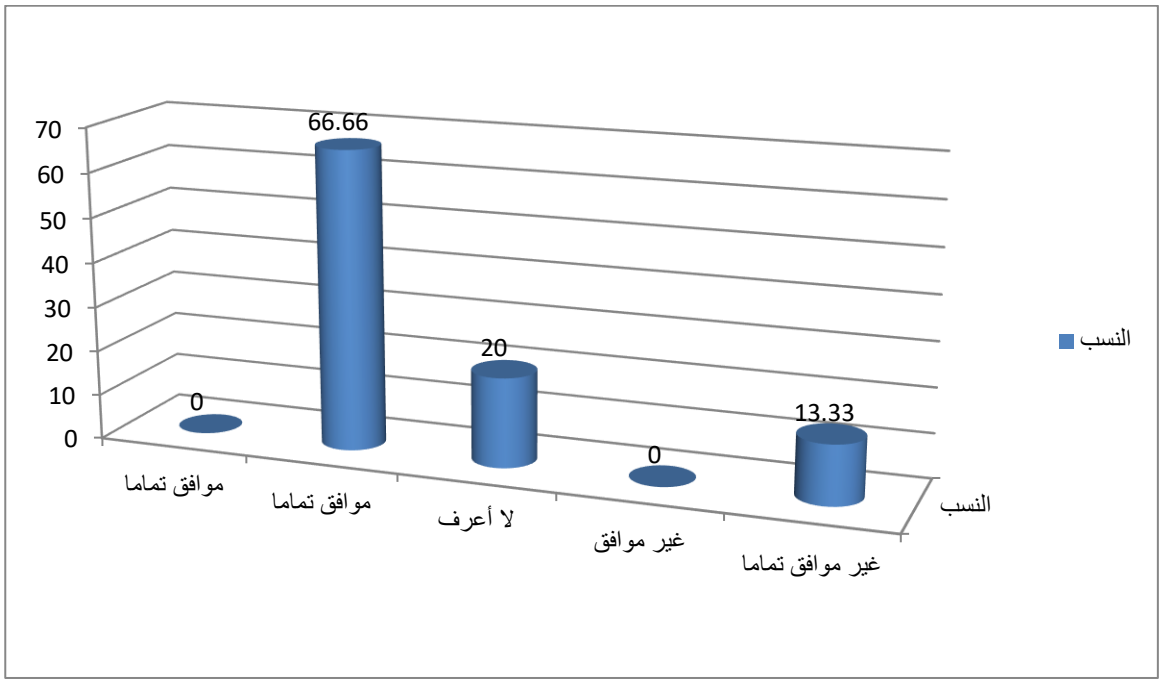

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة مايلي :

كانت إجابات موظفي البنك لموافق تماما بنسبة 33.33%، بينما 66.66% لموافق، وهذا يدل على موافقة الموظفين حول غياب المنافسة في البنوك التجارية الجزائرية.

2- ضعف الكثافة المصرفية(نسبة عدد الفروع إلى عدد السكان) :

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية:

جدول رقم (6) : اتجاه موظفي البنك حول ضعف الكثافة المصرفية.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	0	0
موافق	8	53.33
لا أعرف	5	33.33
غير موافق	2	13.33
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(7): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول ضعف الكثافة المصرفية.

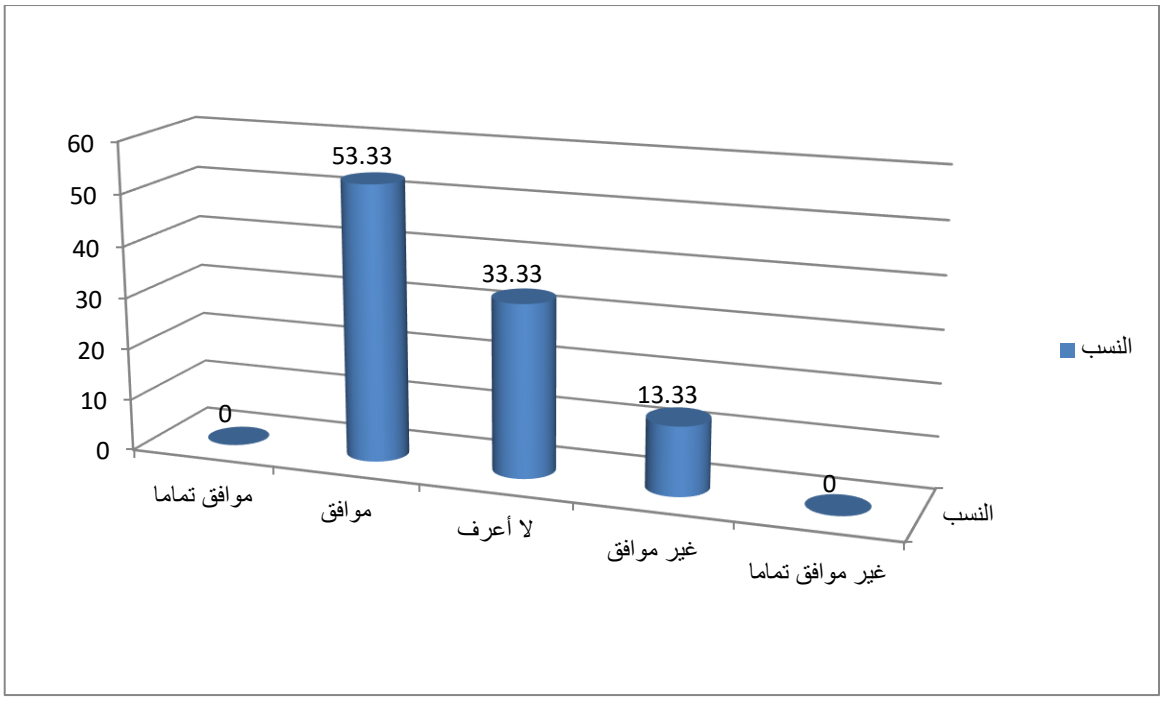

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كانت النسبة محصورة بين درجة الموافقة ولا أعرف ب53.33% و 33.33% على الترتيب ، تليها غير موافق ب13.33% ، من خلالها نلاحظ أن إجابات الموظفين كانت إيجابية حول ضعف الكثافة المصرفية .

3- غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك:

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية:

جدول رقم (7) : اتجاه موظفي البنك حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	2	13.33
موافق	5	33.33
لا أعرف	0	0
غير موافق	8	53.33
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(8): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنك.

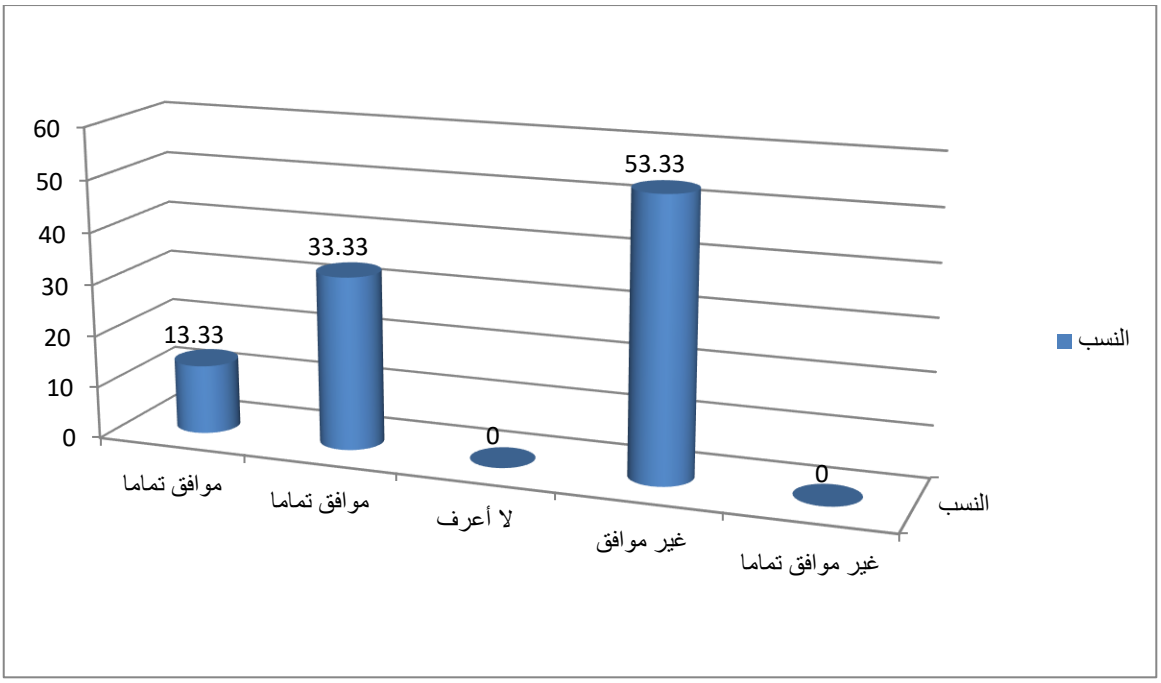

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة الإجابة كانت 58.33% لغير موافق، وتليها 33.33% لموافق بينما كانت النسبة لموافق ب 13.33%، وبالتالي فإن الموظفون غير موافقون على غياب الثقافة المصرفية لدى العاملين بالبنوك.

4- ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة:

تم تشكيل الجدول انطلاقا من معطيات نتائج الدراسة:

جدول رقم (8): اتجاه موظفي البنك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	0	0

موافق	6	40
لا أعرف	0	0
غير موافق	9	60
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(9): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة.

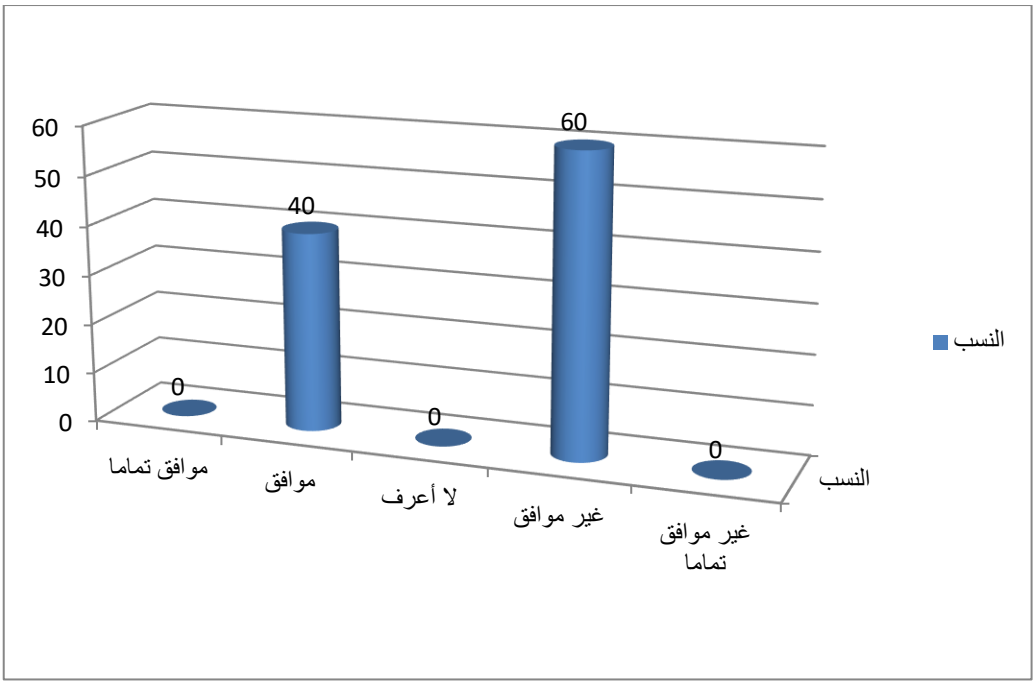

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

حققت إجابات أفراد العينة نسبة 60% من الموظفين غير موافقون على ضعف وقل استخدام التكنولوجيا وحققت نسبة 40% يوافقون على هذه العبارة ، وهي نسب متقاربة وهو دليل على إدراك الموظفين أن البنوك الجزائرية تعتني نقصا في استخدام التكنولوجيا.

5- انخفاض كفاءة العاملين وضعف مخصصات تدريب العاملين:

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (9) : اتجاه موظفي البنك حول انخفاض كفاءة العاملين وضعف مخصصات تدريب العاملين.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	0	0
موافق	10	66.66
لا أعرف	3	20
غير موافق	0	0
غير موافق تماما	2	13.33
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(10): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول انخفاض كفاءة العاملين وضعف مخصصات تدريب العاملين.

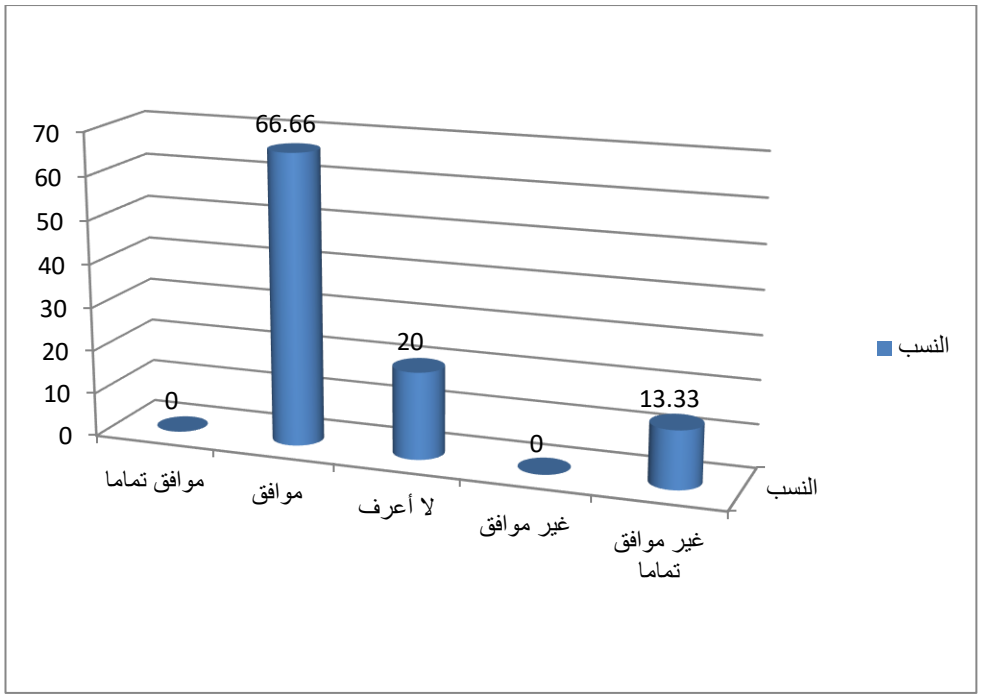

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كذلك كانت إجابات الموظفين إيجابية حول إدراكهم لهذه العبارة، حيث أن إجابات الأفراد مركزة عند درجة الموافقة وذلك بنسبة قدرها 66.66%، بينما توزع البقية كالتالي 20% لا أعرف و 12.33% لغير موافق تماما، مما يدل على موافقة موظفي البنك على ضعف مخصصات تدريب العاملين.

6- وجود سياسة مصرفية للنظام البنكي لديه القدرة و المرونة على الاستجابة للمتغيرات الناشئة عن اتفاقية الجاتس:

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (10) : اتجاه موظفي البنك حول عدم وجود سياسة مصرفية لديها القدرة على الاستجابة

للمتغيرات الناشئة عن اتفاقية الجاتس.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	3	20
موافق	11	73.33
لا أعرف	0	0
غير موافق	1	6.66
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(11): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول عدم وجود سياسة مصرفية لديها القدرة على الاستجابة للمتغيرات الناشئة عن اتفاقية الجاتس.

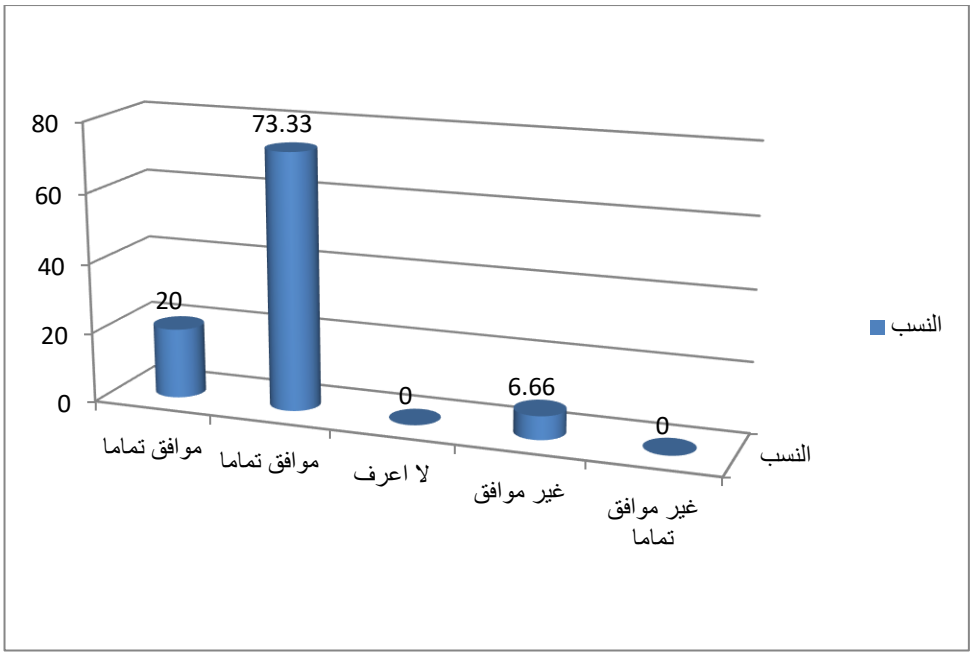

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 73.33% موافقون على هذه العبارة، وكانت نسبة 20% موافق تماما على هذه العبارة و1% غير موافقون على هذه العبارة، وهذا يدل أن على موافقة موظفي البنك على عدم وجود سياسة مصرفية للنظام البنكي الجزائري لديه القدرة والمرونة على الاستجابة للمغيرات الناشئة عن اتفاقية الجاتس.

7- اهتمام النظام البنكي بدراسة احتياجات العميل في الخدمة المصرفي:

يشير الجدول التالي إلى نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (11) : اتجاه موظفي البنك حول اهتمام النظام البنكي بدراسة احتياجات العميل في الخدمة المصرفي.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	0	0
موافق	12	80
لا أعرف	0	0
غير موافق	3	20
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(12): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول اهتمام النظام البنكي بدراسة احتياجات العميل في الخدمة المصرفي.

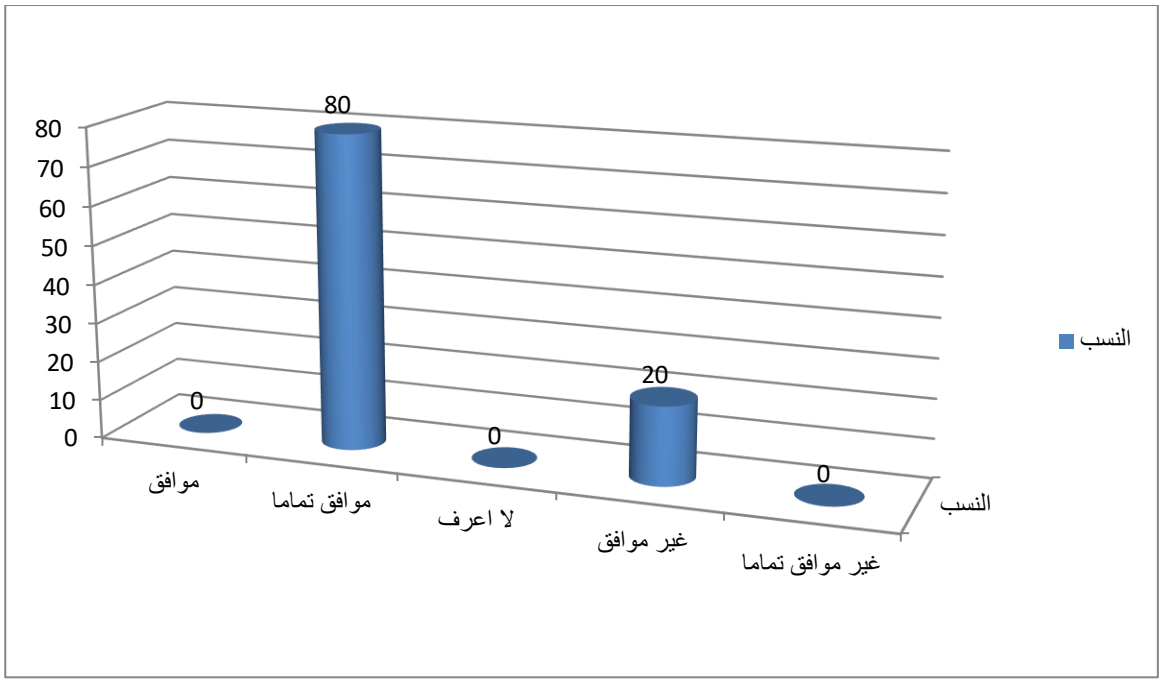

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

حققت الإجابة في هذه العبارة، درجة عالية من الموافقة إذ أن نسبة 80% يوافقون على اهتمام البنك بدراسة احتياجات العميل في الخدمة المصرفية، أما نسبة 20% غير موافقون على هذه العبارة.

المطلب الثاني: آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية.

من خلال الاستمارة المعدة للدراسة فقد تم تقسيم الآثار إلى آثار إيجابية وآثار سلبية وذلك من
خلال العبارات التي هي محور تحليلنا لإدراك الموظفين لها وذلك من خلال الآتي:

I - الآثار الإيجابية : والمتمثلة في:

1-تحقيق نمو اقتصادي وزيادة الدخل :

من خلال التمثيل البياني وذلك بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية:

جدول رقم(12): اتجاه موظفي البنك حول عبارة تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الدخل.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	5	33.33
موافق	7	46.66
لا أعرف	0	0
غير موافق	3	20
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(13): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول عبارة تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الدخل.

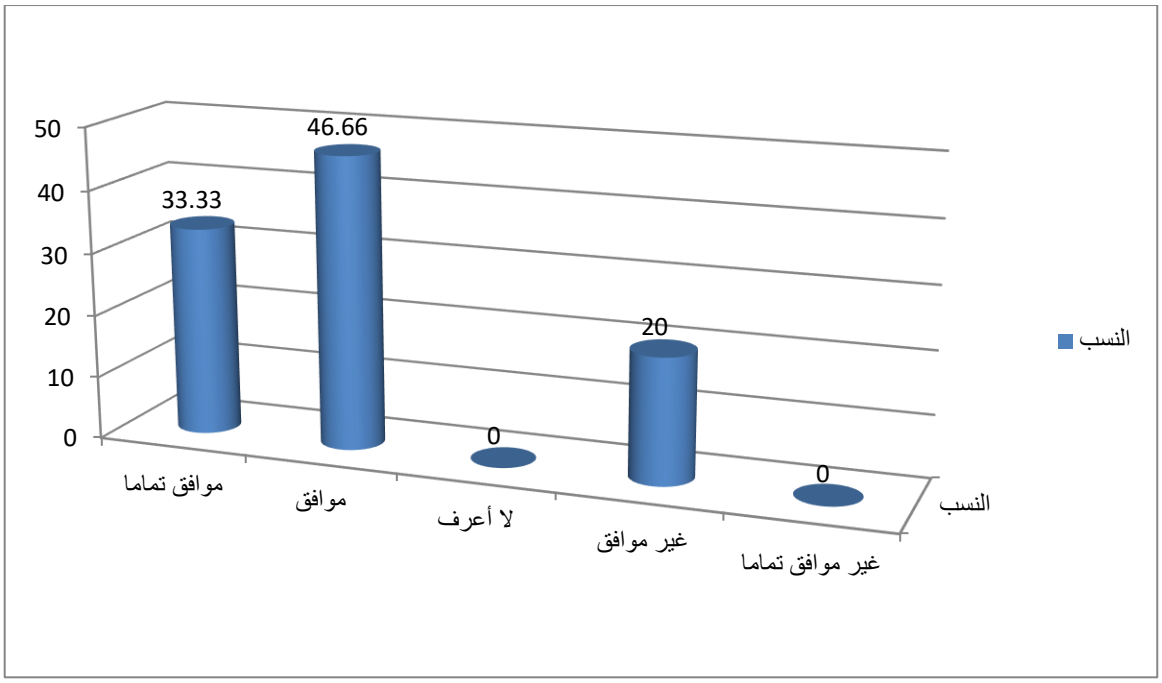

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أعلى نسبة كانت 46.66% لموافق، ثم لدرجة موافق تماما بنسبة
33.33 % ، و أدنى نسبة حققتها درجة غير موافق بنسبة 20%، بينما نسبة الإجابة معدومة لعدم الموافقة التامة و لا اعرف ،وهو ما يدل اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة ، وبالتالي نستنتج أن موظفي البنوك يرون أن تحرير الخدمات المصرفية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤثر إيجابيا على البنوك من خلال تحقيقه لنمو اقتصادي وزيادة الدخل.

2- رفع كفاءة آداء الخدمات المصرفية و زيادة تنافسيتها:

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

جدول رقم(13): اتجاه موظفي البنك حول رفع كفاءة آداء الخدمات المصرفية و زيادة تنافسيتها.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	5	33.33
موافق	8	53.33
لا أعرف	0	0
غير موافق	2	13.33
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(14): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول رفع كفاءة آداء الخدمات المصرفية و زيادة تنافسيتها

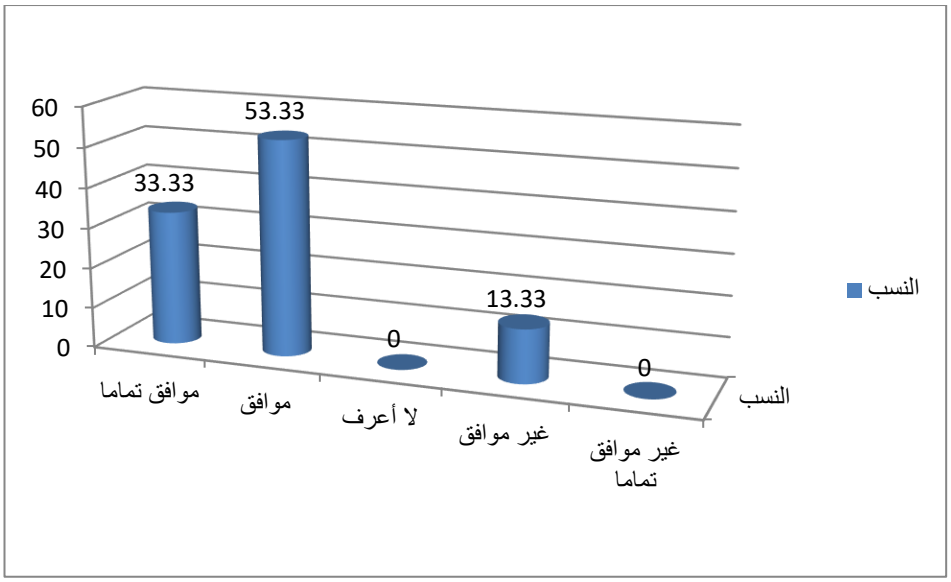

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أعلى نسبة كانت 53.33% لموافق، ثم لدرجة موافق تماما بنسبة
33. 33 % ، و أدنى نسبة حققتها درجة غير موافق بنسبة 13.33%،بينما نسبة الإجابة معدومة لعدم الموافقة التامة و لا اعرف ، وهو ما يدل اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة ، وبالتالي نستنتج أن موظفي البنوك يرون أن تحرير الخدمات المصرفية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي فعلا إلى رفع
كفاءة آداء الخدمات المصرفية و بالتالي زيادة تنافسبيتها.

5- احتكاك البنك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات:

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية:

جدول رقم (14):اتجاه موظفي البنك حول احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	0	0
موافق	14	93,33

لا أعرف	0	0
غير موافق	1	6,66
غير موافق تماما	0	0
المجموع	15	100

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(15): اتجاه موظفي البنك حول احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات.

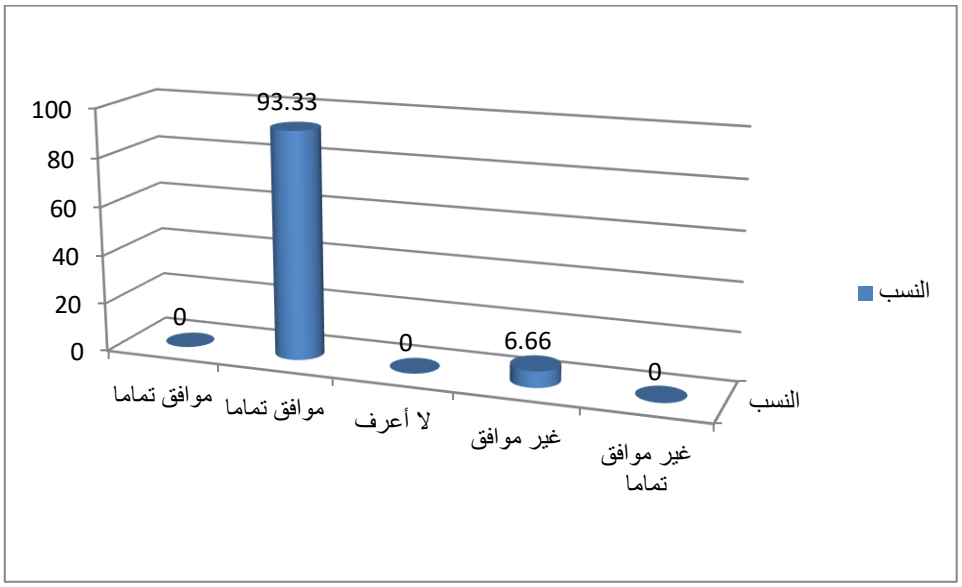

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

بالتدقيق في الشكل أعلاه نلاحظ أن إجابات الأفراد كانت قوية حول إدراكهم لهذه العبارة، حيث كانت الأغلبية لدرجة الموافقة، وذلك بنسبة قدره 93,33 %،بينما كانت درجة غير موافق ضئيلة جدا بنسبة 6,66%، بينما كانت نسبة الإجابة معدومة لدرجات كل من: موافق تماما، لا أعرف و غير موافق تماما، و هذا ما يدل على أن الموظفين موافقين على أن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية سوف يؤثر بالإيجاب على البنوك حيث أن احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تطور خدمات البنوك التجارية الجزائرية.

4- القيام بإصلاح قطاع البنك ليتناسب مع سياسة التحرير:

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

جدول رقم (15): اتجاه موظفي البنك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	1	6,66
موافق	14	93,33
لا أعرف	0	0
غير موافق	0	0
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(16): اتجاه موظفي البنك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير.

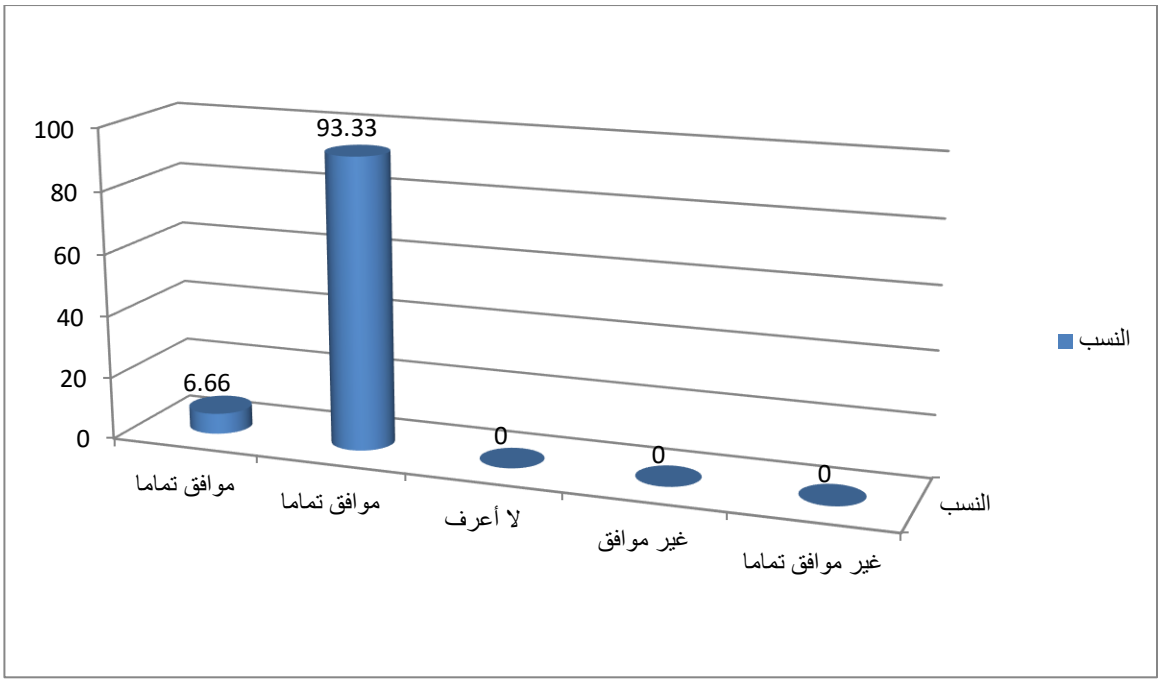

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

بالتدقيق في الشكل أعلاه نلاحظ أن إجابات الأفراد كانت قوية حول إدراكهم لهذه العبارة، حيث كانت الأغلبية لدرجة الموافقة، وذلك بنسبة قدره 93,33 %،بينما كانت درجة موافق بنسبة 6.66%، هذا ما يدل على أن الموظفين موافقين على ضرورة القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير.

5- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري و تقديم خدمات جديدة:

من خلال التمثيل البياني وذلك بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية:

جدول رقم (16):اتجاه موظفي البنك حول إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري و تقديم خدمات جديدة.

البيان	التكرار	النسب%

موافق تماما	4	26.66
موافق	10	66.66
لا أعرف	0	0
غير موافق	1	6.66
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(17): اتجاه موظفي البنك حول إعادة هيكلة الجهاز البنكي المحلي و الارتقاء بالعنصر البشري.

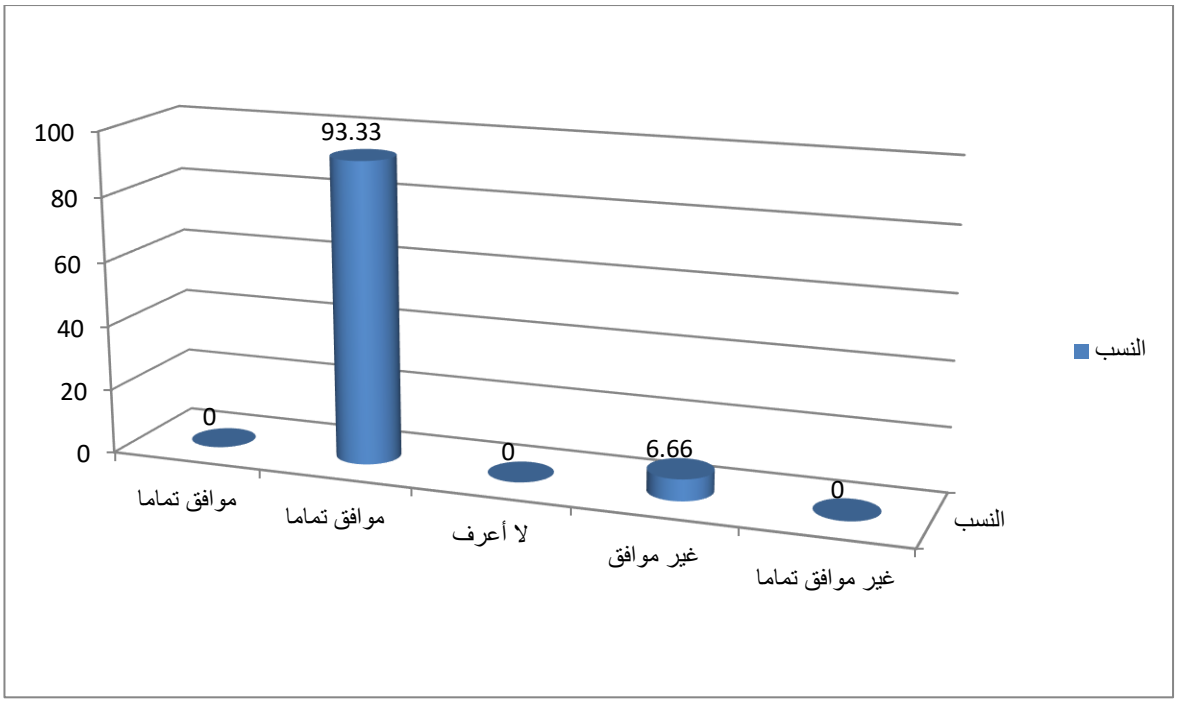

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أعلى نسبة كانت66.66% لموافق ، ثم لدرجة موافق تماما بنسبة

26.66% ، و أدنى نسبة حققتها درجة غير موافق بنسبة 6.66%، بينما نسبة الإجابة معدومة لعدم الموافقة التامة و لا اعرف،وهو ما يدل اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة ، وبالتالي نستنتج أن موظفي البنوك يرون أنه من الضروري إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري و تقديم خدمات جديدة و حديثة.

6- تغيير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي و الارتقاء بالعنصر البشري:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ،يكون لدينا الجدول أدناه:

جدول رقم (17):اتجاه موظفي حول تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي و الارتقاء بالعنصر البشري.

البيان	التكرار	النسب%

موافق تماما	4	26.66
موافق	10	66.66
لا أعرف	0	0
غير موافق	1	6.66
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(18): اتجاه موظفي البنك حول تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي و الارتقاء بالعنصر البشري.

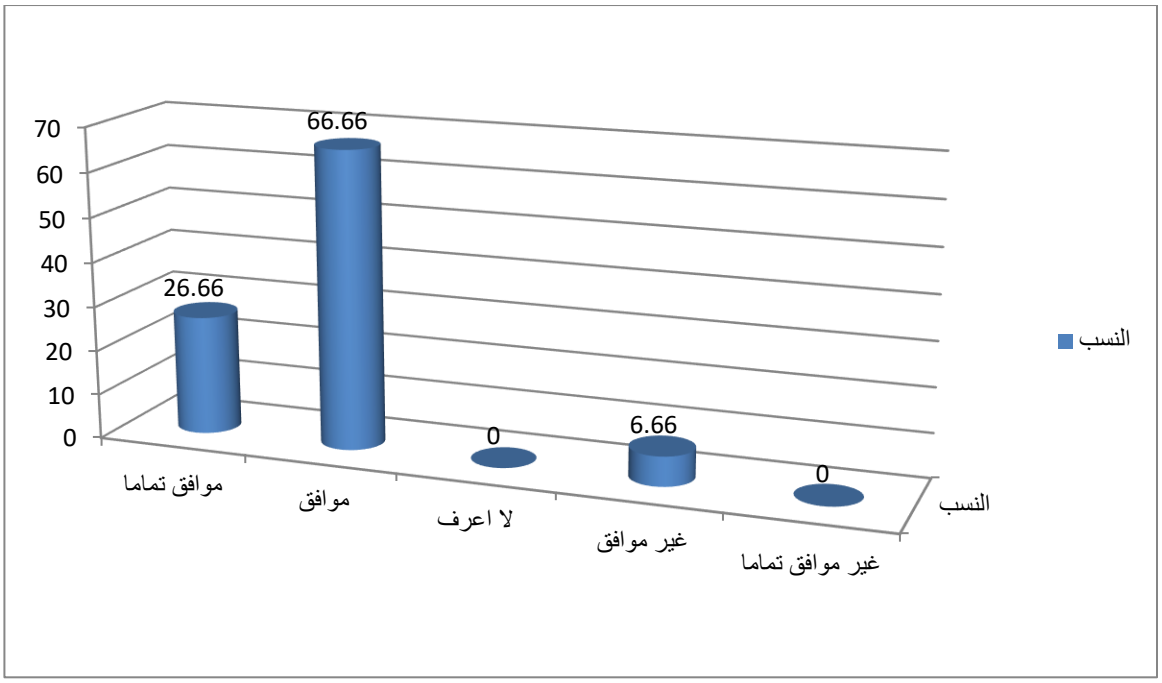

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كانت إجابات الأفراد قوية حول إدراكهم لهذه العبارة ،وذلك من خلال البيانات المتوفرة ، حيث كانت الأغلبية محصورة بين درجة الموافقة التامة والموافقة ، وذلك بنسبة قدرها93.32 %، وبينما كانت أدناها عند عدم الموافقة وقدرت ب 6.66%، و هذا ما يؤكد صحة العبارة بأن تحرير الخدمات المصرفية و الالتزام ببنود الاتفاقية سيؤثر إيجابا على البنوك ، وذلك بتغير سلوك العاملين بالبنك و الارتقاء بالعنصر البشري.

7- التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد :

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ،يكون لدينا الجدول أدناه:

جدول رقم (18) :اتجاه موظفي البنك حول التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	0	0
موافق	13	86,66
لا أعرف	0	0
غير موافق	2	3,33

غير موافق تماما	0	0
المجموع	15	100

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(19): اتجاه موظفي البنك حول التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد.

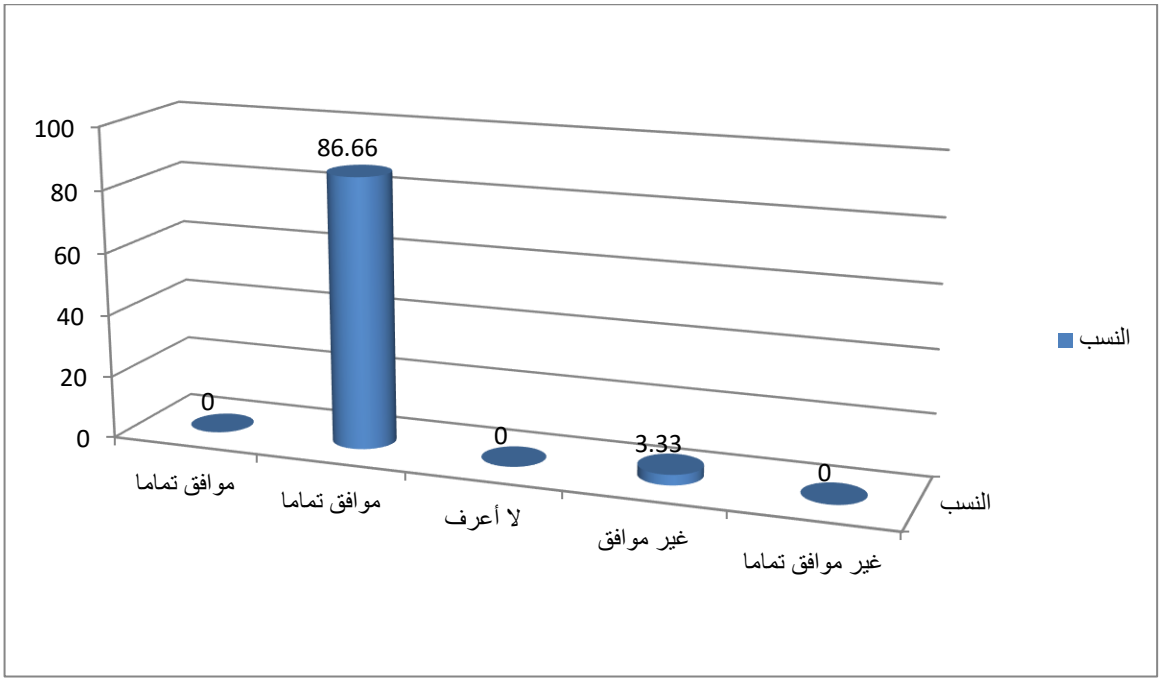

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال المعطيات المتوفرة فإن موظفي البنك كانت اجابة الأغلبية منهم بالموافقة بنسبة 68.66 %، بينما الأقلية فأجابوا بعدم الموافقة بنسبة 3.33 %، و هذا يدل على الاتجاه الايجابي للموظفين حول هذا الأثر ، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة يرون أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يؤدي إلى التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد.

ثانيا : الأثار السلبية

1- زيادة التعرض الأزمات :

إنطلاقا من المعطيات يمكننا تشكيل الجدول التالي:

جدول رقم(19): اتجاه موظفي البنك نحو زيادة التعرض للأزمات.

البيان	التكرار	النسب%

موافق تماما	4	26.66
موافق	8	53.33
لا أعرف	3	20
غير موافق	0	0
غير موافق تماما	0	0
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(20): اتجاه موظفي البنك نحو زيادة التعرض للأزمات.

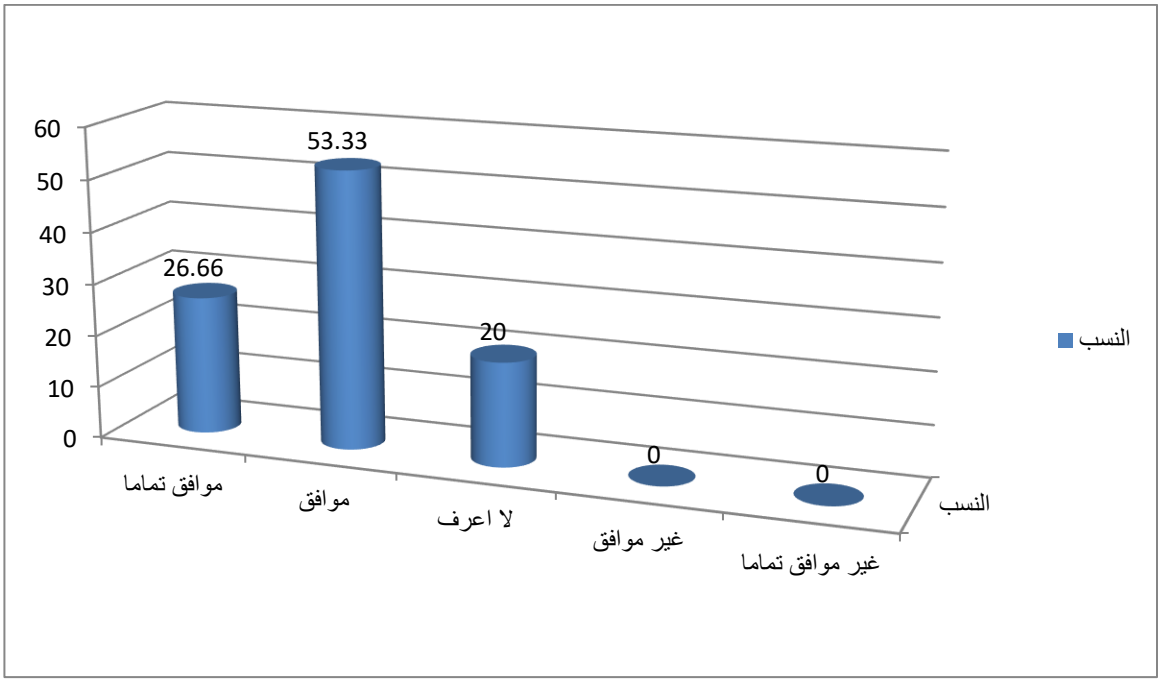

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن النسبة الأعلى كانت بدرجة الموافقة، وذللك بنسبة 53.33% والنسب الأخرى كانت للموافقة ب 26.66% ولا أعرف ب20% على الترتيب، مما يدل على اتجاه الموظفين الإجابي حول الأثر السلبي المتمثل في زيادة تعرض البنوك الأزمات المصرفية.

2- عدم قدرة البنك المركزي بالتحكم بالسياسة النقدية:

تم تشكيل الجدول انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم(20): اتجاه موظفي البنك نحو عدم قدرة البنك المركزي من التحكم بالسياسة النقدية.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	**4**	26.66
موافق	8	53.33
لا أعرف	3	20
غير موافق	0	0
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(21): اتجاه موظفي البنك نحو عدم قدرة البنك المركزي من التحكم بالسياسة النقدية.

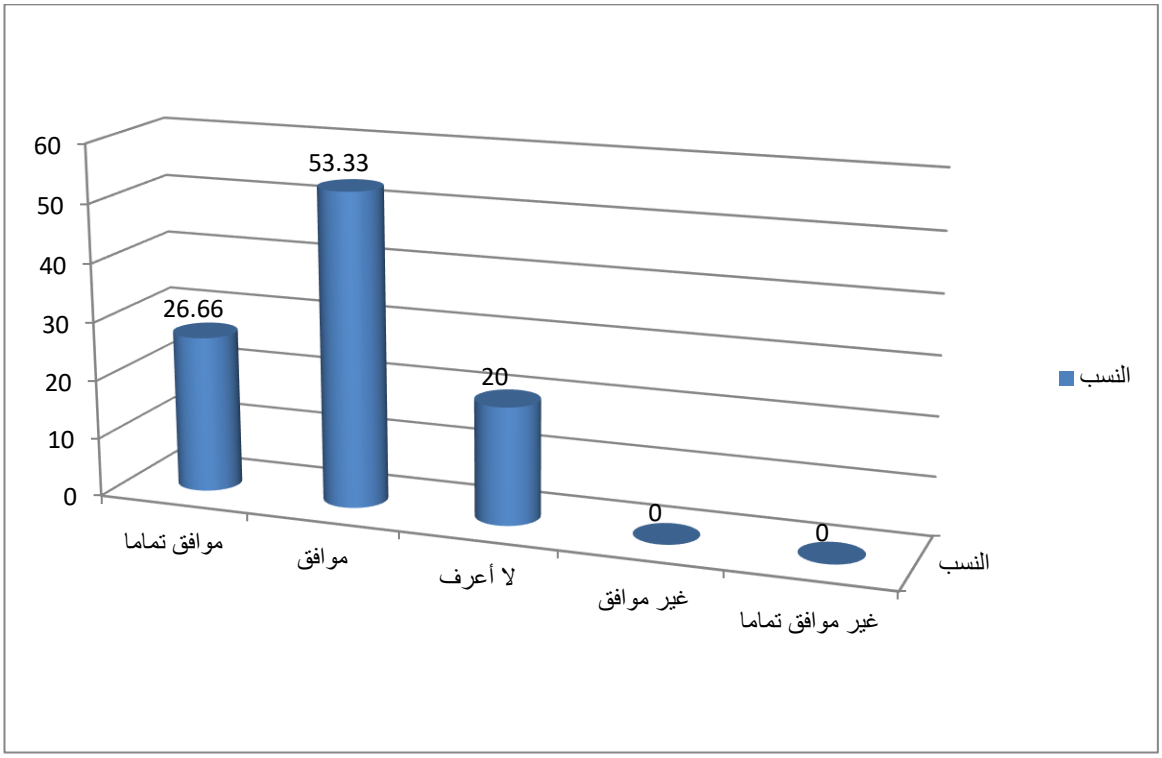

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن أعلى نسبة كانت درجة الموافقة والتي قدرت ب66.66% ثم تليها الموافقة تماما ب20% ولا أعرف ب20%، وهذا يدل على أن الموظفين يدركون بأن عملية التحرير سوف تؤدي الى عدم التحكم البنك المركزي بالسياسة النقدية.

3- إن عملية التحرير سوف تزيد من دخول الأموال القذرة:

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من نتائج الاستبيان:

جدول رقم(21): اتجاه موظفي البنك الى أن عملية التحرير تزيد من دخول الأموال القذرة.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	**0**	0
موافق	11	73.33
لا أعرف	2	13.33
غير موافق	3	20
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(22): اتجاه موظفي البنك إلى أن عملية التحرير تزيد من دخول الأموال القذرة.

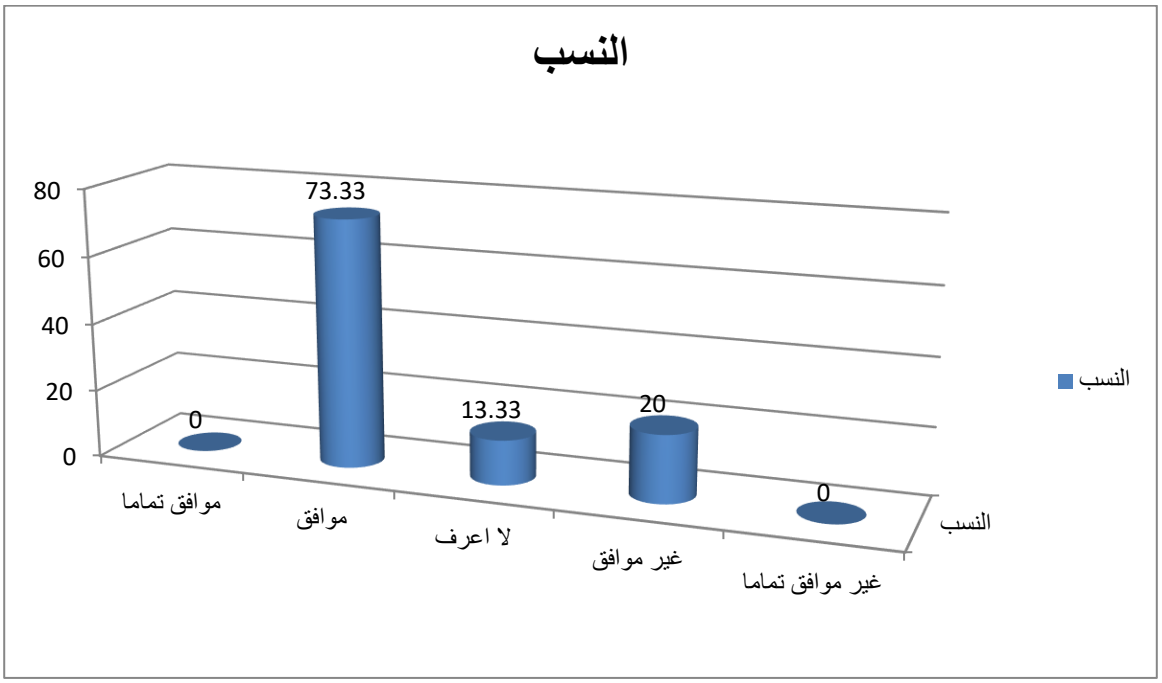

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن الإجابة كانت أغلبيتها والمقدرة ب 73.33% موافقة ونسبة 20% غير موافقة و13.33% لا تعرف، وبالتالي نستنتج أن موظفي البنوك يرون أن عملية التحرير سوف تؤدي إلى زيادة دخول الأموال القذرة.

4- سهولة هروب الأموال:

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم(22): اتجاه موظفي البنك أن التحرير سوف يؤدي إلى هروب الأموال.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	**0**	0
موافق	**8**	53.33
لا أعرف	2	13.33
غير موافق	5	33.33
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(23): اتجاه موظفي البنك إلى أن التحرير سوف يؤدي إلى هروب الأموال.

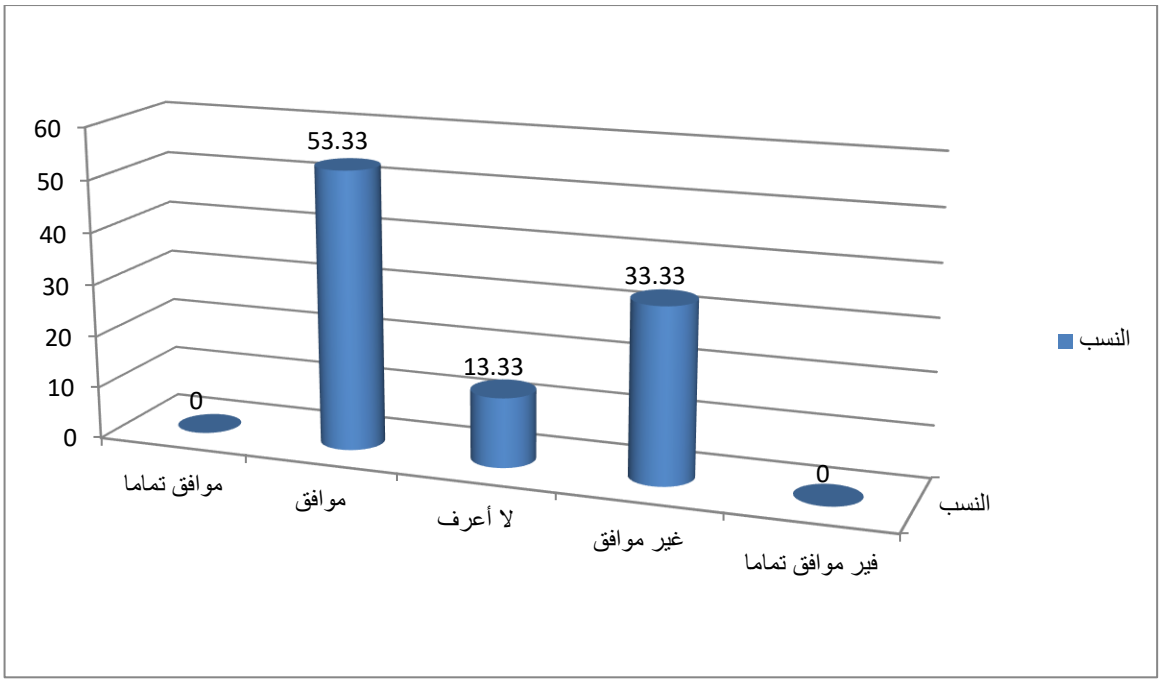

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 53.33% يوافقون على العبارة أما أن 13.33% لايعرفون ذللك ونسبة 33.33% غير موافقون وبالتالي فإن اتحاهات الموظفين كانت ايجابية أي أنهم يدركون أن عملية التحربرسوف تؤدي إلى هروب الأموال للخارج.

1- تقوية رأس المال البنك وذلك عن طريق الخوصصة، الاندماج مع البنوك، الشراكة الأجنبية:

كان اختيار الموظفين الخوصصة وعليه من خلال نتائج الدراسة يكون لدينا الجدول التالي:

جدول رقم(23): اتجاه موظفي البنك الى تقوية رأس المال عن طريق الخوصصة.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	**0**	0
موافق	**10**	**66.66**
لا أعرف	**2**	**13.33**
غير موافق	**3**	**20**
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(24): اتجاه موظفي البنك إلى أن تقوية رأس المال عن طريق الخوصصة.

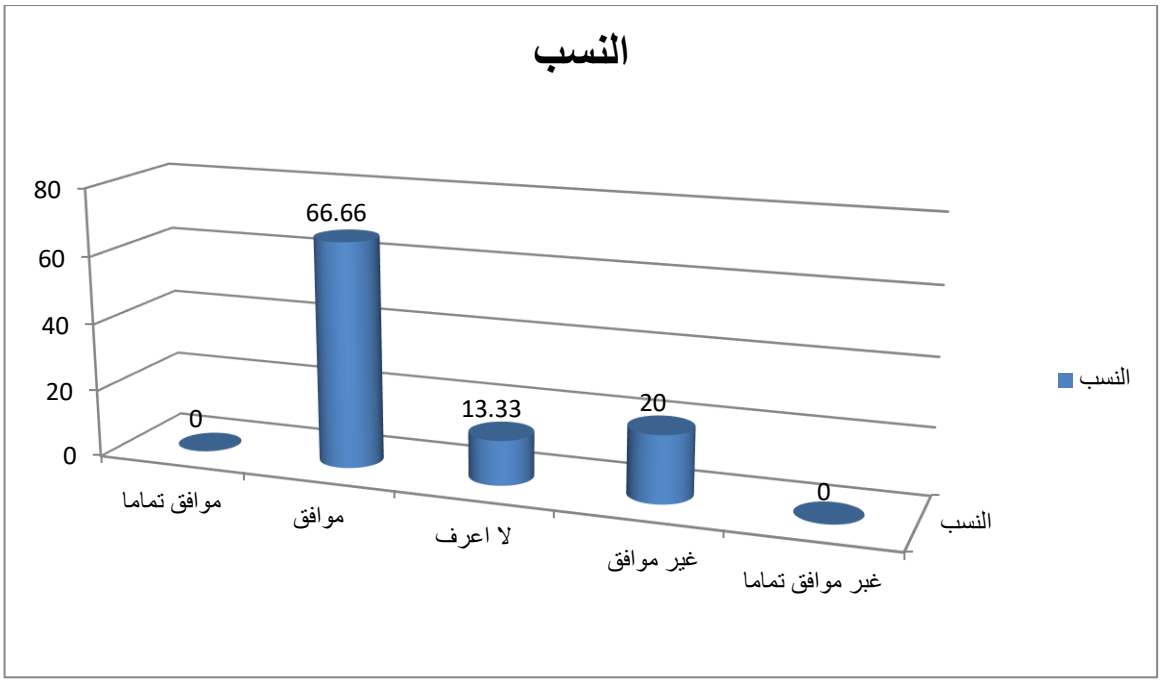

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة إجابة أفراد العينة كانت بالموافقة بنسبة 66.66% و13.33% لا أعرف و20% لغير موافق وبالتالي نستنتج أن اتجاه الإيجابي للموظفين حول العبارة، وبالتالي فإنه يمكن عن طريق الخوصصة تقوية قاعدة رأس مال البنوك التجارية الجزائرية

2- التحول إلى البنوك الشاملة لتنويع الخدمات المقدمة:

من خلال نتائج الدراسة يكون لدينا الجدول التالي:

جدول رقم(24): اتجاه موظفي البنك حول التحول للبنوك الشاملة لتنويع الخدمات المقدمة.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	**9**	60
موافق	**3**	**20**
لا أعرف	**0**	**0**
غير موافق	**3**	**20**
غير موافق تماما	0	0
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(25): اتجاه موظفي البنك حول التحول للبنوك الشاملة لتنويع الخدمات المقدمة.

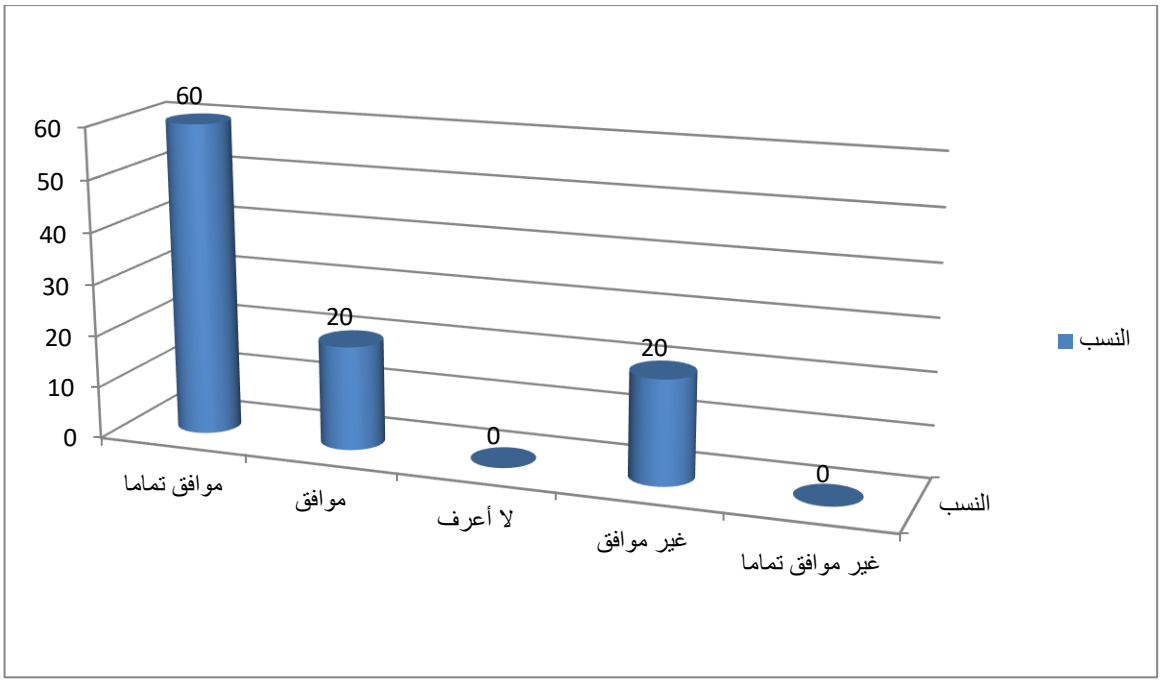

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

كانت نسبة الإجابة للموافقة التامة ب 60% والموافقة ب 20% ولعدم الموافقة ب 20% وهو ما يؤكد على اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة من خلال إدراكهم أن التحول للبنوك الشاملة يعتبر إستراتيجية من أجل زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية.

3- مواكبة أحداث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يكون لدينا الجدول التالي:

جدول رقم(25): اتجاه موظفي البنك نحو مواكبة التكنولوجية في العمل المصرفي.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	**12**	80
موافق	**3**	**20**
لا أعرف	**0**	**0**
غير موافق	**0**	**0**
غير موافق تماما	**0**	**0**
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(26): اتجاه موظفي البنك نحو مواكبة التكنولوجية في العمل المصرفي.

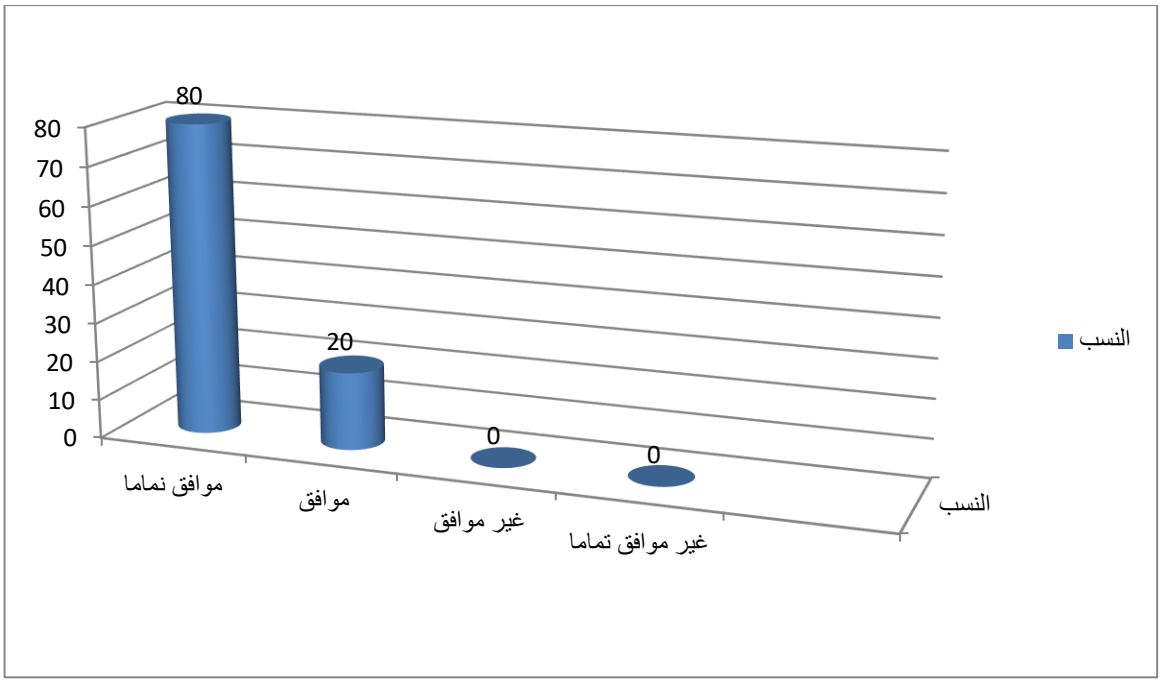

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

كانت نسبة الإجابة على العبارة تقدرب 80% بالموافقة التامة، و20% بالموافقة وهذا يدل أن الموظفون يدركون إلى ضرورة مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية وهي تعتبر استراتيجية من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية المنافسة.

4- وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يكون لدينا الجدول التالي:

جدول رقم(26): اتجاه موظفي البنك حول وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات الثي تواجه البنوك التجارية.

البيان	التكرار	النسب%
موافق تماما	**5**	33.33
موافق	**10**	**66.66**
لا أعرف	**0**	**0**
غير موافق	**0**	**0**
غير موافق تماما	**0**	**0**
المجموع	**15**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي:

شكل رقم(27): اتجاه موظفي البنك نحو مواكبة التكنولوجية في العمل المصرفي.

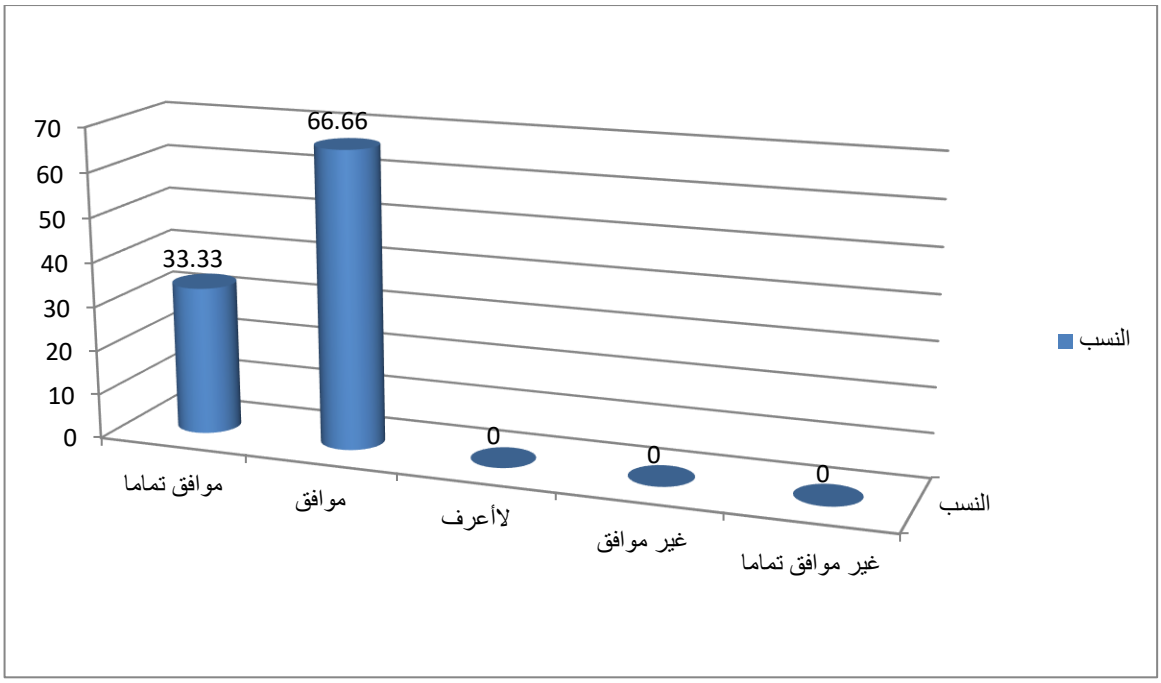

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلالها نلاحظ أن نسبة إجابة أفراد الدراسة كانت بالموافقة ب66.66% و بالموافقة التامة ب33.33% ، وبالتالي نستنتج أن موظفي البنك مدركون إلى ضرورة وضع آليات الإنذار المبكر بالأزمات التي تواجهها البنوك التجارية، وهذا من اجل زيادة القدرة التنافسية لتلك البنوك.

خلاصة

خلال إسقاط هذه النقاط من خلال دراسة الحالة تبين لنا أن الموظفين العاملين بالبنك مدركون للتالي:

أ -إن البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالضعف من خلال النقاط المطروحة عليهم.

ب -إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سوف يؤثر سلبا على البنوكالتجارية الجزائرية ،إلا أن هناك بعض الآثار الايجابية التي يمكن تحقيقها.

ج -على السلطات الجزائرية أن تعمل على تعظيم هذه الآثار الايجابية التي يمكن تحقيقها وأن تقلل من الآثار السلبية ،من خلال تبنيها مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة.

الخاتمة العامة:

يعتبر قطاع الخدمات من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا و أكثرها مساهمة في الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم، لذلك واعتبارا لأهميته و مكانته في التجارة العالمية أدرج قطاع الخدمات كأحد الموضوعات الجديدة التي عالجتها اتفاقيات المنظمة العلمية للتجارة التي أصبحت تمثل الايطار الوحيد الذي يحكم وينظم التجارة الدولية في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف.

و الجزائر إحدى الدول النامية التي تستكمل الخطوات الأخيرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة رغبة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من المزايا التي يتيحها هذا الانضمام بالرغم من السلبيات التي قد تترتب عل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة على قطاع الخدمات و الجهاز المصرفي على وجه الخصوص و الذي يعتبر العصب المحوري لتحريك عملية التنمية الاقتصادية.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: من خلال الفصل الأول تثبت صحة الفرضية إن البيئة المصرفية الدولية، عرفت عدة تحولات كان أهمها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية هذه التغيرات غيرت من ملامح الصناعة المصرفية.

الفرضية الثانية: من خلال تسليط الضوء على واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و توضيح مختلف المراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري، تبينا إن أغلبية البنوك التجارية المكونة للنظام هي بنوك عمومية و مرد هذا إلى عوامل تاريخية، كما ا نهذ الطابع يؤدي إلى غياب المنافسة و روح الإبداع و الابتكار المالي و المصرفي المر الذي سيقلل من قدراتها التنافسية.

الفرضية الثالثة: إن تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات سوف يدفع بالسلطات الجزائرية إلى زيادة الاهتمام برفع القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، وكان هذا واضح من خلال الاستراتيجيات التي يمكن لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة قالمة من خلالها من رفع القدرة التنافسية للبنك.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

* التطورات التي شهدها العمل المصرفي أدت إلى فرض ضغوط متزايدة على البنوك الوطنية مما استدعى بعض بعض الاستراتيجيات للتقليل من أثرها على البنوك كالالتزام بمعايير الرقابة العالمية و الاتجاه نحو المزيد من الشمولية.

* إن تحرير الخدمات المالية و الصرفية في ايطار الجاتس لابد يأخذ بعين الاعتبار وضعية البلد ودرجة إصلاحاته الاقتصادية، ومن ثم لابد من التدرج في التحرير و يتم هذا موازاة مع إصلاحات داخلية للبلد في قطاعه المالي و المصرفي.

* الجزائر تقوم بترتيبات هامة استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية، ولا يكون هذا إلا باستكمال إصلاحاتها المالية والمصرفية.

* مواجهة التحديات المصرفية الداخلية و الخارجية.

تتمثل التحديات الداخلية في:

- ضعف بنك الجزائر، وعدم ممارسة سلطاته كاملة.

- انتشار الفساد الإداري بكل أشكاله من اختلاسات ورشوة...الخ.

ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة.

- انخفاض كفاءة العاملين وغياب روح الابتكار لديهم.

- غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك.

- صغر حجم البنوك وضعف قاعدة رأسمالها.

أما التحديات الخارجية تتمثل في:

- ظاهرة الاندماجات بين البنوك.

- هروب الأموال للخارج والتي تعتبر خسارة كبيرة للاقتصاد.

- انتشار ظاهرة البنوك الالكترونية.

- زيادة انتشار البنوك الشاملة التي تقدم خدمات متنوعة و متعددة.

- تحديات مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية و مطابقة المعايير الدولية.

التوصيات و الاقتراحات:

بناء على ماتقدم من نتائج وملاحظات، رأينا من الواجب تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات و المتمثلة في:

* تحديد جدول زمني بآجال محددة لانجاز هذه الإصلاحات.

* تحديد إستراتيجية واضحة المعالم فيما يتعلق بالشراكة و فتح راس مال البنوك التجارية

* لاخوصصة للبنوك دون إعادة هيكلة شاملة، وان تكون هذه العملية جزئية و ان تتم تدريجيا، دون السماح لسيطرة الأجانب على البنوك الجزائرية.

* لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على بنوكنا أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية، وذللك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف، وأيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.

* العمل على وضع التشريعات الخاصة بنظم الدفع الالكتروني التي تنظم العمل المصرفي الالكتروني.

* الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.

* أن يتم التحول وفقا لأسس علمية ومدروسة تدريجيا، وان نعطي الأولوية لخصوصية الاقتصاد الجزائري و المرحلة التنموية التي يمر بها حتى لا تكون هناك أثار جانبية.

* يمكن للجزائر أن تلجا إلى بيوت الخبرة المتخصصة في دراسات الجدوى الاقتصادية، لتقديم لها النصيحة و المشورة

* تتطلب عملية تنمية مهارات الموظفين وزيادة قدراتهم مايلي:

* ضرورة قيام البنك بتدريب العاملين بشكل دوري و منتظم.

* توفير تكنولوجيا أكثر تقدما بمراكز التدريب.

* وجود مدربين أكفاء قادرين على الارتقاء بالمستوى الفكري للمصرفي المتدرب.

* إلزام توفير التمويل اللازم للتدريب.

ولا شك إن تجسيد هذه التوصيات دورا أساسيا في تطوير نشاط البنك وتنمية قدراته التنافسية وتمكينه من المحتفظة على مركزه في السوق المصرفية الوطنية،

التي لم تعد حكرا على البنوك العمومية فقط بل انفتحت لتستقطب البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة .	70
02	التمثيل البياني للعينة حسب الجنس.	75
03	التمثيل البياني للعينة حسب العمر.	76
04	التمثيل البياني للعينة حسب المستوى الدراسي.	77
05	التمثيل البياني للعينة حسب درجة التأهيل.	79
06	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك التجارية الجزائرية .	81
07	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول ضعف الكثافة المصرفية.	83
08	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنك.	85
09	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة.	87
10	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول انخفاض كفاءة العاملين وضعف مخصصات تدريب العاملين.	89
11	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول عدم وجود سياسة مصرفية لديها القدرة على الاستجابة للمتغيرات الناشئة عن اتفاقية الجاتس.	91
12	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول اهتمام النظام البنكي بدراسة احتياجات العميل في الخدمة المصرفي.	93
13	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول عبارة تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الدخل.	95
14	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنك حول رفع كفاءة آداء الخدمات المصرفية و زيادة تنافسيتها.	97
15	اتجاه موظفي البنك حول احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات.	98
16	اتجاه موظفي البنوك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير.	100
17	اتجاه موظفي البنك حول إعادة هيكلة الجهاز البنكي المحلي و	102

	الارتقاء بالعنصر البشري.	
18	اتجاه موظفي البنك حول تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي و الارتقاء بالعنصر البشري.	**104**
19	اتجاه موظفي البنك حول التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد	**105**
20	اتجاه موظفي البنك نحو زيادة التعرض للأزمات.	**107**
21	اتجاه موظفي البنك نحو عدم قدرة البنك المركزي من التحكم بالسياسة النقدية.	**109**
22	اتجاه موظفي البنك إلى أن عملية التحرير تزيد من دخول الأموال القذرة.	**111**
23	اتجاه موظفي البنك إلى أن التحرير سوف يؤدي إلى هروب الأموال.	**113**
24	اتجاه موظفي البنك إلى أن تقوية رأس المال عن طريق الخوصصة.	**115**
25	اتجاه موظفي البنك حول التحول للبنوك الشاملة لتنويع الخدمات المقدمة.	**117**
26	اتجاه موظفي البنك نحو مواكبة التكنولوجية في العمل المصرفي.	**119**
27	اتجاه موظفي البنك نحو مواكبة التكنولوجية في العمل المصرفي.	**121**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع العينة حسب الجنس.	**74**
02	توزيع العينة حسب العمر.	**75**
03	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي.	**77**

04	توزيع العينة حسب درجة التأهيل.	78
05	اتجاه موظفي البنك حول غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك التجارية الجزائرية .	80
06	اتجاه موظفي البنك حول ضعف الكثافة المصرفية.	82
07	اتجاه موظفي البنك حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك.	84
08	اتجاه موظفي البنك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة.	86
09	اتجاه موظفي البنك حول انخفاض كفاءة العاملين وضعف مخصصات تدريب العاملين.	88
10	اتجاه موظفي البنك حول عدم وجود سياسة مصرفية لديها القدرة على الاستجابة للمتغيرات الناشئة عن اتفاقية الجاتس.	90
11	اتجاه موظفي البنك حول اهتمام النظام البنكي بدراسة احتياجات العميل في الخدمة المصرفي.	92
12	اتجاه موظفي البنك حول عبارة تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الدخل.	94
13	اتجاه موظفي البنك حول رفع كفاءة آداء الخدمات المصرفية و زيادة تنافسيتها.	96
14	اتجاه موظفي البنك حول احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات.	98
15	اتجاه موظفي البنك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير.	99
16	اتجاه موظفي البنك حول إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري و تقديم خدمات جديدة.	101
17	اتجاه موظفي البنك حول تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي و الارتقاء بالعنصر البشري.	102
18	اتجاه موظفي البنك حول التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد.	105
19	اتجاه موظفي البنك نحو زيادة التعرض للأزمات.	106
20	اتجاه موظفي البنك نحو عدم قدرة البنك المركزي من التحكم بالسياسة النقدية.	108
21	اتجاه موظفي البنك إلى أن عملية التحرير تزيد من دخول الأموال القذرة.	110
22	اتجاه موظفي البنك أن التحرير سوف يؤدي إلى هروب	112

	الأموال.	
23	اتجاه موظفي البنك إلى تقوية رأس المال عن طريق الخوصصة.	**114**
24	اتجاه موظفي البنك حول التحول للبنوك الشاملة لتنويع الخدمات المقدمة.	**116**
25	اتجاه موظفي البنك نحو مواكبة التكنولوجية في العمل المصرفي.	**118**
26	اتجاه موظفي البنك حول وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات التي تواجه البنوك التجارية.	**120**

الملخص:
تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أحد أهم دعائم العولمة الاقتصادية و المالية السائدة ، حيث تعمل وفق مبادئ محددة على تنظيم و تسيير و تحرير العلاقات التجارية الدولية في المجال السلعي و الخدمي للدول العضوة فيها.
و الجزائر باتجاهها في الجزء الثاني من الثمانينات لوضع حزمة من الإصلاحات تخدم الانفتاح التدريجي، سعت إلى الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة – التي أصبحت فيما بعد المنظمة العالمية للتجارة -بتقديم طلب انضمامها سنة 1987 ، و لكن نظرا للطبيعة الخاصة للاقتصاد الجزائري و الظروف التي مرت بها الجزائر و بعض الملفات الحساسة التي صادفتها أثناء المفاوضات ، لم تصبح الجزائر عضوة في هذه المنظمة إلى حد الآن.
تعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات من بين أهم الاتفاقيات المميزة للمنظمة العالمية للتجارة عن سابقتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و التي كانت تقتصر على تجارة السلع.و نظرا لأهمية الخدمات المالية و الخدمات المصرفية بالذات في النمو الاقتصادي و لزيادة نسبتها في التجارة الدولية فقد حظيت باهتمام كبير ضمن هذه الاتفاقية.
و لكون النظام المصرفي أهم قطاع مقدم للخدمات المالية في الجزائر فقد تم حصر الدراسة في هذا المجال مع التركيز على الإصلاحات و الاستعدادات المطبقة على النظام المصرفي الجزائري في إطارالانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال إبراز الإصلاحات التي جاءت في بداية التسعينات و المتجسدة في قانون النقد و القرض و ما تلاه بعد ذلك سواء من خلال الإصلاحات التي فرضتها المنظمات الدولية أو من خلال التعديلات التي تلت هذا القانون.
و في هذا السياق قمنا بتشخيص وضعية المنظومة المصرفية لمعرفة نتائج الإصلاحات المطبقة، كما تمت دراسة التطورات التي يجب على النظام المصرفي الجزائري مواكبتها و الاندماج فيها ،و التي تعتبرنتيجة للعولمة المالية التي تمثل الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات إحدى أدواتها .و في الختام فقد عملنا على وضع إستراتيجية نسعى من خلالها لتحديد سبل مواجهة النظام المصرفي الجزائري للتحديات المنتظرة في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك من خلال تطبيق عدة إجراءات يعتبرتحديث النظام المصرفي و تطبيق معايير لجنة بازل من أهمها.
الكلمات المفتاحية :المنظمة العالمية للتجارة ،اتفاقية تحرير تجارة الخدمات،الخدمات المالية و المصرفية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،الاقتصاد الجزائري،المنظومة المصرفية الجزائرية ، الإصلاحات المصرفية ،التطورات المصرفية المنتظرة__.